



AL HABTOOR
RESEARCH
CENTRE

كُلفة الحرب

الكُلفة الاقتصادية

المباشرة وغير المباشرة

للحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران



كُلْفَةُ الْحَرْبِ

الكُلْفَةُ الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة
للحرب الأمريكية- الإسرائيلية على إيران عام
2026

يونيو 2026

د. عزة هاشم

مدير عام مركز الحبتور للأبحاث

إعداد

د. محمد شادي

مسئول وحدة الطاقة واللوجستيات

مصطفى أحمد

مسئول وحدة الدراسات السياسية والأمنية

يسعى مركز الحبتور للأبحاث إلى أن يكون مركزاً رائداً للتميز في الدراسات السياسية والاقتصادية والإنذار المبكر في المنطقة، وتتمثل رؤيتنا في تعزيز السياسات وصنع القرارات المستنيرة المبنية على الأدلة التي تُعزز التنمية المستدامة، وتقوي المؤسسات، وتعزز السلام والاستقرار الإقليميين. نحن ملتزمون بتقديم حلول مبتكرة للتحديات الأكثر إلحاحاً في المنطقة من خلال البحث والتحليل والحوار.

للتواصل معنا

البريد الإلكتروني: www.habtoorresearch.com الموقع: info@habtoorresearch.com

من تكبّد كلفة الحرب... وما حجمها؟

أخماس ناتجها الاقتصادي المسجل قبل الحرب. بينما تعرضت إسرائيل لصدمة اقتصادية حادة لكنها قابلة للاحتواء والتعافي. أما الولايات المتحدة، فقد تكبدت كلفة محدودة على مستوى اقتصادها الكلي، لكنها واجهت عبئاً مالياً كبيراً يمتد أثره لسنوات. وفي المقابل، سجل الاقتصاد العالمي الخسارة المطلقة الأكبر بين جميع الأطراف، تحملتها في معظمها الدول المستوردة للنفط التي لم تكن طرفاً في النزاع، وليس أيّاً من الدول المتحاربة.

وتفصل الدراسة بوضوح بين ارتفاع أسعار النفط، الذي تصدر التغطية الإعلامية، وبين التكلفة الاقتصادية الفعلية للحرب. وتعتبر الدراسة أن هذا الارتفاع في الأسعار يمثل إعادة توزيع للدخل، ولا يمثل خسارة اقتصادية صافية. وعادت أسعار النفط لاحقاً إلى مستوياتها المسجلة قبل الحرب، مما جعل النتيجة النهائية لهذا الارتفاع تعادل صفراً على المستوى العالمي. ويتمثل العبء الاقتصادي الفعلي للحرب في حجم الناتج الاقتصادي المفقود بسبب الاضطرابات التي نتجت عن النزاع.

تقدّر هذه الدراسة الكلفة الاقتصادية للحرب التي اندلعت في 28 فبراير 2026، وشهدت هذه الحرب توجيه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ضربات عسكرية إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأغلقت إيران مضيق هرمز رداً على هذه الضربات. قبل أن تنحسر الأعمال القتالية بموجب مذكرة إسلام آباد المؤرخة في 17 يونيو 2026. واستناداً إلى إطار تحليلي قائم على المعادلات الرياضية، تُحتسب جميع التكاليف بالدولار الأمريكي الثابت لعام 2026، وتُقسم الدراسة هذه التكاليف إلى خسائر مباشرة وخسائر غير مباشرة. وتوزع الدراسة هذه الخسائر على فترتين زمنيتين، حيث تشمل الفترة الأولى الأجل القصير حتى نهاية عام 2026، وتشمل الفترة الثانية الأجل المتوسط حتى نهاية عام 2030.

وتظهر النتيجة الرئيسية للدراسة في وجود تفاوت كبير في توزيع الكلفة الاقتصادية للحرب بين الأطراف المختلفة. فقد تكبدت إيران خسائر اقتصادية ضخمة تعادل نحو أربعة

1.4 تريليون دولار العالم - خسارة صافية - حتى 2030	0.2-1.1 تريليون دولار الولايات المتحدة - حتى 2030	135 مليار دولار إسرائيل - حتى 2030	305 مليار دولار إيران - حتى 2030 - نحو 81% من الناتج
--	--	---------------------------------------	---

كيفية تقدير الكلفة

خضم اجتماعي حقيقي شبه صفري يبلغ 0.75%. وذلك وفقاً لمنهجية ستيجلتيز-بيلمز (Stiglitz-Bilmes) في تقدير تكاليف الحروب، والتي تقوم على مبدأ عدم السماح لأثر الخصم التراكمي بتقليص القيمة الحقيقية للالتزامات التي تستحق على مدى عقود. أما الخسائر البشرية، فقد جرى تحويلها إلى قيمة نقدية باستخدام "القيمة الإحصائية للحياة" (Value of a Statistical Life)، بعد موافقتها مع مستويات الدخل في كل دولة. مع الاستناد إلى قيمة مرجعية في الولايات المتحدة تبلغ 12.5 مليون دولار. كما تُعرض هذه الخسائر في جميع أنحاء الدراسة أيضاً في صورة أعداد الضحايا الفعلية، إلى جانب تقديراتها النقدية.

كما تُوزّع المسارات المستقبلية المحتملة على ثلاثة سيناريوهات، مع ترجيح كل منها وفق احتمال وقوعه: استمرار وقف إطلاق النار مع بقاء الوضع على حاله (40%)، ومواجهة ممتدة منخفضة الوتيرة (35%)، وإعادة التصعيد العسكري (25%). وفيما يتعلق بإيران، ونظراً لأن سعر الصرف الرسمي يعاني تشوهات كبيرة ولا يعكس القيمة الحقيقية للعملة، تُعرض نتائج الدراسة وفق منهجين متوازيين: أحدهما يستند إلى سعر الصرف السائد في السوق، والآخر إلى تعادل القوة الشرائية.

تستند التقديرات الواردة في هذه الدراسة إلى إطار تحليلي شفاف قائم على المعادلات، طُبّق بالمنهجية نفسها على جميع الاقتصادات محل الدراسة. ويقوم هذا الإطار على معادلة أساسية بسيطة مفادها أن الكلفة الإجمالية تساوي مجموع الخسائر المباشرة والخسائر غير المباشرة، مطروحاً منها معامل تصحيح للتداخل يمنع احتساب الخسائر نفسها أكثر من مرة. وبناءً على ذلك، لم تُقدّر أي قيمة بوصفها رقمًا إجماليًا مجردًا، وإنما جرى اشتقاقها من مجموع مكونات محددة ومسماة تستند إلى مصادر بيانات واضحة. ولا تُقاس هذه التكاليف مقارنةً بحالة انعدام الخسائر، وإنما تُقارن بسيناريو افتراضي مرجعي يفترض عدم وقوع الحرب، أي المسار الذي كان من المتوقع أن يسلكه كل اقتصاد لو لم ينشب النزاع. وقد استند هذا السيناريو إلى أحدث التوقعات المؤسسية الصادرة قبل اندلاع الحرب، مع التحقق من اتساق هذه التقديرات باستخدام منهجية الضبط الاصطناعي (Synthetic Control).

يحكم نتائج الدراسة عدد محدود من الفرضيات الرئيسية، وقد حرصت الدراسة على الإفصاح عنها بوضوح بدلاً من إخفائها ضمن تفاصيل المنهجية. فبالنسبة للالتزامات الممتدة على المدى الطويل، جرى احتساب قيمتها الحالية باستخدام معدل

بالمسار الافتراضي الذي كان سيسلكه في حال عدم اندلاع الحرب. وأخيرًا، تعتمد الدراسة قاعدةً منهجية صارمة تميز بين خسائر الموارد الحقيقية وخسائر الرفاهية الاقتصادية الصافية، التي تؤدي إلى تآكل فعلي في الثروة، وبين التحويلات الاقتصادية التي لا تخلق خسائر صافية، وإنما تعيد توزيع الموارد أو الدخل بين الأطراف. ولهذا تُحتسب التحويلات ضمن الحسابات الخاصة بكل اقتصاد على حدة، لكنها تُستبعد عند احتساب الإجمالي العالمي، وهو ما يفسر عدم تطابق مجموع التقديرات الوطنية مع إجمالي الكلفة على مستوى العالم.

القدامى، وفوائد الدين الناجم عن تمويل الحرب، والزيادة الدائمة في الإنفاق الدفاعي، ترتفع الكلفة المقدرة بحلول عام 2030 إلى نحو 200 مليار دولار وفق التقدير المحافظ، أو إلى ما بين 0.8 و1.1 تريليون دولار وفق منهجية ستيجلت-بيلمر الكاملة لاحتساب تكاليف الحروب. وبذلك، فإن الحرب نفسها تؤدي إلى تقديرين مختلفين للكلفة، وكلاهما يستند إلى منهجية يمكن الدفاع عنها علميًا، إلا أن الفارق بينهما يصل إلى نحو ثمانية أضعاف.

لم تتحمل أي من الدول المتحاربة أكبر كلفة اقتصادية للحرب؛ إذ وقعت هذه الكلفة على عاتق الاقتصاد العالمي. فقد أدى إغلاق مضيق هرمز إلى تكبيد الاقتصاد العالمي خسائر رفاهية اقتصادية صافية تُقدَّر بنحو 820 مليار دولار حتى نهاية عام 2026، وترتفع إلى نحو 1.4 تريليون دولار بحلول عام 2030، وهو ما يفوق إجمالي الكلفة التي تكبدها الدول الثلاث المتحاربة مجتمعة. وقد ترتفع هذه الخسائر إلى نحو 3.5 تريليونات دولار إذا تجددت الحرب. ويتمثل الجانب الأكبر من هذه الكلفة في الناتج الاقتصادي العالمي الذي لم يتحقق نتيجة الاضطرابات التي أحدثتها الحرب، وليس في الارتفاع المؤقت لأسعار النفط، الذي لا يمثل خسارة اقتصادية صافية لأنه ينطوي على إعادة توزيع للدخل بين الأطراف المختلفة. كما تتسم هذه الخسائر بدرجة كبيرة من عدم التماثل؛ إذ تتحمل الدول غير المنخرطة في النزاع النصيب الأكبر منها، حيث يبلغ الأثر الواقع على اقتصادات بقية دول العالم، مقاسًا بخسائر الناتج المحلي الإجمالي، نحو ستة أضعاف ما تكبده الولايات المتحدة.

جميع الأرقام الواردة في الدراسة تمثل تقديرات مركزية مرجحة بالاحتمالات (P50)، وقد جرى احتساب قيمتها الحالية اعتبارًا من 28 فبراير 2026. ولا يتطابق مجموع الحسابات الخاصة بالاقتصادات الأربعة مع إجمالي الكلفة العالمية، وذلك عن قصد ووفقًا للمنهجية المعتمدة؛ إذ يستبعد الحساب العالمي التحويلات الاقتصادية التي تُضخَّم تقديرات الحسابات الوطنية، في حين يشمل الخسائر التي تكبدها الاقتصادات غير المنخرطة في النزاع، والتي لم تُخصص لها فصول مستقلة في الدراسة. ويرد الشرح الكامل للمنهجية، وجميع قيم المُعاملات المستخدمة، وتقييمات مستوى الثقة لكل مصدر على حدة في الجزء الأول والملحق، بينما ترد قائمة المصادر كاملة في قسم المراجع.

وُفِّكَّت الكلفة في جميع أجزاء الدراسة إلى خسائر مباشرة وغير مباشرة. وتشمل الخسائر المباشرة خمس مكونات تمثل ما يمكن نسبته ماديًا بصورة مباشرة إلى الدمار والإنفاق الناجمين عن الحرب، وهي: النفقات الإضافية للعمليات العسكرية، ورأس المال المادي المدفَّر، والوفيات، والإصابات، ونفقات الطوارئ.

أما الخسائر غير المباشرة، فتتكون من عشرة عناصر تمثل التداعيات الاقتصادية التي تنتقل عبر الأسواق والاقتصاد ككل، ويأتي في مقدمتها فجوة الناتج، أي القيمة الحالية للناتج المحلي الإجمالي الذي لم يتمكن الاقتصاد من إنتاجه مقارنة

النتائج حسب كل اقتصاد

تكبدت إيران، بفارق كبير، أعلى كلفة اقتصادية بين جميع الأطراف؛ إذ تُقدَّر خسائرها بنحو 187 مليار دولار حتى نهاية عام 2026، لترتفع إلى 305 مليار دولار بحلول عام 2030 ووفقًا لأسعار الصرف السوقية، أو ما يعادل نحو 720 مليار دولار على أساس تعادل القوة الشرائية، وهو ما يمثل قرابة أربعة أخماس ناتجها المحلي الإجمالي قبل الحرب. ويُعرى ما يقرب من نصف هذه الكلفة إلى الدمار المباشر الذي طال أصول قطاعات الطاقة والصناعة والمنشآت النووية، بينما يمثل النصف الآخر فجوة الناتج. وتتفرد إيران، دون سائر أطراف النزاع، بأن هذه الفجوة لا تغلق بحلول عام 2030، وذلك لأن اقتصادًا يخضع للعقوبات ويُحرم من الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية يفتقر إلى القدرة على تمويل عملية تعافيه الذاتي.

بلغت الكلفة الاقتصادية التي تكبدها إسرائيل نحو 59 مليار دولار حتى نهاية عام 2026، لترتفع إلى نحو 135 مليار دولار بحلول عام 2030، بما يعادل نحو ربع ناتجها المحلي الإجمالي في عام واحد. ورغم جسامه هذه الكلفة، فإنها ظلت ضمن حدود يمكن للاقتصاد الإسرائيلي استيعابها والتعافي منها. وقد أسهمت منظومات الدفاع الجوي متعددة الطبقات في الحد من حجم الدمار المادي، إلا أن العبء الاقتصادي انتقل إلى جوانب أخرى، تمثلت في التكلفة الباهظة لاعتراض الهجمات، وتكلفة الفرصة البديلة الناجمة عن تعبئة نحو 100 ألف من قوات الاحتياط، فضلًا عن التداعيات المالية المتمثلة في اتساع عجز الموازنة وخفض التصنيف الائتماني. ومن الأهمية بمكان أن فجوة الناتج في إسرائيل تُعد مؤقتة؛ إذ أتاح لها وصولها إلى أسواق التمويل الاقتراض، وإعادة تكوين رأس المال، وتسريح قوات الاحتياط تدريجيًا، وهو ما مكّن اقتصادها من العودة تدريجيًا إلى مساره الطبيعي للنمو.

تمثل الولايات المتحدة أبرز مفارقة تكشفها هذه الدراسة. فعلى الرغم من أن خسائرها المباشرة في ساحة القتال كانت محدودة، وأن الأثر الذي لحق باقتصادها الكلي كان أكثر محدودية، إذ لم تؤد صدمة أسعار النفط إلا إلى اقتطاع نحو 0.26 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بفضل تحول الولايات المتحدة إلى مُصدِّر صافي للطاقة، فإن الكلفة في الأجل القصير ظلت محصورة عند نحو 123 مليار دولار. غير أن العبء الحقيقي للحرب يتجلى في التزاماتها الممتدة على المدى الطويل. فعند احتساب القيمة الحالية للالتزامات المتراكمة على مدى عقود، بما في ذلك رعاية المحاربين

المحتويات

<u>40</u>	الولايات المتحدة	V	<u>6</u>	منهجية الدراسة	I
41	خط الأساس الافتراضي وفرضية التحصين	5-1	7	نطاق الدراسة والمعادلة المحاسبية	1-1
42	كُلْفَة الحملة العسكرية	5-2	8	تصنيف مكونات الكُلْفَة	1-2
44	الذخائر وقدرة إعادة التسليح	5-3	8	التحويلات في مقابل الخسائر الاقتصادية الصافية	1-3
45	التحويلات العسكرية والخسائر البشرية	5-4	9	خط الأساس الافتراضي	1-4
46	الكُلْفَة غير المباشرة على الاقتصاد الكلي	5-5	9	اصطلاحات التقييم وعدم اليقين	1-5
47	الالتزامات المالية الممتدة والحصيلتان	5-6			
<u>51</u>	الاقتصاد العالمي	VI	<u>11</u>	الحرب	II
52	التحويلات المالية مقابل صافي الخسارة الاقتصادية	6-1	12	الخلقية وبداية الحرب	2-1
53	فاقد الناتج العالمي	6-2	12	الحملة العسكرية	2-2
54	قناة انتقال صدمة النفط والطاقة	6-3	13	الخسائر البشرية والنزوح	2-3
55	النقل البحري والتأمين والتجارة	6-4	13	سجل الذخائر	2-4
56	انتقال الآثار إلى الدول غير المشاركة	6-5			
57	الإجمالي العالمي	6-6			
<u>59</u>	الخلاصة	VII	<u>15</u>	إيران	III
60	السجل الموحد	7-1	16	خط الأساس الافتراضي	3-1
61	ثلاثة أرقام، وثلاثة منظورات	7-2	18	تدمير رأس المال المادي	3-2
61	السيناريوهات والعوامل المؤثرة في التقديرات	7-3	20	رأس المال البشري وقيمة الحياة	3-3
62	خمس نتائج رئيسية	7-4	22	فجوة الناتج، النفط، وضريبة التضخم	3-4
62	حدود الدراسة	7-5	24	النزوح والإرث البيئي	3-5
			25	الإجماليات والسيناريوهات وتعادل القوة الشرائية	3-6
<u>63</u>	سجل المُعاملات ومستوى موثوقية البيانات	A	<u>28</u>	إسرائيل	IV
64	المُعاملات المشتركة	1-أ	29	خط الأساس الافتراضي	4-1
65	سجل مُعاملات الاقتصاد	2-أ	31	اقتصاديات الاعتراض	4-2
67	مستوى الثقة والفجوات في البيانات	3-أ	33	الدمار وسجل "كرنيت"	4-3
			34	رأس المال البشري	4-4
			35	قوات الاحتياط والناتج والمالية العامة	4-5
			37	الإجمالي والسيناريوهات والقدرة على الصمود	4-6
<u>0</u>	المصادر	-			

الجزء الأول

منهجية الدراسة

خط الأساس الافتراضي 1-4

نطاق الدراسة والمعادلة
المحاسبية 1-1

اصطلاحات التقييم وعدم اليقين 1-5

تصنيف مكونات الكلفة 1-2

التحويلات في مقابل الخسائر
الاقتصادية الصافية 1-3

إطار منهجي لتقدير كلفة الحرب

1-1 نطاق الدراسة والمعادلة المحاسبية

تقدّر هذه الدراسة الكلفة الاجتماعية والاقتصادية للنزاع من منظور ما استنزفه من موارد لدى أربعة أطراف: إيران، وإسرائيل، والولايات المتحدة، والاقتصاد العالمي. ولا تُبنى تقديراتها على تحديد الطرف المنتصر أو الخاسر، بل تظل محايدة إزاء نتيجة الحرب.

وتُعرض جميع القيم بالدولار الأمريكي الثابت لعام 2026. بعد خصمها إلى قيمتها الحالية عند نقطة بداية الحرب (t_0)، أي في 28 فبراير 2026.

تُحتسب الكلفة الإجمالية لكل طرف من الأطراف الأربعة محل الدراسة (i)، وعبر كل أفق زمني (H)، وفق المعادلة الآتية، التي تجمع بين الخسائر المباشرة والخسائر غير المباشرة، بعد خصم معامل تصحيح للتداخل يمنع الازدواج في الاحتساب:

يفتضي تقدير الكلفة الاقتصادية للحرب أكثر من مجرد جمع الأرقام التي تنصدر العناوين الرئيسة. فلكي يكتسب أي تقدير قدرًا كافيًا من الموثوقية، لا بد من تحديد الجهة التي تُقاس كلفتها، والتمييز بين الخسائر الناجمة عن تدمير الموارد الحقيقية وتلك التي لا تعدو كونها إعادة توزيع للثروة، فضلًا عن مقارنة الأداء الفعلي للاقتصاد أثناء الحرب بالمسار الذي كان سيحققه لو لم تندلع الحرب.

يستند هذا الإطار المنهجي إلى دمج أربع مقاربات راسخة في اقتصاديات الحروب والصراعات، هي: منهج المحاسبة الشاملة متعددة المسارات الذي يتبناه مشروع "تكاليف الحرب" (1) (Costs of War) بجامعة براون؛ ومنهج الدمج بين التكاليف المالية العامة والآثار الاقتصادية الكلية الذي طوره ستيجلتيز وويلمز (2) ومنهجية الضبط الاصطناعي القائمة على البيانات التي وضعها أبادي وجارديثا بال (Synthetic Control) (3)؛ وأخيرًا، الأعراف المعتمدة في اقتصاديات القطاع العام فيما يتعلق بتقدير القيمة الإحصائية للحياة ومعدل الخصم الاجتماعي (4).

$$C_i^H = D_i^H + I_i^H - \Phi_i^H \quad (1)$$

وتعرض الدراسة نتائجها وفق أفقين زمنيين: الأجل القصير (H_1)، الممتد حتى 31 ديسمبر 2026، والأجل المتوسط (H_2)، الممتد حتى 31 ديسمبر 2030.

تُحتسب القيمة الحالية لأي سلسلة من الخسائر السنوية (x_t) باستخدام معدل الخصم الاجتماعي الحقيقي (r). وتأسسًا على منهجية ستيجلتيز وويلمز، التي تنطلق من أن معدلات العائد السوقية التقليدية لا تعكس على نحو ملائم العبء الحقيقي للالتزامات طويلة الأجل التي تخلفها الحروب عبر الأجيال، تعتمد الدراسة معدل خصم اجتماعي حقيقي قدره 0.75% بوصفه القيمة المرجعية، مع إخضاع النتائج لاختبار الحساسية ضمن نطاق يتراوح بين 0% و1.5% (5).

حيث تمثل (D) الخسائر المباشرة، وتشمل الخسائر الناجمة عن تدمير الأصول المادية والإنفاق الذي يمكن عزوه مباشرة إلى الحرب، بينما تمثل (I) الخسائر غير المباشرة، أي التداعيات الاقتصادية التي تمتد آثارها عبر الأسواق.

أما الحد ($\Phi \geq 0$)، فيمثل معامل تصحيح للتداخل، ويُستخدم لاستبعاد الازدواج في الاحتساب بين خسائر رصيد رأس المال، التي تُسجل مرة واحدة ضمن الخسائر المباشرة (D)، والخسائر الناجمة عن تراجع التدفقات الاقتصادية التي تندرج ضمن الخسائر غير المباشرة (I)، وذلك على النحو المبين في المعادلة (1.5).

(1) Neta C. Crawford and the Costs of War Project, "Findings" (Providence, RI: Watson Institute, Brown University), <https://costsofwar.watson.brown.edu/findings>.

(2) Linda J. Bilmes and Joseph E. Stiglitz, "The Economic Costs of the Iraq War" (NBER Working Paper 12054, 2006); and Bilmes, "Estimating the Costs of War: Methodological Issues, with Applications to Iraq and Afghanistan."

(3) Alberto Abadie and Javier Gardeazabal, "The Economic Costs of Conflict: A Case Study of the Basque Country," American Economic Review 93, no. 1 (2003): 113-132.

(4) W. Kip Viscusi and Clayton J. Masterman, "Income Elasticities and Global Values of a Statistical Life," Journal of Benefit-Cost Analysis 8, no. 2 (2017): 226-250.

(5) Bilmes, "Estimating the Costs of War"; the near-zero real social discount rate reflects a nominal 3.0-4.5 percent bracket adjusted for ~3 percent inflation.

$$PV_{t_0}[X] = \sum_t X_t / (1 + r)^{t - t_0} \quad (2)$$

تعتمد الدراسة تصنيفًا للكلفة يقوم على التمييز بين الخسائر المباشرة والخسائر غير المباشرة، مع تفكيك كل منهما إلى مكونات محددة ومعلنة، بحيث تمثل الكلفة الإجمالية حصيلة عناصر قابلة للتوثيق والمراجعة، لا مجرد تقدير إجمالي.

ويتألف جانب الخسائر المباشرة من خمس مكونات، بينما يضم جانب الخسائر غير المباشرة عشرة مكونات.

وتخضع القيم الاسمية المقومة بالعملية المحلية لثلاث مراحل متتابعة: إذ تُحوّل أولاً إلى قيم حقيقية بأسعار عام 2026، ثم إلى الدولار الأمريكي، قبل خصمها إلى قيمتها الحالية.

1-2 تصنيف مكونات الكلفة

شكل 1-1 تصنيف الكلفة - خمسة عشر مكوناً ضمن إطار محاسبي واحد

$$C = D + I - \Phi$$

الخسائر المباشرة (D) - التدمير والإنفاق

- D¹ العمليات العسكرية الإضافية
- D² تدمير رأس المال المادي
- D³ الوفيات (القيمة الإحصائية للحياة)
- D⁴ الإصابات والإعاقات
- D⁵ الإنفاق المالي الطارئ

تُعزى مباشرة - خسائر رصد لمرة واحدة
تُثبت في فترة تكديدها (غالبًا 2026)

الخسائر غير المباشرة (I) - انتقال الآثار عبر الأسواق

- I¹ فجوة الناتج (الرئيس)
- I² خسائر الاستثمار الأجنبي
- I³ تعطل النشاط التجاري
- I⁴ اضطراب أسواق الطاقة
- I⁵ اضطرابات مالية وسيادية
- I⁶ السياحة والطيران
- I⁷ النزوح وهجرة الكفاءات
- I⁸ أعباء صحية ممتدة
- I⁹ آثار بيئية خارجية
- I¹⁰ العدوى العالمية

من الدرجة الثانية - تدفقات عبر الأفق الزمني
تستوعب I¹ معظم آثار I²-I¹⁰، ولا يُضاف
إلا الجزء الذي لا تعكسه فجوة الناتج

تعكس فجوة الناتج، بوصفها المكون الرئيس (I¹)، بالفعل معظم الآثار الاقتصادية الناجمة عن الاستثمار والتجارة والتمويل والثقة؛ ومن ثم لا تُحتسب المكونات (I²-I¹⁰) إلا بالقدر الذي لا ينعكس في الناتج المحلي الإجمالي المقاس، وذلك تجنبًا للازدواج في الاحتساب. المصدر: AHRC framework.

يتمثل أحد أكثر الأخطاء المنهجية شيوعًا في تقدير تكاليف الحروب في التعامل مع إعادة توزيع الثروة بوصفها خسارة اقتصادية صافية. فارتفاع أسعار النفط، على سبيل المثال، يفرض خسائر على الدول المستوردة، لكنه يحقق في المقابل مكاسب للدول المصدرة، بحيث تتعادل هذه الخسائر والمكاسب عند النظر إليها على مستوى الاقتصاد العالمي. أما الانخفاض الحقيقي في الثروة العالمية، فلا ينجم إلا عن تدمير رأس المال، وفقدان الأرواح، وخسائر الرفاهية الاقتصادية الصافية، مثل فاقد الناتج، واحتكاكات التجارة، وتعطل رأس المال.

وانطلاقًا من ذلك، تعتمد الدراسة قاعدةً صارمة. فعلى مستوى حسابات الأطراف محل الدراسة (إيران، وإسرائيل، والولايات المتحدة)، تُحتسب التحويلات بوصفها تكاليف أو منافع لكل طرف؛ فالمساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل تُسجل كلفةً على الولايات المتحدة ومنفعةً

تمثل فجوة الناتج (I¹) الركيزة الأساسية لتقدير الخسائر غير المباشرة، إذ تُحتسب بوصفها القيمة الحالية للفارق بين الناتج المحلي الإجمالي الافتراضي والناتج المحلي الإجمالي الفعلي. ونظرًا إلى أن هذا المؤشر يعكس بالفعل معظم الآثار الاقتصادية المترتبة على الاستثمار والتجارة والتمويل والثقة، تُقدّر بقية مكونات الخسائر غير المباشرة وفق منهجية تفصيلية تبدأ بتقدير كل مكون على حدة، ثم استخدامه للتحقق من سلامة التقدير الكلي. ولا يُحتسب ضمن الكلفة الإجمالية إلا الجزء من هذه المكونات الذي لا ينعكس في الناتج المحلي الإجمالي المقاس، تجنبًا للازدواج في الاحتساب.

1-3 التحويلات في مقابل الخسائر الاقتصادية الصافية

الحرب (t_0)، بما في ذلك تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي، وتوقعات الموازنات الوطنية.

أما المنهج الثاني، فيبني لكل اقتصاد محل الدراسة نظيرًا افتراضيًا باستخدام منهجية الضبط الاصطناعي (Synthetic Control)، انطلاقًا من مجموعة مرجعية تضم اقتصادات غير منخرطة في النزاع ومتماثلة معه في خصائصها قبل الحرب. وتُحتسب فجوة الناتج المرجعية على أساس متوسط نتائج المنهجين، بينما يُستخدم الفارق بينهما لتحديد نطاق عدم اليقين.

ولأن مسارات الاقتصاد خلال الفترة (2027-2030) لا يمكن رصدها، تُسقط وفق ثلاثة سيناريوهات: صمود وقف إطلاق النار، ومواجهة ممتدة، وتصعيد متجدد، بأوزان احتمالية تبلغ 0.40 و 0.35 و 0.25 على التوالي. وتمثل كل قيمة معروضة التوقع المرجح بالاحتمالات، مع عرض نتائج كل سيناريو كاملًا أيضًا، بما يتيح للقارئ الاطلاع على نطاق النتائج، لا على متوسطها المرجح فحسب.

لإسرائيل، كما يُسجل ارتفاع أسعار النفط تكلفةً على المستوردين ومكسبًا للمصدرين. أما الحساب العالمي، فلا يشمل إلا الخسائر الناجمة عن تدمير الموارد الحقيقية وخسائر الرفاهية الاقتصادية الصافية، مع استبعاد التحويلات البحتة. ووفقًا لذلك، فإن أي تدفق يُصنف بوصفه تحويلًا بين الأطراف محل الدراسة تكون محصلته صفرًا عند تجميع حساباتها، ولا يسهم بأي قيمة في إجمالي الكلفة العالمية. ولهذا السبب، لا يتطابق مجموع تقديرات الأطراف الأربعة، عن قصد، مع تقدير الكلفة العالمية.

1-4 خط الأساس الافتراضي

تُفاس جميع التكاليف قياسًا إلى خط أساس افتراضي "لولا الحرب"، أي المسار الذي كان كل اقتصاد سيسلكه في غيابها. ولتقدير هذا المسار، تعتمد الدراسة منهجين مستقلين يجري التوفيق بين نتائجهما. يقوم المنهج الأول على تثبيت آخر التوقعات المؤسسية الصادرة قبل اندلاع

$$\mathbb{E}[C_i^H] = \sum_S p_S \cdot C_i^{H,S} \quad (3)$$

أخلاقيًا؛ لذا تُعرض أيضًا أعداد الوفيات الفعلية في جميع أنحاء الدراسة. وتُتخذ القيمة الأمريكية البالغة 12.5 مليون دولار أساسًا مرجعيًا، ثم تُعدّل لكل اقتصاد وفق نسبة متوسط دخل الفرد، باستخدام معامل مرونة الدخل مقداره واحد، اتساقًا مع معيار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لنقل التقديرات بين الدول: (7)

1-5 اصطلاحات التقييم وعدم اليقين

تُقدّر القيمة الاقتصادية للحياة البشرية باستخدام "القيمة الإحصائية للحياة" (Value of a Statistical Life). ويُعد ذلك اصطلاحًا تحليليًا لمقارنة تخصيص الموارد، وليس حكمًا

$$VSL_i = VSL_{US} \cdot (y_i / y_{US})^\eta, \quad \eta = 1.0 \quad (4)$$

وأخيرًا، يحدد تحليل الحساسية المعاملات الأكثر تأثيرًا في النتائج الرئيسية، وفي مقدمتها معدل الخصم، والاختيار بين أسعار الصرف السوقية وتعادل القوة الشرائية أساسًا لتقدير كلفة إيران.

يُقيّم رأس المال المادي المدمّر وفق تكلفة الإحلال بعد الاستهلاك، بينما تمثل احتياجات إعادة الإعمار تقديره المستقبلي، ويُسوّى أثرهما من خلال المعامل (Φ). بحيث لا يُحتسب التدمير إلا مرة واحدة. ويُخصص لكل مُعامل توزيع احتمالي مستمد من النطاق الوارد في مصدرها، ثم تُستخدم محاكاة مونت كارلو (Monte Carlo) لاستخراج التقدير المركزي (P50) ونطاق الاحتمال (P10-P90) في كل خانة.

(6) International Monetary Fund, World Economic Outlook (Washington, DC: IMF, January and April 2026).

(7) OECD, Mortality Risk Valuation in Policy Assessment (Paris: OECD Publishing); cross-country elasticity of 1.0 per Viscusi and Masterman, "Income Elasticities."

الكُلفة = الدمار المباشر + الآثار الاقتصادية غير المباشرة - التداخل؛ وتقاس قياسًا إلى خط أساس افتراضي "لولا الحرب"؛ مع احتساب التحويلات وطنيًا واستبعادها عالميًا؛ وجميع التقديرات بالقيمة الحالية، ضمن نطاقات عدم يقين، وموثقة بالمصادر.

الجزء الثاني

الحرب

2-3 الخسائر البشرية والنزوح

2-1 الخلفية وبداية الحرب

2-4 سجل الذخائر

2-2 الحملة العسكرية

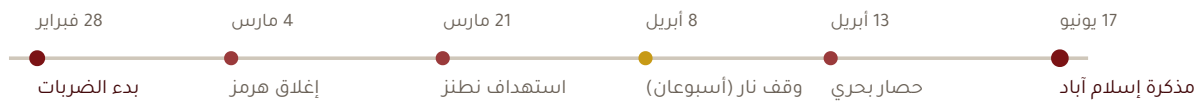
حرب قصيرة... لكنها عنيفة

بحلول فبراير 2026، كانت القناة الدبلوماسية غير المباشرة، بوساطة باكستان وسلطنة عُمان، قد انهارت، بينما كان النظام الإيراني يواجه احتجاجات واسعة، وتضخمًا مفرطًا، وهشاشة داخلية حادة. ومع تضائل نافذة الفرصة، تخلت الولايات المتحدة وإسرائيل عن مسار التفاوض وانتقلتا إلى خيار القوة الساحقة.⁽⁸⁾ وخلال الساعات الاثنتي عشرة الأولى من يوم 28 فبراير، نفذت قوات التحالف نحو 900 ضربة دقيقة استهدفت مواقع الصواريخ، والدفاعات الجوية، ومراكز القيادة، وكبار القيادات الإيرانية، وأسفرت الضربة الافتتاحية عن مقتل المرشد الأعلى علي خامنئي.⁽⁹⁾ وأطلقت الولايات المتحدة على الحملة اسم عملية "الغضب الملحمي"، فيما أطلقت عليها إسرائيل عملية "زئير الأسد".

كانت الحرب قصيرةً بمقاييس الحروب الحديثة؛ فلم تستغرق، من الضربة الافتتاحية إلى وقف إطلاق النار الهش، سوى نحو ستة عشر أسبوعًا، إلا أن كثافتها واتساع نطاقها كانا استثنائيين. فقد بدأت بإحدى أكبر حملات الضربات الدقيقة منذ غزو العراق عام 2003، وامتدت إلى لبنان وست دول خليجية، وأفضت إلى إغلاق أهم ممر عالمي لتجارة الطاقة، واستنزفت مخزونات الذخائر الاستراتيجية التي استغرق بناؤها سنوات. ويرسي هذا الجزء الأساس الوقائي الذي تستند إليه جميع التقديرات اللاحقة.

2-1 الخلفية وبداية الحرب

شكل 1-2 التسلسل الزمني لحرب 2026: من اندلاعها إلى وقف العمليات



المرحلة القتالية: 28 فبراير - 17 يونيو 2026 (نحو 110 أيام). تخللها وقف لإطلاق النار لمدة أسبوعين بدأ في 8 أبريل، أعقبه تصعيد جديد. المصدر: CRS R48887; ISW; Al Jazeera trackers

إسرائيل، والقواعد الأمريكية في المنطقة، ومنشآت الطاقة الخليجية، ثم شرعت في إغلاق مضيق هرمز، أقوى أوراق الضغط التي تمتلكها.⁽¹¹⁾ وأعقب ذلك، في 13 أبريل، فرض الولايات المتحدة حصارًا بحريًا على الموانئ الإيرانية. وانتهت المرحلة النشطة من الحرب بتوقيع مذكرة إسلام آباد في 17 يونيو، التي شكّلت إطارًا هيكليًا لوقف الأعمال القتالية، ونصّت على إعادة فتح مضيق هرمز ورفع الحصار مقابل تخفيف العقوبات والتعهد بإعادة الإعمار.

2-2 الحملة العسكرية

ارتكز التصميم العملياتي للحملة على تحييد القيادة الإيرانية والتفكيك المنهجي لبنيتها التحتية الاستراتيجية. وبحلول وقف العمليات، أعلنت القيادة المركزية الأمريكية أن قوات التحالف استخدمت 13,629 ذخيرة هجومية لاستهداف أكثر من 13,000 هدف مستقل.⁽¹⁰⁾ أضعفت الضربات ما يُقدَّر بنحو 85% من شبكة الدفاع الجوي الإيرانية المتكاملة، وقاعدة إنتاج الصواريخ الباليستية، والقدرات البحرية، والمنشآت النووية في نطنز وأصفهان وآراك. وردًا على ذلك بأسلوب غير متماثل، أطلقت إيران نحو 1,770 صاروخًا باليستيًا و 3,955 طائرة مسيرة هجومية أحادية الاتجاه على

(8) Congressional Research Service, U.S. Conflict with Iran, CRS Report R48887 (Washington, DC: CRS, March 26, 2026).

(9) Institute for the Study of War, "Iran Update Special Report: U.S. and Israeli Strikes, February 28, 2026"; see also Britannica, "2026 Iran War."

(10) Admiral Brad Cooper, U.S. Central Command, cited in Center for Strategic and International Studies, "The War May Be Ending. What Did Epic Fury Cost?" (Washington, DC: CSIS, June 2026).

الحملة الأمريكية، القائمة على الاشتباك عن بُعد والضربات الدقيقة، من الخسائر البشرية الأمريكية. وتستند التقديرات الواردة أدناه إلى التحقق المتقاطع بين المصادر الرسمية، وجهات الرصد المستقلة، والمصادر الاستخباراتية؛ وعند تباينها، يُعرض نطاق التقديرات.

2-3 الخسائر البشرية والنزوح

اتسمت الخسائر البشرية بتفاوت حاد. فقد تكدت إيران ولبنان الغالبية الساحقة من الوفيات، بينما حذت طبيعة

الجدول 1-2 - الخسائر البشرية والنزوح حسب الطرف

الطرف	الوفيات	الإصابات	النازحون	المصدر الرئيس
إيران	3468-أكثر من 6,000	15.000-26.500	3.2 ملايين	HRANA; Health Ministry; IDF intel
لبنان	نحو 4,000 فأكثر	نحو 12,100	أكثر من مليون	IOM; UNHCR
إسرائيل	69	9.161	نحو 3,500	aggregated trackers
الولايات المتحدة	13	413	–	DCAS (DoD)
الإجمالي الإقليمي (بما يشمل دول الخليج)	نحو 7,500-10,000	نحو 47,000 فأكثر	نحو 5 ملايين فأكثر	

تمثل حصيلة الوفيات في إيران أبرز مواطن عدم اليقين في بيانات الخسائر البشرية في هذه الدراسة؛ إذ يقتصر الرقم الرسمي البالغ 3,468 قتيلاً على الضحايا المدنيين، من دون أن يعكس الخسائر العسكرية. وفي المقابل، وثقت وكالة أنباء نشطاء حقوق الإنسان (HRANA) مقتل 3,636 شخصاً حتى 7 أبريل، بينما قُدرت الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية عدد القتلى العسكريين بأكثر من 6,000. المصادر: IOM/UNHCR; Defense Casualty Analysis System; HRANA statistical overview; (12)

نوفاً من الأسلحة، وبلغت تكلفة إحلال الذخائر وحدها ما بين 10 و16 مليار دولار. (13) واستنفدت خلال أسابيع مخزونات الصواريخ الاعتراضية التي استغرق تكوينها سنوات. أما منظومة الدفاع الجوي الصاروخي للارتفاعات العالية (ثاد - THAAD)، التي لم تكن الولايات المتحدة تمتلك منها سوى مخزون عالمي محدود، فقد استهلك ما يصل إلى 80% من مخزونها، بينما تمتد المدة اللازمة لتعويضه إلى سنوات. (14)

2-4 سجل الذخائر

تمثل أبرز الدروس العسكرية التي كشفتها الحملة في بعدها الاقتصادي أكثر من بعدها التكتيكي، إذ أبرزت حجم الاستنزاف الذي أصاب القاعدة الصناعية الدفاعية. ففي الساعات الست والتسعين الأولى وحدها، استخدمت قوات التحالف نحو 5,197 ذخيرة متطورة من خمسة وثلاثين

الجدول 2-2 - نماذج مختارة من الذخائر الأمريكية المستخدمة واستنزاف المخزونات

الذخيرة	الكمية المستخدمة	تكلفة الوحدة	استنزاف المخزون	مدة التعويض
صاروخ ثاد الاعتراضي	190 - 290	15.5 مليون دولار	نحو 80%	53 شهراً
باتريوت باك-3 إم إس إي	1.060 - 1.430	3.9 مليون دولار	مرتفع	42 شهراً
إس إم-3 بلوك IIA	130 - 250	28.7 مليون دولار	مرتفع	64 شهراً
توماهوك (TLAM)	أكثر من 1,000	2.6 مليون دولار	نحو 33%	47 شهراً

السيطرة على إعادة التدوير؛ لم تعد الحروب الحديثة عالية الكثافة تُقاس بما تمتلكه الدول من مخزونات، بل بما تستطيع صناعاتها الدفاعية إنتاجه. المصدر: CSIS, "Last Rounds?"; Payne Institute. Unit costs are FY2026 budget-justification figures.

(11) Casualty and ordnance tallies compiled from CRS R48887 and CSIS; see Part VI for the Hormuz energy-market analysis.

(12) Human Rights Activists in Iran (HRANA), "Statistical Overview" (2026); U.S. Department of Defense, Defense Casualty Analysis System, Operation Epic Fury; International Organization for Migration and UNHCR situation updates, March-June 2026.

(13) Payne Institute, via "Over 5,000 Munitions Shot in the First 96 Hours of the Iran War," Foreign Policy Research Institute (March 2026).

(14) Center for Strategic and International Studies, "Last Rounds? Status of Key Munitions at the Iran War Ceasefire" (June 2026).

استمرت الحملة العسكرية 110 أيام، شملت أكثر من 13 ألف ضربة، وأطاحت بقيادة إيران، وأغلقت مضيق هرمز، وتسببت في نزوح نحو خمسة ملايين شخص في أنحاء المنطقة، واستنزفت إنتاج سنوات من الذخائر؛ وهي الوقائع المادية التي تستند إليها الحصيلة الاقتصادية للحرب.

الجزء الثالث

إيران

3-1 خط الأساس الافتراضي

3-4 فجوة الناتج، النفط، وضريبة التضخم

3-2 تدمير رأس المال المادي

3-5 النزوح والإرث البيئي

3-3 رأس المال البشري وقيمة الحياة

3-6 الإجماليات والسيناريوهات وتعادل القوة الشرائية

بؤرة الزلزال

ينحدر تدريجيًا تحت وطأة العقوبات، والفساد المستشري، وسوء الإدارة المالية المزمن.

انخفض متوسط دخل الفرد من نحو 8,000 دولار عام 2012 إلى قرابة 5,000 دولار بحلول عام 2024، فيما تقلصت الطبقة الوسطى من 58.4% من السكان عام 2011 إلى أقل من 48.8%. وعلى مدى عقدين، لم يتجاوز متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 1% سنويًا، وهو معدل راكد لم يسمح للاقتصاد بتكوين رأس المال اللازم لتحديث بنيته التحتية المدنية. (15) وحتى قبل سقوط أول قنبلة، كان صندوق النقد الدولي يتوقع أن يتجاوز معدل التضخم في عام 2025 نسبة 42%، في اقتصاد كان قد استقر أصلًا عند توازن هيكلي يتسم بتضخم مزمن وضائقة اقتصادية عميقة.

وقد شكّلت سمتان من سمات هذا الوضع السابق للحرب الأساس الذي قامت عليه مجمل التقديرات في هذه الدراسة. أولاهما أن عزلة إيران عن مصادر التمويل كانت شبه كاملة بالفعل. فإعادة فرض عقوبات "سناناب باك" الأمامية في أواخر عام 2025، مدعومة بتجديد الإجراءات التقييدية الأوروبية واستمرار إدراج إيران على القائمة السوداء لمجموعة العمل المالي (FATF)، قطعت ما تبقى من صلتها بأسواق رأس المال الدولية. وعندما اندلعت الحرب، لم يعد بوسع الدولة الاعتماد على الاقتراض لتجاوز الصدمة، وهو الخيار ذاته الذي ظل متاحًا لجميع الأطراف الأخرى في الحرب. أما السمة الثانية، فتتمثل في أن خط الأساس الافتراضي نفسه قائم. فهذه الدراسة تقيس كلفة الحرب باعتبارها التدهور الهامشي الذي أصاب اقتصادًا كان يعاني أصلًا أزمة بطيئة التفافم، لا باعتبارها تراجعًا عن وضع اقتصادي سليم. ولذلك جاءت صدمة فجوة الناتج البالغة 7.1 نقطة مئوية أشد وطأة، لا أخف، لأنها وقعت على اقتصاد كان قد استنفد أصلًا معظم هوامش الحماية التي كان يمكن أن تخفف أثرها.

ويتطلب بناء خط الأساس المقيّم بالدولار اتخاذ قرار منهجي ينعكس على جميع التقديرات الواردة في هذا الفصل، وهو تحديد سعر الصرف المعتمد. إذ يحتسب صندوق النقد الدولي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لإيران

لم تُلحق حرب عام 2026 الضرر باقتصاد كان لا يزال قائمًا، بل حطمت اقتصادًا كان أصلًا في مرحلة متقدمة من التدهور. ومن بين الاقتصادات الأربعة التي تتناولها هذه الدراسة، تلقت إيران الضربة الأشد بفارق كبير. إذ قاربت كلفة الحرب، بحلول نهاية العقد، أربعة أضعاف ناتجها الاقتصادي قبل الحرب. كانت إيران، في آن واحد، ساحة العمليات القتالية، وهدفًا لحصار بحري شبه كامل، والطرف الوحيد في الحرب الذي افتقر إلى الموارد المالية والتمويلية اللازمة لامتناع الصدمة أو تمويل التعافي. وبينما تستوعب إسرائيل والولايات المتحدة ضربات حادة لكنها مؤقتة، لا يندمل الجرح الإيراني ضمن الأفق الزمني لهذه الدراسة.

يعرض هذا الفصل تقدير الكلفة خطوة بخطوة، إذ تكتسب منهجية بنائه أهمية لا تقل عن الرقم النهائي نفسه. ويقوم التقدير على ست مراحل متتابعة: تحديد خط الأساس الافتراضي "لولا الحرب" الذي تُقاس إليه جميع الخسائر؛ ثم تقدير الدمار المباشر الذي لحق برأس المال المادي؛ والخسائر في الأرواح والصحة؛ وانتقال الآثار غير المباشرة عبر انهيار العملة وانقطاع تجارة النفط؛ ثم النزيف الممتد الناتج عن النزوح وهجرة الكفاءات والأضرار البيئية؛ وأخيرًا تجميع هذه العناصر في تقدير كلي، مع بيان نطاق السيناريوهات وأثر الاختيار بين التقييم بسعر الصرف السوقي والتقييم على أساس تعادل القوة الشرائية. ولا يتبلور التقدير النهائي، البالغ نحو 187 مليار دولار حتى نهاية عام 2026، و305 مليار دولار بحلول عام 2030 وفق أسعار الصرف السوقية، أو نحو 720 مليار دولار على أساس تعادل القوة الشرائية، إلا في ختام هذا الفصل، بوصفه محصلة مكونات قابلة للتحقق والمراجعة.

3-1 خط الأساس الافتراضي

لا تكتسب أي كلفة دلالة من دون خط أساس تُقاس إليه. فالكلفة الاقتصادية للحرب تمثل الفارق بين المسار الذي سلكه الاقتصاد الإيراني بالفعل، والمسار الذي كان سيسلكه لو لم تقع الحرب. غير أن ذلك المسار الافتراضي لم يكن واعدًا أصلًا؛ إذ ظل الاقتصاد الإيراني، لأكثر من عقد،

(15) Foundation for Defense of Democracies, "Iran's Economic Catastrophe" (Washington, DC: FDD, June 26, 2026), <https://www.fdd.org/analysis/2026/06/26/irans-economic-catastrophe/>.

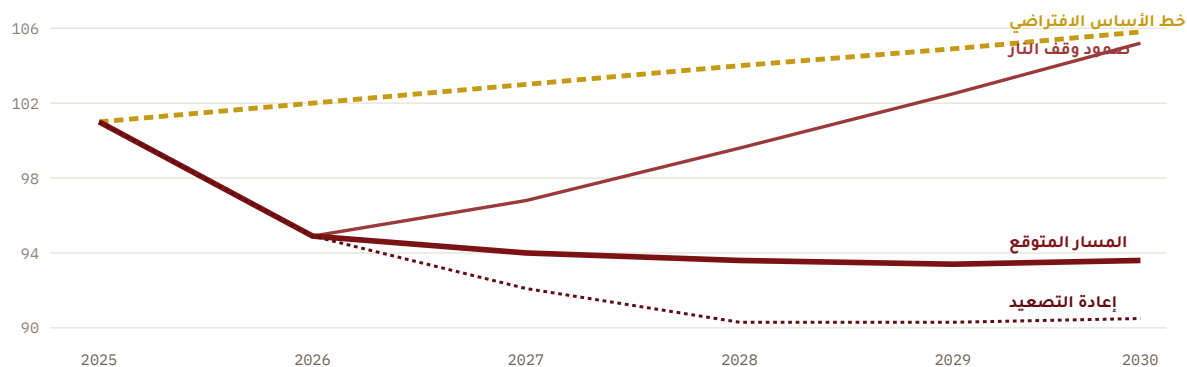
الاقتصاد الإيراني، ثم تعتمد متوسط التقديرين. ويتقارب خط الأساس المستند إلى الضبط الاصطناعي إلى حد بعيد مع توقعات صندوق النقد الدولي لعام 2026، بما يعزز الثقة في سلامة التقدير. أما الفروق المحدودة التي تظهر بين المنهجين في السنوات اللاحقة، فتُدرج مباشرة ضمن نطاق عدم اليقين الوارد في القسم 3-6. وحين يختلف التقديران، تعتمد الدراسة الأكثر تحفظاً منهما، بحيث يُرجح أن تميل الكلفة النهائية إلى التقليل من حجمها، لا إلى المبالغة فيه.

وعند القياس إلى هذا الخط الأساس، تتضح حدة القطيعة الاقتصادية التي أحدثتها الحرب. فقد توقع صندوق النقد الدولي، في إصدار أبريل 2026 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، وهو أول إصدار بعد اندلاع الحرب، انكماش الناتج الحقيقي لإيران بنسبة 6.1% خلال عام 2026، بما يمثل تحولاً قدره 7.1 نقاط مئوية مقارنة بالمسار المتوقع قبل الحرب، وأحد أكبر التخفيضات التي سجلتها المؤسسة لاقتصاد واحد في تاريخها الحديث. (17) وبالنسبة لدولة معزولة عن أسواق الدين الدولية، ولا تملك القدرة على الاعتماد على الاقتراض لتجاوز الصدمة، فإن هذه الفجوة البالغة 7.1 نقاط مئوية تتحول مباشرة إلى فاقد في الناتج، وفقدان للوظائف، وتعميق للأزمة التي كانت تعصف بالاقتصاد قبل اندلاع الحرب.

وفق سعر صرف رسمي مركب، لا وفق سعر السوق الموازية، وهو ما ينتج عنه تقدير لحجم الاقتصاد قبل الحرب في عام 2025 يبلغ نحو 376 مليار دولار. (16) أما اعتماد سعر السوق الموازية، فمن شأنه أن يخفض القيمة الدولارية للاقتصاد إلى جزء يسير مما تعكسه قوته الشرائية المحلية، في حين يرفعها التقييم على أساس تعادل القوة الشرائية إلى نحو أربعة أمثالها. ولذلك تعتمد هذه الدراسة التقدير المستند إلى سعر الصرف الرسمي بوصفه التقدير المرجعي، لأنه يعكس بدرجة أفضل القيمة التي تضيفها سياسات الدعم الحكومي على السلع والخدمات غير القابلة للتداول، والتي تشكل معظم الناتج الإيراني. وفي المقابل، يُدرج تقدير تعادل القوة الشرائية بوصفه مرجعاً موازياً للتحقق، وهو التمييز الذي يتناوله القسم 3.6 بصورة مباشرة. وانطلاقاً من هذا الأساس، يفترض سيناريو غياب الحرب استمرار نمو بطيء يقارب 1% سنوياً حتى عام 2030، في اقتصاد تتقل كاهله العقوبات، لكنه يواصل الاستفادة من صادرات غير مشروعة من النفط والغاز إلى الأسواق الآسيوية.

ولا يقتصر خط الأساس هذا على استقرار توقعات صندوق النقد الدولي. فكما أوضح الجزء الأول، تبني الدراسة خطاً أساساً افتراضياً ثانياً ومستقلاً باستخدام منهجية الضبط الاصطناعي، التي تُنشئ مزيجاً موزوناً من اقتصادات مماثلة لم تشهد صراعاً، وكانت مساراتها قبل الحرب تحاكي مسار

شكل 1-3 الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإيران: خط الأساس الافتراضي في مقابل سيناريوهات الحرب



مؤشر (2025 = 100). يظل "المسار المتوقع" المرجح بالاحتمالات أدنى بكثير من خط الأساس الافتراضي حتى عام 2030؛ ولا يقترب من استعادة المسار الأساسي إلا سيناريو استمرار وقف إطلاق النار. المصدر: AHRC computation on IMF WEO April 2026.

(16) International Monetary Fund, World Economic Outlook, April 2026 (Washington, DC: IMF, 2026); pre-war projections per the January 2026 vintage. Nominal GDP on the IMF official-rate basis.

(17) IMF, World Economic Outlook, April 2026; the -6.1 percent 2026 projection is corroborated in FDD, "Iran's Economic Catastrophe."

ويمثل الخط العنابي الغامق المسار المتوقع المرجح بالاحتمالات، بعد ترجيح السيناريوهات الثلاثة بنسب 0.40 و 0.35 و 0.25 على التوالي. وتتمثل أبرز سماته في أنه لا يعود إلى مسار النمو الأساسي مطلقاً. ولأن اثنين من السيناريوهات الثلاثة يبقيان الاقتصاد الإيراني في حالة ركود ممتدة، فإن فجوة الناتج المتوقعة تتسع في البداية قبل أن تبدأ في الانحسار، وهو نمط لا يظهر في أي من الاقتصادات الثلاثة الأخرى محل الدراسة. ويُفسر في المقام الأول ضخامة الكلفة الاقتصادية متوسطة الأجل التي تتحملها إيران.

ويُظهر الشكل 1-3 كيف يتسع هذا التباعد حتى عام 2030. فبينما يواصل خط الأساس الافتراضي، الممثل بالخط الذهبي، مساره الصاعد بمعدل يقارب 1% سنوياً، تتلاقى سيناريوهات الحرب الثلاثة في عام 2026 عند انكماش نسبته 6.1% وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، ثم تتباعد تدريجياً بعد ذلك. ولا يقترب من العودة إلى مسار النمو الأساسي بحلول نهاية العقد سوى سيناريو استمرار وقف إطلاق النار، في حين يبقى كل من سيناريوي المواجهة الممتدة وإعادة التصعيد الاقتصادي عند مستوى أدنى بصورة دائمة.

الجدول 1-3 - إيران: المسار الافتراضي وفجوة الناتج المتوقعة

المؤشر	2025	2026	2027	2028	2029	2030
نمو خط الأساس الافتراضي (%)	-	+1.0	+1.0	+1.0	+1.0	+1.0
الناتج المحلي الإجمالي وفق خط الأساس الافتراضي (مليار دولار)	376.0	379.8	383.6	387.4	391.3	395.2
فجوة الناتج المتوقعة (نقطة مئوية)	-	7.1	8.0	7.8	7.2	6.2
فاقد الناتج السنوي (مليار دولار)	-	26.7	30.2	29.3	26.9	23.3

الأساس القياسي: 2025 = 100. وتعادل كل نقطة مئوية من فجوة الناتج نحو 3.76 مليار دولار وفق سعر الصرف الرسمي المعتمد. والقيم الواردة هي متوسطات مرجحة احتمالية للسيناريوهات الثلاثة. المصدر: AHR computation on IMF WEO April 2026.

استهداف محطة تصدير النفط في جزيرة خرج، التي يمر عبرها أكثر من 90% من صادرات النفط الخام الإيراني، تفادياً لإطلاق أزمة طاقة عالمية دائمة وخارجة عن السيطرة، في الوقت الذي واصلوا فيه تفكيك القطاعات اللاحقة في سلسلة القيمة، الأعلى ربحية، والتي تقوم عليها المالية العامة للدولة، بصورة منهجية.

وكان قطاع البتروكيماويات الأكثر تضرراً. ففي 18 مارس، استهدفت قوات التحالف مجمع حقل بارس الجنوبي والمنشآت المرتبطة به في ماهشهر وعسلوية، مما أدى إلى تعطيل منشآت كانت تمثل أكثر من 48% من إنتاج البتروكيماويات قبل الحرب، وتعالج نحو 100 مليون متر مكعب من الغاز يومياً، أي ما يقارب ثمن إنتاج إيران الوطني من الغاز (18). وكان مجمع بارس الجنوبي وحده يمثل استثمارات تراكمية تُقدر بنحو 70 مليار دولار، فيما ترى مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات (Foundation for Defense of Democracies) أن إعادة بنائه في ظل الحظر الدولي على نقل التكنولوجيا ستستغرق أكثر من عقد.

ولم يكن حال القاعدة الصناعية الإيرانية أفضل كثيراً. فقد لحقت بمجمعي خوزستان ومباركة للصلب، وهما من أبرز

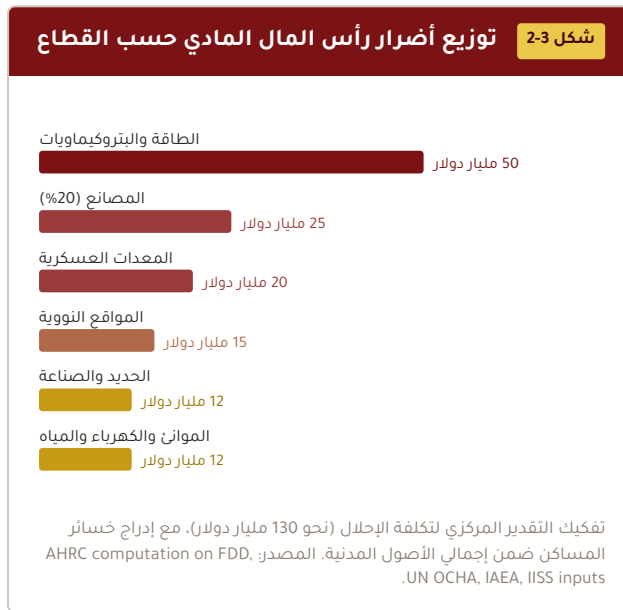
وتُشكل الأرقام الواردة في هذا الجدول الأساس الذي تستند إليه جميع التقديرات اللاحقة. فجوة الناتج المتوقعة ترتفع من 7.1 نقاط مئوية في عام 2026 إلى نحو 8.0 نقاط في عام 2027، بفعل الأثر المرجح لسيناريو المواجهة الممتدة وإعادة التصعيد، قبل أن تنخفض تدريجياً إلى 6.2 نقاط بحلول عام 2030، مع بقائها مرتفعة حتى نهاية الأفق الزمني. وعند تحويل هذه الفجوات إلى قيم دولارية واحتسابها بالقيمة الحالية، تتراكم الخسائر السنوية لتكوّن أكبر بند منفرد في مجمل الكلفة الاقتصادية لإيران: ويتناول القسم 3-4 قياس هذا البند بصورة مفصلة. أما بقية هذا الفصل، فتركز على تفسير أسباب هذا الانكماش، والخسائر الأخرى التي خلفها.

3-2 تدمير رأس المال المادي

يمثل تدمير رأس المال المادي أكثر خسائر إيران وضوحاً، كما أنه من أكثرها دواًماً، لأن إعادة بناء الأصول الرأسمالية في ظل العقوبات عملية بطيئة ومكلفة. ولم يكن اختيار أهداف الحملة العسكرية عشوائياً، بل استند إلى حسابات استراتيجية دقيقة. فقد تعمد مخطوطو الحملة تجنب

(18) FDD, "Iran's Economic Catastrophe"; South Pars strike detail corroborated by Bloomberg and Iranian state outlet SHANA, March 2026.

وألحق القصف، في المدن المكتظة بالسكان، أضرارًا جانبية واسعة بالأصول المدنية. فقد وثقت تقييّمات الأمم المتحدة تضرر نحو 149 ألف وحدة سكنية وتجارية، مما أدى إلى نزوح قرابة 400 ألف شخص في أعقاب الهجمات مباشرة. كما تعرض أكثر من 1,200 مرفق تعليمي للقصف، ودُمرت ما لا يقل عن 20 مدرسة، الأمر الذي حرم نحو 17 مليون طالب من التعليم الحضوري.⁽²¹⁾ ويُفكك الشكل 2-3 التقدير المركزي الذي تعتمد الدراسة لكلفة تدمير رأس المال المادي، والبالغ نحو 130 مليار دولار، إلى مكوناته الرئيسية.



ويستحوذ قطاعا الطاقة والبتروكيماويات على النصيب الأكبر من هذا التقدير بنحو 50 مليار دولار، تليهما المصانع المدمرة بنحو 25 مليار دولار، ثم المعدات العسكرية بنحو 20 مليار دولار، فالمواقع النووية بنحو 15 مليار دولار، ثم قطاعات الحديد والصلب والموانئ وشبكات الكهرباء والمياه، بنحو 12 مليار دولار لكل منها. مع إدراج خسائر المساكن ضمن إجمالي الأصول المدنية. ويقع هذا التقدير، عن قصد، في منتصف المسافة بين حدين متطرفين. فتقديرات حجم الأضرار المادية التي لحقت بإيران تتفاوت بمقدار مرتبة كاملة، وهو تفاوت يحمل في حد ذاته دلالة مهمة.

وتقدّر مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات الحد الأدنى لتكلفة الإحلال بنحو 91 مليار دولار، وهو تقدير يقتصر على المعدات المدمرة والبنية التحتية المدنية التي تعرضت

منتجي الصلب في البلاد، أضرار بالغة أصابت منظومات الكهرباء والبنية التحتية للأفران، فتوقف الإنتاج واضطرت الدولة إلى استيراد المواد الأساسية اللازمة لإعادة الإعمار. وفي المجمل، تعرض أكثر من 20 ألف مصنع ومنشأة صناعية، تمثل نحو خمس القاعدة الإنتاجية الوطنية، لأضرار أو دمار كامل.⁽¹⁹⁾ كما اندلعت حرائق واسعة في ميناء بندر عباس، الذي يمر عبره أكثر من نصف تجارة إيران، مما خلق تدفق الواردات غير النفطية التي تعتمد عليها سلاسل الإمداد المحلية.

وكان تحييد البرنامج النووي الإيراني أحد الأهداف المعلنة للحملة. وقد ألحقت ذخائر عالية التخصص أضرارًا بالغة بمنشأة نطنز لتخصيب اليورانيوم، ومجمع خنداب للمياه الثقيلة قرب آراك، ومنشآت أصفهان لتحويل اليورانيوم وتصنيع الوقود النووي، وموقع الشهيد رضائي لإنتاج الكعكة الصفراء في يزد.⁽²⁰⁾ ولا تتوافر أي تقديرات منشورة بالدولار لحجم هذه الأضرار، إذ تقتصر تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية على توثيق الدمار المادي دون تقدير قيمته الاقتصادية. ولذلك تُقدّر الدراسة كلفة إعادة هذه المنشآت بنحو 15 مليار دولار، استنادًا إلى بدائل مرجعية لتكاليف إنشاء منشآت مماثلة، على أن يُنظر إلى هذا الرقم بوصفه تقديرًا تقريبيًا لا قيمة مقاسة.

ولا تقتصر الكلفة الاقتصادية للضربات التي استهدفت البرنامج النووي على الدمار الذي نمذجته الدراسة. فبحسب معظم التقديرات، استثمرت إيران على مدى عقدين ما يزيد على 100 مليار دولار في برنامجيها النووي والصاروخي، وهو توظيف هائل للمدخرات الوطنية انتهى، في غضون حملة عسكرية واحدة، إلى حفر مدمرة وأنفاق ملوثة. وسواء نُظر إلى هذا البرنامج بوصفه أصلًا استراتيجيًا أم عبئًا اقتصاديًا، فإن تدميره يعني شطب استثمار تراكمي هائل، في وقت تبدو فيه إعادة بنائه، في ظل تشديد نظام منع الانتشار النووي، خارج نطاق الإمكان خلال الأفق المنظور. ومع ذلك، لا تحتسب الدراسة سوى تكلفة إحلال المنشآت التي تعرضت للقصف، دون احتساب هذه الكلفة الغارقة الأكبر، اتساقًا مع نهجها التحفظي الذي تتبناه في جميع تقديراتها. ومن ثم، فإن الرقم الرئيس الذي تخلص إليه الدراسة يمثل حدًا أدنى للكلفة، لا حدها الأقصى.

(19) FDD, "Iran's Economic Catastrophe"; industrial-base figures cross-checked against UN OCHA damage reporting via the Norwegian Refugee Council.

(20) International Atomic Energy Agency and Center for Strategic and International Studies damage assessments, March–April 2026; the IAEA confirmed damage but could not verify the status of enriched-uranium stocks.

(21) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, via the Norwegian Refugee Council, "Iran: War Has Devastated Life for Millions" (2026).

عملة صعبة تمول الواردات وتسند مالية الدولة. واستهدفت حملة عام 2026 هذا النموذج في مفاصله الحيوية: فلم تركز على رؤوس آبار قطاع المنبع، التي جرى تجنب معظمها، بل على قدرات التكرير والبتروكيماويات في قطاع المصب، حيث يتحول النفط الخام إلى قيمة قابلة للتصدير، وعلى الموانئ وخطوط الشحن التي تنقل هذه القيمة إلى الأسواق. فإعادة بناء مصفاة نفط ليست سوى مسألة رأسمال ووقت؛ أما استعادة علاقات التصدير وترتيبات التأمين، وثقة المشتريين التي فقدها مُصدّر مثقل بالعقوبات وأضرار الحرب، فهي عملية تمتد لسنوات، وقد لا تكتمل أبدًا. ومن ثم، فإن تقدير رأس المال المادي الوارد في الجدول 2-3 يقلل من حجم الخسارة الاستراتيجية؛ فهو يقيس قيمة المنشآت، لا قيمة النشاط الاقتصادي الذي كانت تحتضنه.

3-3 رأس المال البشري وقيمة الحياة

ولا تقتصر خسائر الحرب على المنشآت والبنية المادية: فقد ألحقت أيضًا ضررًا دائمًا برأس المال البشري، محدثة تراجعًا هيكليًا في القدرة الإنتاجية لا يمكن لأي برنامج لإعادة الإعمار أن يعوضه. غير أن تقدير هذه الخسارة يقتضي أولاً معالجة إشكالية حقيقية في البيانات. فقد أعلنت وزارة الصحة الإيرانية مقتل 3,468 شخصًا وإصابة أكثر من 26,500 آخرين، إلا أن هذه الحصيلة تقتصر على الضحايا المدنيين الذين استقبلتهم المستشفيات الحكومية، فيما تستبعد عمدًا خسائر العسكريين وعناصر الحرس الثوري.

وفي المقابل، وثقت HRANA مقتل 3,636 شخصًا حتى 7 أبريل، من بينهم 1,701 مدني، و1,221 عسكريًا، و714 حالة لم تُحدد صفتها، مع ترجيحها أن تكون الخسائر العسكرية الفعلية أعلى من ذلك. (23) وعلى الجانب الآخر، قدرت الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية عدد القتلى العسكريين بما يزيد على 6,000. وبين هذين التقديرين، تعتمد الدراسة قيمة وسطية قدرها نحو 5,000 قتيل، ضمن نطاق يتراوح بين 3,500 و6,600 قتيل، إلى جانب نحو 20 ألف مصاب.

ولإدراج هذه الخسائر في حسابات الدراسة بالدولار، تطبق الدراسة منهج القيمة الإحصائية للحياة بعد تعديلها وفق مستوى الدخل. ونظرًا إلى غياب أي أدبيات محلية في إيران بشأن هذا المؤشر، تُكَيَّف القيمة المرجعية الأمريكية

للتدمير المادي. وفي الطرف الآخر، قدّر المتحدث باسم النظام الإيراني إجمالي الأضرار المباشرة وغير المباشرة بنحو 270 مليار دولار، بينما تقترب احتياجات إعادة الإعمار التي كرستها مذكرة إسلام آباد من 300 مليار دولار. (22)

ولا تتعارض هذه التقديرات فيما بينها، لأنها تقيس أبعادًا مختلفة للخسارة. فالتقدير البالغ 91 مليار دولار يمثل الحد الأدنى لتكلفة الإحلال، في حين تضيف تقديرات 270 و300 مليار دولار تكاليف التمويل، وارتفاع كلفة المشتريات الناجم عن العقوبات، والتحسينات التي تفرضها عملية إعادة الإعمار في ظل القيود المفروضة على إيران. وانطلاقًا من ذلك، تعتمد الدراسة 130 مليار دولار بوصفه تقديرها المركزي لكلفة تدمير رأس المال المادي، بحيث يقع فوق الحد الأدنى لتكلفة الإحلال ودون التقديرات التي تشمل تكاليف التمويل. والأهم من ذلك، أنها تتعامل مع برنامج إعادة الإعمار باعتباره الامتداد المستقبلي لهذا الدمار ذاته، لا كلفة مستقلة تُضاف إليه، مع تسوية التداخل بينهما من خلال الحد Φ ، بما يضمن عدم احتساب أي عنصر مرتين.

ويقوم تقدير إعادة الإعمار على افتراض ينبغي إبرازه بوضوح، وهو أن رأس المال المادي المدقّر يمكن، من حيث المبدأ، إعادة بنائه. غير أن الحظر التكنولوجي الذي أعادت عقوبات "العودة التلقائية" فرضه يحول دون الحصول بصورة قانونية على جزء كبير من المعدات المتخصصة التي دُمّرت في بارس الجنوبي ومباركة والمواقع النووية. ولا يستطيع أي من شريكي إيران الرئيسيين توفير بديل عملي؛ فروسيا مستغرقة بالكامل في حربها، بينما لا ترغب الصين في المجازفة بوصولها إلى النظام المالي الأمريكي.

وتنص مذكرة إسلام آباد على أن برنامج إعادة الإعمار البالغ 300 مليار دولار، سيمول من دول الخليج ورؤوس الأموال الخاصة، إلا أنه حتى منتصف عام 2026 لم يؤكد أي مساهم التزامًا ماليًا محددًا. وإعادة إعمار تفتقر إلى التمويل وإلى القدرة على توفير مستلزمات التنفيذ ليست سوى إعادة إعمار مؤجلة، وهو ما يفسر تحذير البنك المركزي الإيراني، في مذكرة داخلية موجهة إلى الرئاسة، من أن إعادة البناء ستستغرق أكثر من عقد، كما يفسر بقاء فجوة الناتج المبينة في الشكل 1-3 عvisية على الانغلاق حتى عام 2030.

أما الضرر الأعظم، فقد طال النموذج الاقتصادي الإيراني نفسه. فعلى مدى نصف قرن، قامت الجمهورية الإسلامية على اقتصاد ريعي يحول عائدات صادرات المحروقات إلى

(22) FDD, "Iran's Economic Catastrophe," citing government spokesperson Fatemeh Mohajerani for the \$270 billion figure; reconstruction pledge per the Islamabad Memorandum of Understanding, June 17, 2026.

(23) Human Rights Activists in Iran, "Statistical Overview" (2026); Iranian Health Ministry figures via the Norwegian Refugee Council.

مقارنة بالخسائر التي لحقت برأس المال المادي والناتج في اقتصاد ينتمي إلى الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل. وحتى عند اعتماد الحد الأعلى البالغ 6,600 حالة وفاة، واحتساب قيمة الحياة على أساس تعادل القوة الشرائية، فإن إجمالي الخسائر الناجمة عن الوفيات والإصابات يظل دون عُشر الكلفة الإجمالية للحرب على إيران. ولا ينبغي تفسير ذلك على أنه حكم على قيمة الأرواح الإيرانية، فالدراسة تصر على عرض الخسائر البشرية أولاً بوصفها أعداداً لا مجرد قيم نقدية. وإنما يعكس هذا التقدير خاصية محاسبية ملازمة لتقدير كلفة الحروب في الاقتصادات الأقل دخلاً، حيث تستحوذ خسائر رأس المال المادي والمنشآت والناتج المفقود على النصيب الأكبر من الكلفة الإجمالية. وسيتبدى العكس في حالة الولايات المتحدة في الجزء الخامس، حيث يبقى عدد الضحايا محدوداً، بينما تمتد الآثار المالية للحرب على نطاق واسع ولآجال طويلة.

ويرد على هذا التقدير تحفظان. أولهما أن إسناد قيمة نقدية للحياة هو اصطلاح منهجي للمقارنة بين تخصيصات الموارد في ظل المخاطر، وليس حكماً أخلاقياً على قيمة الحياة؛ ولذلك تعرض الدراسة الوفيات والإصابات أيضاً بأعدادها الفعلية، ولا تختزلها في قيمة دولارية. وثانيهما أن القيمة الإحصائية للحياة تقيس الوفيات فقط، أما الأعباء الطبية والإعاقات طويلة الأجل لأكثر من 20 ألف مصاب، بما في ذلك فقدان المشاركة في قوة العمل والرعاية مدى الحياة، فتُدرج بصورة مستقلة ضمن الخسائر غير المباشرة تجنباً للازدواج في الاحتساب. ويعرض الجدول 2-3 كامل مكونات الخسائر المباشرة.

البالغة 12.5 مليون دولار، وذلك بضربها في نسبة متوسط دخل الفرد بين البلدين، مرفوعة إلى مرونة دخل تساوي الواحد الصحيح، وفق المعيار المعتمد لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لنقل تقديرات القيمة الإحصائية للحياة بين الدول. (24) وبالاستناد إلى متوسط دخل الفرد في إيران على أساس السعر السائد في السوق، والبالغ نحو 4,180 دولاراً، تبلغ القيمة الإحصائية للحياة قرابة 500 ألف دولار، وهو تقدير تؤيده دراسة تجميعية محكمة قوّدت القيمة في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى بنحو 420 ألف دولار. أما عند الاحتساب على أساس تعادل القوة الشرائية، فترتفع إلى نحو 2.4 مليون دولار، بفارق يقارب أربعة أمثال، وهي مسألة يتناولها القسم 3.6 مباشرة. وعلى أساس القيمة الإحصائية للحياة المحسوبة على أساس السعر السائد في السوق، تسهم الوفيات بنحو 2.5 مليار دولار في إجمالي الكلفة المباشرة.

ولا تمثل الوفيات سوى الوجه الأكثر وضوحاً للخسائر البشرية، فالإصابات التي تجاوز عددها 20 ألفاً تفرض عبئاً آخر أشد امتداداً، يتمثل في سنوات العمر المصححة باحتساب العجز الناجمة عن الإصابات الدائمة، وما تستلزمه من رعاية طبية مدى الحياة، فضلاً عن خروج أعداد من السكان في سن العمل من قوة العمل. ونظراً إلى أن توزيع هذه الإصابات بحسب درجات شدتها لم يُوثق بعد، تُدرج الدراسة تكلفتها طويلة الأجل ضمن الخسائر غير المباشرة، تجنباً لإضفاء دقة ظاهرية لا تسندها البيانات المتاحة.

وتُجري الدراسة، بالتوازي، تقديرًا لرأس المال البشري، تُقوّم فيه كل حالة وفاة على أساس القيمة الحالية للدخل المتوقع المفقود على مدى الحياة، بدلاً من القيمة الإحصائية للحياة. ويُفضي هذا المنهج إلى تقدير أدنى بكثير من تقدير القيمة الإحصائية للحياة، كما هي الحال في جميع الاقتصادات منخفضة الدخل. ولذلك، تعتمد الدراسة تقدير القيمة الإحصائية للحياة بوصفه تقديرها المركزي، مع الإشارة إلى أن تقدير رأس المال البشري يمثل حدًا أدنى أكثر تحفظاً، وأن كلا التقديرين، في جميع الأحوال، يظل ضئيلاً مقارنة بخسائر الناتج ورأس المال التي تستأثر بالنصيب الأكبر من إجمالي خسائر إيران.

ولا يؤثر اتساع نطاق التقديرات الخاصة بعدد الضحايا في النتيجة الإجمالية للدراسة بالقدر الذي قد يبدو للوهلة الأولى، إذ تظل خسائر رأس المال البشري محدودة نسبياً

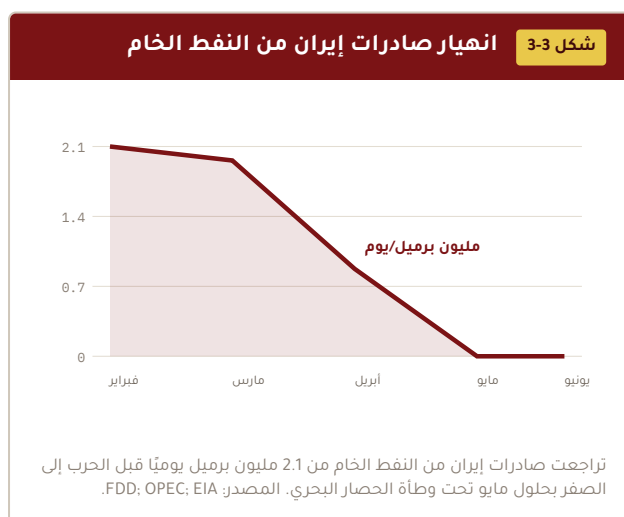
(24) W. Kip Viscusi and Clayton J. Masterman, "Income Elasticities and Global Values of a Statistical Life," Journal of Benefit-Cost Analysis 8, no. 2 (2017); OECD, Mortality Risk Valuation in Policy Assessment (Paris: OECD).

الجدول 2-3 - إيران: مكونات الكلفة المباشرة (بالدولار الأمريكي، بأسعار عام 2026)

الرمز	المكوّن	أساس التقدير	القيمة (مليار دولار)	مستوى الثقة
D ¹	الكلفة العسكرية الإضافية	نحو 1,770 صاروخًا + 3,955 طائرة مسيرة + عمليات عسكرية لأكثر من 4 أشهر	4.0	منخفضة
D ²	تدمير رأس المال المادي	الطاقة، والصناعة، والبرنامج النووي، والإسكان، والمعدات العسكرية	130.0	متوسطة
D ³	الوفيات	5,000 وفاة × القيمة الإحصائية للحياة (0.50 مليون دولار)	2.5	متوسطة
D ⁴	الإصابات	20 ألف إصابة × 75 ألف دولار	1.5	منخفضة
D ⁵	نفقات الطوارئ	المساعدات الإنسانية + 3.2 مليون نازح	4.0	منخفضة
إجمالي الكلفة المباشرة (مقومة بأسعار عام 2026)			142.0	

يُحسب البند D² مرة واحدة فقط باعتباره المكوّن الأساسي لاحتياجات إعادة الإعمار. ولو اعتمد الحد الأدنى الذي قدرته مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات (FDD) والبالغ 91 مليار دولار، لانخفض إجمالي الكلفة المباشرة إلى نحو 103 مليار دولار. المصدر: AHRC computation.

من إيراداتها التصديرية، بكلفة يومية تراوحت بين 435 و500 مليون دولار. وانهارت الإيرادات النفطية الشهرية من أكثر من 4 مليار دولار إلى أقل من 200 مليون دولار، فيما ظل نفط خام تزيد قيمته على 15 مليار دولار عاليًا في البحر، وأدت الأضرار التي لحقت بالحقول الجنوبية إلى خفض الإنتاج بنسبة إضافية تراوحت بين 15 و20% (25) ويبرز الشكل 3-3 سرعة هذا الانهيار.



يوضح الشكل مدى التسارع الحاد في انهيار الصادرات؛ فقد ظلت قريبة من مستوياتها السابقة للحرب حتى أوائل مارس، ثم أخذت تنهار مع تفاقم أزمة مضيق هرمز وفرض الحصار البحري في أبريل، لتصل إلى الصفر بحلول مايو. وبالنسبة لدولة تعتمد على عائدات المحروقات في

3-4 فجوة الناتج، النفط، وضريبة التضخم

تتجاوز الخسائر غير المباشرة، على المدى المتوسط، الخسائر الناجمة عن التدمير المادي، ويستأثر بند واحد بالنصيب الأكبر منها، هو فجوة الناتج. وتمثل هذه الفجوة القيمة الحالية لإجمالي الفاقد في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بخط الأساس الافتراضي، إذ تبلغ نحو 26.7 مليار دولار في عام 2026 وحده، وتتراكم لتصل إلى نحو 134.5 مليار دولار بحلول عام 2030. ولأن المسار المرجح بالاحتمالات يُبقي الاقتصاد الإيراني دون مساره الاتجاهي طوال أفق التقدير، فإن هذه الفجوة لا تغلق أبدًا. ومع اعتماد معدل الخصم الاجتماعي الحقيقي شبه الصفري في هذه الدراسة، لا يتبدد منها بفعل الخصم إلا جزء يسير للغاية. وهي، في جوهرها، تمثل عقدًا كاملاً من النمو المفقود، مكثفًا في قيمة حالية واحدة.

وكان المحرك المباشر لهذه الخسائر هو توقف تجارة النفط. فخلال الأسابيع السابقة للحرب، رفعت إيران صادراتها من الخام إلى نحو 2.1 مليون برميل يوميًا، مستفيدة من السحب من المخزونات. لكن الحصار البحري الأمريكي، الذي بدأ في 13 أبريل، عطل أسطول التصدير وبحلول مايو كانت صادرات الخام المنقولة بحرًا قد تراجعت فعليًا إلى الصفر. وقدّرت مؤسسة أكسفورد إيكونوميكس (Oxford Economics) أن الحصار حرم إيران من نحو 70%

غير مسبق، لحجب حجم الانهيار في قيم أصول الشركات. وفي الوقت نفسه، ظل أكثر من 100 مليار دولار من الأصول الإيرانية مجمدًا في الخارج، في الصين والعراق وقطر، مما حرم البنك المركزي من الاحتياطيات اللازمة للدفاع عن سعر صرف الريال (27) وتحكم ما يلي ملاحظة منهجية أساسية: إذ إن تقدير فجوة الناتج يستوعب مسبقًا معظم الأضرار التي لحقت بالاستثمار والتجارة والقطاع المالي، والتي سبق تناولها. لذا فإن إعادة إدراج هذه القنوات بكامل قيمتها ستؤدي إلى احتسابها مرتين. ومن ثم، لا يضيف النموذج سوى الأثر المتبقي لكل منها خارج الناتج المحلي الإجمالي، أي ذلك الجزء الذي لا ينعكس في الناتج المحلي الإجمالي المقاس.

وهذه الديناميكية، أكثر من الضربة الافتتاحية ذاتها، هي التي تفسر استمرار فجوة الناتج في إيران، مقابل انغلاقها في إسرائيل والولايات المتحدة. فالالاقتصاد الحديث والمتنوع والمنفتح على أسواق رأس المال يستطيع تمويل تعافيه؛ إذ يقترض، ويعيد الرسملة، ثم يستعيد مساره الانتاجي خلال عام أو عامين. أما إيران، فلا تملك أيًا من هذه الأدوات؛ فهي عاجزة عن الاقتراض من الخارج، ولا تستطيع استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإعادة الإعمار بصورة قانونية، فيما تواصل الكفاءات التي يُفترض أن تقود التعافي مغادرة البلاد. والنتيجة ليست انكماشًا مؤقتًا يعقبه تعافٍ سريع، بل هبوطًا دائمًا إلى مسار نمو أدنى. وهذه هي السمة المميزة للمسار المرجح في الشكل 3-1، وهي التي تفسر تجاوز الكلفة المتوسطة الأجل لإيران ضعف الكلفة المسجلة في عامها الأول.

وقد يبدو من الطبيعي الاعتراض بأن تجارة النفط، على الأقل، ستتعاوى سريعًا بمجرد رفع الحصار البحري. وبالفعل، أعادت مذكرة إسلام آباد فتح المضيق، وأصدرت وزارة الخزانة الأمريكية تراخيص سمحت باستئناف صادرات الطاقة الإيرانية، لتبدأ الصادرات في التعافي منذ أواخر يونيو. غير أن ثلاثة عوامل تحد من قوة هذا التعافي. فالحقول النفطية الجنوبية التي تضررت خلال الحملة العسكرية لن تستعيد كامل طاقتها الإنتاجية قبل مرور عدة أشهر. كما أن المشتريين وشركات التأمين وشركات الشحن التي انسحبت من السوق أثناء الحرب لن تعود

تمويل نحو نصف موازنتها، لم يكن فقدان هذه الإيرادات مجرد صدمة تجارية، بل أزمة مالية حادة، انتقلت آثارها سريعًا إلى كل أسرة عبر التدابير التي اتخذتها الحكومة لمواجهتها.

ومع تبخر الإيرادات النفطية وانقطاع إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، لم تجد الدولة بدءًا من اللجوء إلى تمويل عجزها بطباعة النقود. فأقدمت على تسهيل العجز، مما أدى إلى زيادة المعروض النقدي بأكثر من 40% على أساس سنوي، وفرض، في المحصلة، ضريبة تضخم قاسية على مواطنيها (26). وامتدت آثار ذلك سريعًا إلى قيمة العملة الوطنية. فبعدما كان سعر صرف الريال في السوق الحرة يقترب من 1.4 مليون ريال للدولار قبل الحرب، هبط إلى نحو 1.8 مليون ريال بحلول أواخر أبريل. ووفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، تسارع معدل التضخم السنوي ليقرب من 69%، بينما تجاوزت أسعار السلع الغذائية الأساسية مثلي مستوياتها السابقة، واضطر البنك المركزي إلى إصدار ورقة نقدية من فئة 10 ملايين ريال لمواكبة الارتفاع المتسارع في الأسعار.

وهذه هي آلية الحلقة المفرغة بين المالية العامة والسياسة النقدية. فقد أدى الحصار إلى تقليص الإيرادات النفطية؛ وأفضى تراجع الإيرادات إلى تمويل العجز بطباعة النقود؛ فقاد التوسع النقدي إلى تسارع التضخم وانهيار سعر الصرف؛ ثم أدى انهيار العملة إلى ارتفاع تكلفة الواردات التي ظلت إيران بحاجة إليها، وإلى تآكل القيمة الحقيقية للإيرادات الضريبية، بما وسّع العجز المالي من جديد. وهكذا كانت كل دورة من هذه الحلقة تغذي الدورة التالية وتعمّق آثارها. أما على الصعيد الإنساني، فقد تمثلت التداعيات في أزمة أمن غذائي بلغت من الحدة ما لم تشهده إيران منذ الاحتلال الأنجلو-سوفيتي عام 1941. فمع تجاوز أسعار السلع الغذائية الأساسية حاجز 100%، تراجعَت القيمة الفعلية للحد الأدنى للأجر الشهري إلى ما دون 90 دولارًا، وأصبحت القدرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الأساسية خارج متناول شريحة متنامية من السكان. وهكذا تحولت "فجوة الناتج"، بالنسبة إلى الإيرانيين العاديين، من مفهوم اقتصادي مجرد إلى تدهور ملموس في مستويات المعيشة.

وامتدت الأزمة إلى النظام المالي، فأصابته بالشلل بدوره. فقد أغلقت بورصة طهران ثمانية أسابيع كاملة، في إجراء

(25) Oxford Economics estimate, cited in FDD, "Iran's Economic Catastrophe"; pre-war export volumes per OPEC Monthly Oil Market Report and the U.S. Energy Information Administration.

(26) International Monetary Fund, World Economic Outlook, April 2026; monetary and food-price detail from the Statistical Centre of Iran and the Central Bank of Iran via Iran International.

كَبَدَ الاقتصاد الرقمي خسائر تراوحت تقديراتها بين 30 و80 مليون دولار يوميًا. (29)

وأخيرًا، خلّفت الضربات التي استهدفت المصافي ومستودعات البتروكيماويات إرثًا بيئيًا ساقمًا. فقد أدى احتراق كميات هائلة من الهيدروكربونات إلى إطلاق البنزين والمعادن الثقيلة ومركبات البير- والبولي فلورو ألكيل (PFAS) في الغلاف الجوي، مما تسبب في هطول "أمطار سوداء" فوق طهران، وتحميض التربة، وتلوّث شبكات المياه، فضلًا عن تراكم الأعباء الصحية الناجمة عن أمراض الجهاز التنفسي والأمراض الجلدية، وهي أعباء ستثقل كاهل النظام الصحي لعقود مقبلة. (30) وتُحتسب كلفة المعالجة ضمن بند الآثار البيئية، بينما يعرض الجدول 3-3 مجمل الخسائر غير المباشرة وفق المنهجية المتبقية المبيّنة آنفًا.

فورًا، بل ستتعامل بحذر مع استئناف نشاطها. وإلى جانب ذلك، يظل تخفيف العقوبات مرهونًا بالتوصل إلى اتفاق نهائي، وهو اتفاق لم يكن قد وُقّع بعد حتى منتصف عام 2026. وانطلاقًا من ذلك، يفترض النموذج تعافيًا جزئيًا ومتدرجًا للإيرادات النفطية خلال الفترة من 2027 إلى 2030؛ فلا هو التعافي الفوري الكامل الذي يفترضه المتشائمون، ولا هو الانقطاع الدائم للإيرادات الذي يتوقعه المتشائمون. ويُعد هذا الافتراض، بقدر أي افتراض آخر، أحد الركائز الرئيسة التي يقوم عليها نطاق السيناريوهات الوارد في الشكل 3-5.

3-5 النزوح والإرث البيئي

ستواصل خسارتان بطيئتا الظهور تشكيل المسار الاقتصادي لإيران إلى ما بعد الأفق الزمني لهذه الدراسة. أولاهما النزوح. فقد فرّ نحو 3.2 مليون إيراني من طهران ومدن أخرى تعرضت للاستهداف إلى المحافظات الشمالية، تاركين أعمالهم وراءهم، ومتسببين في تعطيل المراكز التجارية والصناعية التي غادروها. (28) وتتمثل الكلفة المباشرة في فقدان الإنتاجية ونفقات الإغاثة الطارئة، أما الكلفة طويلة الأجل فتتوقف على عدد من سيعودون منهم أصلًا.

أما الخسارة الثانية، وربما الأشد خطورة، فتتمثل في هجرة رأس المال البشري. فمن شأن تراجع نصيب الفرد من الدخل إلى نحو 5 آلاف دولار، مقترنًا بتدمير القطاعات ذاتها التي تستوعب المهندسين والأطباء والفنيين الإيرانيين، أن يدفع إلى موجة واسعة وممتدة من هجرة الكفاءات خلال الفترة 2027-2030. وهذه هي الكفاءات التي تحتاج إليها عملية إعادة الإعمار أكثر من غيرها، ولذلك فإن فقدانها يضاعف أثر جميع الخسائر الأخرى. ويحتسب النموذج هذه الخسارة ضمن القيمة الحالية المتبقية في بند النزوح، غير أن كلفتها الفعلية قد تكون أكبر بكثير مما تعكسه التقديرات. وكان سوق العمل قد بدأ بالفعل في التداعي. فقد أكد نائب وزير العمل الإيراني فقدان ما لا يقل عن مليون وظيفة بصورة مباشرة، فيما قدّر اقتصاديون مستقلون أن ما يصل إلى 12 مليون وظيفة، أي ما يقارب نصف قوة العمل، باتت مهددة بفعل الشلل الذي أصاب سلاسل الإمداد. وفاقم هذه الخسائر قطع النظام خدمة الإنترنت لمدة 88 يومًا بهدف قمع الاضطرابات، وهو ما

(27) FDD, "Iran's Economic Catastrophe"; Tehran Stock Exchange closure and frozen-asset figures per Al Jazeera and Central Bank of Iran reporting.

(28) United Nations High Commissioner for Refugees situation updates, March–April 2026.

(29) FDD, "Iran's Economic Catastrophe"; internet-blackout cost per NetBlocks and the Iranian communications ministry.

(30) "Assessing the Environmental Harm of the 2026 Iran War," Development Aid (2026); cleanup modelled on UNEP-standard remediation.

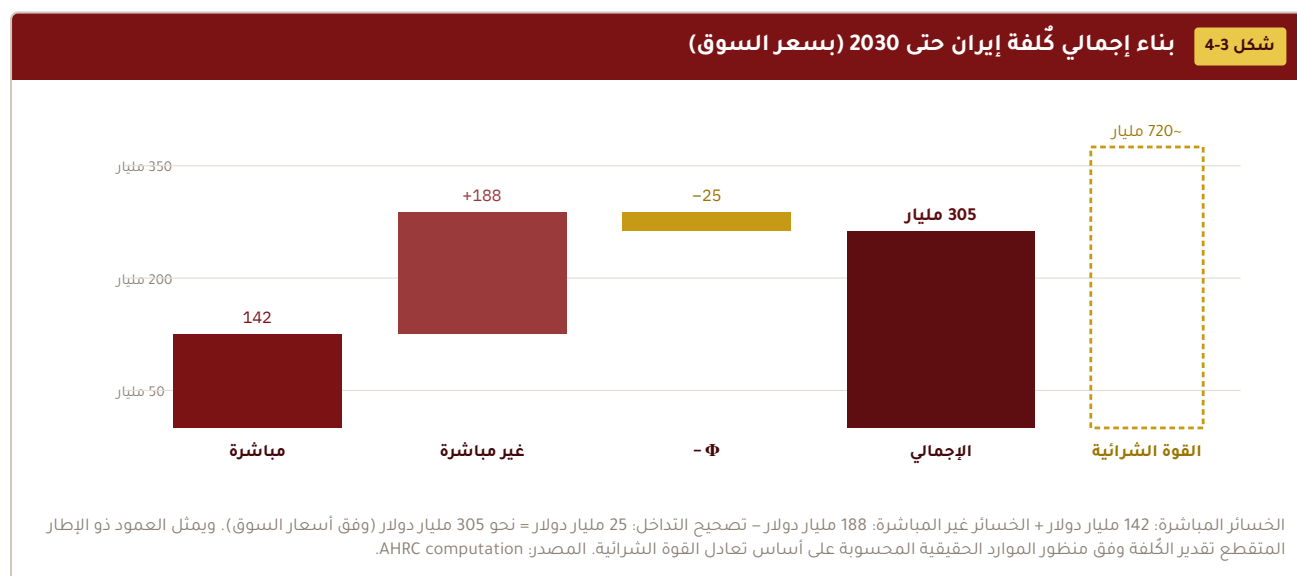
الجدول 3-3 - إيران: مكونات الكلفة غير المباشرة محسوبة بالقيمة الحالية (بالدولار الأمريكي، بأسعار عام 2026)

الرمز	المكون	حتى عام 2026 (مليار دولار)	حتى عام 2030 (مليار دولار)	مستوى الثقة
1	فجوة الناتج (التقدير الرئيس)	26.7	134.5	متوسط
1 ² -1 ⁴	الاستثمار والتجارة والطاقة (خارج الناتج المحلي الإجمالي)	9.0	15.0	منخفض
1 ⁵	القطاع المالي (سعر الصرف، ضريبة التضخم، الدين السيادي)	4.0	8.0	منخفض
1 ⁶	الخسائر القطاعية (بما في ذلك انقطاع الإنترنت)	5.0	6.0	متوسط
1 ⁷	النزوح وهجرة العقول	5.0	15.0	منخفض
1 ⁸ -1 ⁹	الأعباء الصحية طويلة الأجل والآثار البيئية	3.0	9.0	منخفض
	الإجمالي غير المباشر	52.7	187.5	

عام 2030، ثم خصم مبلغ 25 مليار دولار المخصص لتصحيح التداخل، بما يزيل الازدواج في الاحتساب بين رأس المال المدمر وما ترتب عليه من فاقد في الناتج، يبلغ إجمالي الكلفة على المدى المتوسط نحو 305 مليار دولار وفق أسعار السوق، ونحو 187 مليار دولار حتى نهاية عام 2026. ويوضح الشكل 3-4 كيفية احتساب هذا التقدير خطوة بخطوة.

3-6 الإجماليات والسيناريوهات وتعادل القوة الشرائية

بعد تقدير جميع المكونات، يمكن تجميعها في تقدير موحد. فبجمع الخسائر المباشرة، البالغة 142 مليار دولار والمحسوبة لعام 2026، مع الخسائر غير المباشرة المحسوبة بالقيمة الحالية، وبالبالغة 188 مليار دولار بحلول



الرسمي يعاني تشوهات كبيرة. أما عند القياس وفق تعادل القوة الشرائية، حيث يبلغ حجم الاقتصاد الإيراني نحو 1.6 تريليون دولار، أي ما يزيد بنحو 4.3 مرات على حجمه وفق أسعار السوق، فإن المكونات ذات القيمة المحلية من الخسائر ترتفع تبعاً لذلك، ليصل إجمالي الكلفة على المدى

ويشير العمود ذو الإطار المتقطع في الشكل 3-4 إلى أهم خيار تقييمي تتبناه هذه الدراسة. فالناتج المحلي الإجمالي لإيران، البالغ 376 مليار دولار وفق أسعار السوق، لا يعكس الحجم الحقيقي للموارد الاقتصادية المعنية. لأن معظم الإنتاج الإيراني غير قابل للتداول دولياً، ولأن سعر الصرف

إجمالي الكلفة على المدى المتوسط، البالغ 305 مليار دولار، مع نطاق التقديرات المتداولة، إذ يأتي بين تقدير الحكومة الإيرانية البالغ 270 مليار دولار وتعهد إعادة الإعمار البالغ 300 مليار دولار. كذلك، يتسق فاقد الناتج لعام 2026، البالغ 26.7 مليار دولار، مع تقديرات صندوق النقد الدولي لانكماش الاقتصاد الإيراني بنسبة 6.1% عند تطبيقها على اقتصاد يبلغ حجمه 376 مليار دولار. (31) ويُعد تقارب هذا التقدير، المستند إلى منهجية مستقلة من أسفل إلى أعلى، مع تلك التقديرات المرجعية الكلية، أقوى دليل متاح على أن تقدير الكلفة يقع ضمن النطاق الصحيح من حيث الحجم.

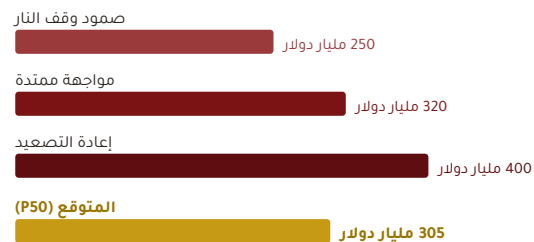
وثمة ثلاثة عناصر استبعدتها التقدير الرئيس عمداً، يجدر التنبيه إليها، لأن إدراج أيٍّ منها كان سيؤدي إلى رفع التقدير لا خفضه. أولها أن الدراسة لا تُسجّر التداعيات المترتبة على انتشار الأسلحة النووية نتيجة الأضرار التي لحقت بالبرنامج النووي الإيراني، إذ تندرج هذه التداعيات في المجال الاستراتيجي أكثر من المجال الاقتصادي، ويصعب تقديرها نقدياً. وثانيها أنها لا ترصد تآكل القدرة المؤسسية للدولة، بما يشمل ذلك من تراجع في القدرات الإدارية والعلمية والتنفيذية التي تدمرها حملات استهداف القيادة، وهي خسائر لا تسجلها أي ميزانية أو قوائم مالية. وثالثها أن الدراسة تستبعد الآثار غير المباشرة للحرب على العراق ولبنان ودول الخليج. فهذه الآثار حقيقية، لكنها تُحتسب ضمن الكلفة العالمية في الجزء السادس، ولا تُحَقَل على إيران تجنباً للزواج في الاحتساب. ومن ثم، فإن التقدير البالغ 305 مليار دولار يمثل تقديرًا محافظًا يقتصر على الخسائر القابلة للقياس الاقتصادي، ولا يمثل حدًا أقصى لما خلفته الحرب من تداعيات على الدولة الإيرانية.

فماذا يعني، في نهاية المطاف، تقدير قدره 305 مليار دولار بالنسبة إلى إيران؟ إنه ليس فاتورة يتعين سدادها خلال عام واحد، ولا مبلغًا يمكن اقتراضه ثم إطفائه على أقساط. بل هو القيمة الحالية لعقد كامل ينتج فيه الاقتصاد الإيراني أقل، ويصدر أقل، ويعيد بناء أقل مما كان سيحققه لولا الحرب. وتعادل هذه الخسارة نحو 81% من إجمالي ما ولّده الاقتصاد الإيراني في العام السابق للحرب، لتضاف إلى أعباء مجتمع كانت العقوبات والتضخم قد استنزفا مقوماته بالفعل. ومع ذلك، فإن هذا الرقم، مهما بلغت دقة احتسابه، يظل في نهاية المطاف اختزالاً رقمياً لذلك الواقع المعاش: مصانع أُغلقت، وشبكات كهرباء أُغرقت في الظلام، وفصول دراسية خلت من طلابها، ومهندسون استقلوا طائرات لن يعودوا منها. وتُظهر

المتوسط إلى نحو 720 مليار دولار. ولا يُعد أيٌّ من التقديرين خاطئاً؛ فالتقدير وفق أسعار السوق يقيس القيمة الاقتصادية للخسائر بأسعار السوق الدولية، في حين يقيس التقدير وفق تعادل القوة الشرائية حجم النشاط الاقتصادي الحقيقي الذي فقده الاقتصاد الإيراني. ولذلك تعتمد هذه الدراسة التقدير وفق أسعار السوق بوصفه التقدير الرئيس، مع إيراد التقدير وفق تعادل القوة الشرائية باعتباره المقياس الأكثر تعبيراً عن حجم الموارد الاقتصادية المفقودة.

ويستند التقدير الرئيس إلى قيمة متوقعة مرجّحة بالاحتمالات، في حين تتباين السيناريوهات التي يقوم عليها تبايناً ملحوظاً. ففي سيناريو استمرار وقف إطلاق النار، تبلغ الكلفة على المدى المتوسط نحو 250 مليار دولار، وترتفع إلى نحو 320 مليار دولار في سيناريو المواجهة الممتدة، ثم إلى نحو 400 مليار دولار في سيناريو إعادة التصعيد. وعند ترجيح هذه السيناريوهات وفق الاحتمالات البالغة 0.40 و 0.35 و 0.25، يبلغ التقدير المركزي نحو 305 مليار دولار. كما يُظهر تحليل مونت كارلو لانتشار عدم اليقين في المُعاملات الأساسية، ولا سيما تقديرات رأس المال المادي وعدد الضحايا، أن نطاق التقديرات بين المئين العاشر والمئين التسعين يتراوح بين نحو 210 و 480 مليار دولار بحلول عام 2030.

شكل 3-5 كلفة إيران حتى 2030 حسب السيناريو



يستند هذا التقدير إلى متوسط مرجّح بالاحتمالات عبر السيناريوهات الثلاثة (0.25 / 0.35 / 0.40)، وفق أسعار السوق. ولا تمثل القيمة المتوقعة توقعًا لمسار الأحداث، بل متوسط التوزيع الاحتمالي الذي بُنيت عليه التقديرات عمداً ليعكس نطاقاً واسعاً من الاحتمالات. المصدر: AHRC computation.

وتنسجم هذه التقديرات مع أبرز التقديرات المنشورة. فعند اعتماد الحد الأدنى المحافظ لتقديرات رأس المال، يتوافق إجمالي الكلفة قصيرة الأجل، البالغ نحو 148 مليار دولار، مع تقدير مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات البالغ 144 مليار دولار لإجمالي الأضرار الاقتصادية. كما ينسجم

الفصول التالية أن أيًا من الأطراف الأخرى في هذه الحرب، عند القياس النسبي، لم يتحمل عبئًا يقترب من هذا الحجم. لا إسرائيل، ولا الولايات المتحدة، ولا حتى الاقتصاد العالمي

تُقدَّر الكلفة الاقتصادية التي تكبدتها إيران بنحو 187 مليار دولار حتى نهاية عام 2026، وترتفع إلى نحو 305 مليار دولار بحلول عام 2030 وفق أسعار السوق، أي ما يعادل قرابة 81% من الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب، وإلى نحو 720 مليار دولار عند القياس وفق تعادل القوة الشرائية. ويعود ما يقرب من نصف هذه الكلفة إلى الدمار المباشر، بينما يتمثل النصف الآخر في فجوة ناتج تستمر على نحو لا ينطبق على أي من أطراف الحرب الآخرين، حتى نهاية العقد. أما الكلفة البشرية المباشرة، فتتراوح بين 3,500 و6,000 قتيل، وما يصل إلى 26,500 جريح، فضلًا عن نزوح نحو 3.2 ملايين شخص.

(31) Reconciliation against FDD, "Iran's Economic Catastrophe," and the Islamabad Memorandum reconstruction provision.

الجزء الرابع

إسرائيل

4-1 خط الأساس الافتراضي

4-2 اقتصاديات الاعتراض

4-3 الدمار وسجل "كرنيت"

4-4 رأس المال البشري

4-5 قوات الاحتياط والناجح والمالية العامة

4-6 الإجمالي والسيناريوهات والقدرة على الصمود

اقتصاد أكثر صلابة... لكنه باهظ الكلفة

انحساره، واستمرت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في التراجع، مدفوعةً بمسار الضبط المالي الذي اتبعته الحكومة خلال الفترة بين عامي 2022 و2024. (32) وقبل اندلاع الحرب، توقع بنك إسرائيل أن يسجل الاقتصاد نموًا حقيقيًا بنسبة 3.8% في عام 2026، يرتفع إلى 5.5% في عام 2027. وجاءت تقديرات وزارة المالية أكثر تفاؤلًا، إذ رجّحت نموًا يبلغ 5.2%، فيما توقع صندوق النقد الدولي ألا يقل النمو عن 3.5%. وانطلاقًا من هذه التقديرات، تعتمد هذه الدراسة معدل نمو افتراضيًا مركزيًا يقارب 4.5% لعام 2026، بما يعكس اقتصادًا كان يتمتع بزخم حقيقي قبل اندلاع الحرب.

وجاءت المؤشرات المقومة بالدولار لتؤكد متانة هذا الأساس. فبعدد سكان بلغ 10.31 ملايين نسمة، وناتج محلي إجمالي اسمي يناهز 540 مليار دولار، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 52,400 دولار، وهو مستوى يرسخ مكانة إسرائيل ضمن الاقتصادات المتقدمة. ويُشكل هذا المستوى من الدخل الأساس الذي تستند إليه منهجية تقييم القيمة الإحصائية للحياة المعدلة بحسب الدخل، والمعتمدة في القسم 4-4. (33) وعلى الصعيد المالي، حدد مشروع موازنة عام 2026 سقفًا للعجز عند 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو خط الأساس الذي ينبغي أن تُقاس في ضوءه الأضرار المالية الناجمة عن الحرب، والتي يتناولها القسم 5-4. وعلى خلاف إيران، دخلت إسرائيل الحرب وهي تتمتع بإمكانية واسعة للوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، فضلًا عن احتفاظها بتصنيف ائتماني ضمن فئة الدرجة الاستثمارية، وهما الركيزتان اللتان افتقدتهما طهران، وشكلتا في الوقت نفسه أهم أدوات التعافي الاقتصادي لإسرائيل.

وزادت الأوضاع النقدية هذا الأساس قوةً. فقد أبقى بنك إسرائيل سعر الفائدة المرجعي عند 4.0%، بعد أن بدأ دورة حذرة من التيسير النقدي، متوقعًا أن ينخفض التضخم إلى أقل من 2% بحلول منتصف العام، مع تبلور الأثر التدريجي للارتفاع السابق في قيمة الشيكل على مستويات الأسعار. وتكتسب هذه المعطيات أهمية حاسمة في تقدير كلفة الحرب، وإن بدت للوهلة الأولى دقيقة أو غير مباشرة. فاقتصادًا تتمتع فيه التوقعات التضخمية بالاستقرار،

تكاد تجربة إسرائيل تمثل الصورة المعاكسة لتجربة إيران في كل جانب تقريبًا. فبينما كان اقتصاد إيران هُشًا تلقى الضربة في أسسه، كانت اقتصاد إسرائيل قويًا لم تتجاوز الضغوط التي تعرض لها، إلى حد كبير، سطحه الخارجي. وبينما طال الدمار جزءًا كبيرًا من رأس المال المادي الإيراني، نجحت إسرائيل إلى حد بعيد في حماية أصولها الرأسمالية. وبينما تظل فجوة الناتج في إيران مفتوحة طوال عقد كامل، تنغلق فجوة الناتج في إسرائيل خلال عامين أو ثلاثة أعوام. ومع ذلك، كانت الحرب باهظة الكلفة بالنسبة إلى إسرائيل، إذ تُقدّر خسائرها بنحو 59 مليار دولار حتى نهاية عام 2026، وترتفع إلى نحو 135 مليار دولار بحلول عام 2030. غير أن هذا المبلغ، الذي يعادل نحو ربع الناتج المحلي الإجمالي لعام واحد، لا يمثل سوى جزء يسير من الصدمة التي تلقتها طهران، كما أن طبيعة هذه الكلفة تختلف اختلافاً جذريًا. فلم تتمثل كلفة إسرائيل في أنقاض المباني أو الدمار المادي، بل في ثمن منظومات الاعتراض، وكلفة الفرصة البديلة الناجمة عن تعبئة قوات الاحتياط على نطاق واسع، والأعباء المالية الممتدة المترتبة على تمويل هذين البندين.

يتبع هذا الفصل المنهجية نفسها المكوّنة من ست مراحل التي اعتمدها الفصل السابق. ويستهل عرضه باستعراض المتانة التي اتسم بها الاقتصاد الإسرائيلي قبل الحرب، بوصفها خط الأساس الذي تُقاس إليه الخسائر، ثم ينتقل إلى الكلفة الاستثنائية للدفاع الصاروخي، فالدمار المادي المحدود الذي أثبتته سجلات التعويضات الرسمية، ثم الكلفة البشرية، فالعبء غير المباشر الناجم عن تعبئة قوات الاحتياط وتعطل عدد من القطاعات الاقتصادية، قبل أن يختتم بتجميع هذه العناصر في تقدير موحد للكلفة الإجمالية، مع تحليل ديناميكيات التعافي التي تجعل العبء الواقع على إسرائيل في الأجل المتوسط أخف بكثير من العبء الذي تتحمله إيران.

4-1 خط الأساس الافتراضي

عشية اندلاع الحرب، كان يُنظر إلى الاقتصاد الإسرائيلي، على نطاق واسع، بوصفه على وشك إنجاز هبوط اقتصادي سلس. فقد كان النمو يستعيد زخمه، وسوق العمل لا يزال يتسم بشح هيكلي في العمالة، بينما واصل التضخم

(32) Bank of Israel, Research Department Staff Forecast, March 2026; see also Bank of Israel, "The Economy and Economic Policy During the War" (2026).

(33) International Monetary Fund and Bank of Israel data; population and per-capita figures for 2026.

الاستثمارية رغم ظروف الحرب. وكانت كل واحدة من هذه المزايا خارج متناول الاقتصاد الإيراني، وهي، مجتمعة، تفسر لماذا أفضت صدمة أولية متقاربة الحجم إلى كلف متباينة على المدى المتوسط.

وتلاقت التقييمات الخارجية مع هذه القراءة. فرغم خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد الإسرائيلي، وصف المخاطر السلبية بأنها محدودة، ورأى أن التعافي تأخر ولم ينحرف عن مساره. كما استند قرار وكالة ستاندرد آند بورز تثبيت التصنيف الائتماني لإسرائيل مع نظرة مستقبلية مستقرة، حتى في ذروة الحرب، صراحةً إلى افتراض انتعاش النمو إلى 5.9% في عام 2027 مع تسريح جنود الاحتياط من الخدمة (34) وبعبارة أخرى، سقرت الأسواق الصدمة التي تعرضت لها إسرائيل منذ البداية باعتبارها صدمة مؤقتة. وتعكس هذه الدراسة هذا التقدير في منهجية ترجيح السيناريوهات، لكنها تمنح في الوقت نفسه سيناريو إعادة التصعيد وزناً احتمالياً حقيقياً، خلافاً للافتراضات المتفائلة التي تقلل من احتمالات تحققه.

غير أن الحرب أوقفت هذا المسار بصورة مفاجئة. فقد حذر بنك إسرائيل من أن الصراع سيفرض انكماشاً يماثل، أو ربما يتجاوز، التراجع البالغ 3.4% الذي تكبده الاقتصاد خلال العمليات العسكرية في غزة أواخر عام 2025 (35) وتقدر هذه الدراسة فجوة في الناتج خلال عام 2026 بنحو أربع نقاط مئوية مقارنة بخطط الأساس الافتراضي. ورغم جسامه هذه الفجوة، فإن معظم آثارها يتركز في السنة الأولى للصدمة. ويظهر الشكل 1-4 مسار التباعد بين الأداء الفعلي والمسار الافتراضي.

ويحظى بنك مركزي يتمتع بمصداقية عالية، ويتجه فيه التضخم نحو الانخفاض، يمتلك حيزاً أوسع للمناورة في السياسات الاقتصادية يتيح له امتصاص الصدمة من دون الانزلاق إلى دوامة تضخمية تغذي فيها الأجور والأسعار بعضهما بعضاً؛ وهو بالضبط ما افتقده الاقتصاد الإيراني. وقد جاءت الحرب لتختبر حدود هذا الحيز، إلا أن إسرائيل دخلتها وهي تستند إلى مصداقية نقدية راسخة، أسهمت إلى حد كبير في جعل الأضرار التي خلفتها الحرب مؤقتة وعابرة، لا هيكلية ودائمة.

ويستحق سوق العمل اهتماماً خاصاً، لأنه شكّل القناة الرئيسة التي تجلّت عبرها معظم الآثار الاقتصادية للحرب. فقد دخلت إسرائيل عام 2026 وهي تكاد تبلغ مستوى التوظيف الكامل، في ظل نقص هيكلي مزمن في العمالة الماهرة وتسارع نمو الأجور، وهي اختناقات تفاقت مع استمرار غياب العمال الفلسطينيين عن قطاعي البناء والزراعة. فالاقتصاد الذي يعمل عند حدود طاقته الإنتاجية القصوى لا يمتلك هامشاً غير مستغل يتيح له امتصاص صدمة في جانب العرض. وعندما دفعت الحرب أعداداً كبيرة من العاملين إلى الالتحاق بالخدمة العسكرية، وأدت إلى توقف نشاط قطاعات بأكملها، لم تكن هناك قوة عمل احتياطية قادرة على تعويض هذا النقص. ولهذا تحديداً، كان نزاع قصير نسبياً كافياً لإحداث فجوة في الناتج بلغت نحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك، تحوّل الضيق الذي كان يُنظر إليه قبل الحرب بوصفه دليلاً على متانة الاقتصاد إلى الآلية نفسها التي أنتجت جانباً كبيراً من خسائره الاقتصادية تحت وطأة التعبئة العسكرية.

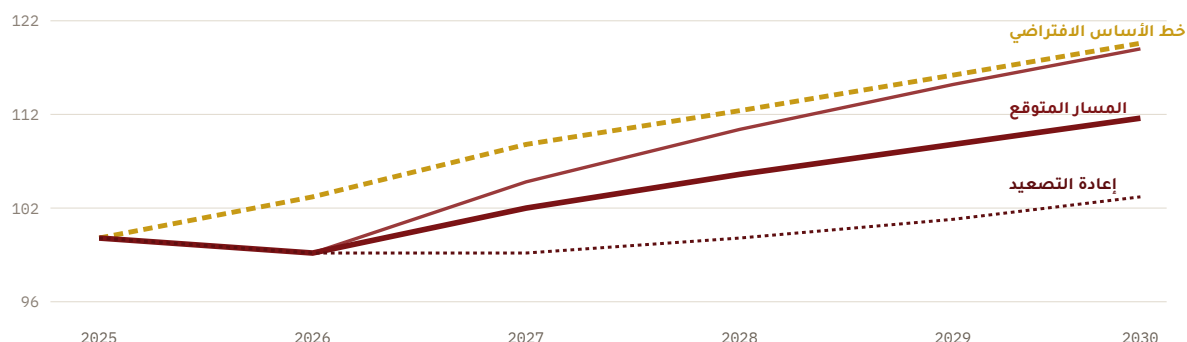
ولم تكن هذه المتانة التي اتسم بها الاقتصاد قبل الحرب وليدة الصدفة، بل جاءت ثمرة جهود شاقة، ومن المهم إبرازها لأنها تمثل الرصيد الذي استنزفته الحرب لاحقاً. فقد أعادت سياسة الضبط المالي التي اتبعت بين عامي 2022 و2024 نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مسارها النزولي بعد صدمات مطلع العقد، واستعادت بذلك الحيز المالي الذي استهلكته الحرب فيما بعد. ومن المهم توضيح ما الذي أتاحه هذا الهامش المالي عملياً؛ فقد مكّن الدولة من تسجيل عجز مالي بلغ 5% من الناتج المحلي الإجمالي لمدة عام كامل من دون الوقوع في أزمة تمويل، ومن تعويض 28 ألف أسرة متضررة من الحرب من دون استنزاف الخزانة العامة، ومن مواصلة الاقتراض بشروط تعكس احتفاظها بتصنيف ائتماني ضمن فئة الدرجة

(34) S&P Global Ratings, "Israel 'A/A-1' Ratings Affirmed; Outlook Stable" (May 2026).

(35) Bank of Israel, "Bank of Israel slashes growth prospects as Iran war takes toll on economy," March 2026.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإسرائيل: خط الأساس الافتراضي في مقابل سيناريوهات الحرب

شكل 1-4



مؤشر (2025 = 100). وعلى خلاف إيران، تُظهر جميع السيناريوهات الخاصة بإسرائيل تقاربًا مجددًا مع المسار الاتجاهي بحلول عام 2030؛ فالفجوة حادة، لكنها مؤقتة المصدر: AHRC computation on Bank of Israel and IMF projections.

تنغلق بحلول عام 2028. ويُعزى هذا الاختلاف إلى عوامل هيكلية: فالاقتصاد القادر على الاقتراض، وإعادة الرسملة، وتسريح قوات الاحتياط يمتلك مقومات التعافي، بينما يفتقر الاقتصاد العاجز عن ذلك إلى هذه القدرة. وترد أدناه الأرقام التي يستند إليها الرسم البياني.

يكن جوهر هذا الفصل في التباين مع الشكل 1-3 الخاص بإيران. ففي الحالة الإيرانية، اتجهت مسارات السيناريوهات جميعها نحو مزيد من التراجع، وظلت مستقرة عند مستوياتها المتدنية؛ أما في الحالة الإسرائيلية، فيعود حتى مسار سيناريو إعادة التصعيد تدريجيًا نحو المسار الاتجاهي، بينما تكاد الفجوة وقف إطلاق النار

الجدول 1-4 – إسرائيل: المسار الافتراضي وفجوة الناتج المتوقعة

المؤشر	2030	2029	2028	2027	2026	2025
نمو خط الأساس الافتراضي (%)	+3.0	+3.0	+3.0	+5.0	+4.5	-
الناتج المحلي الإجمالي وفق خط الأساس الافتراضي (مليار دولار)	629	607	587	567	450	517
فجوة الناتج المتوقعة (نقطة مئوية)	1.8	2.2	2.9	4.0	4.0	-
فاقد الناتج السنوي (مليار دولار)	9.5	11.7	15.8	21.3	21.6	-

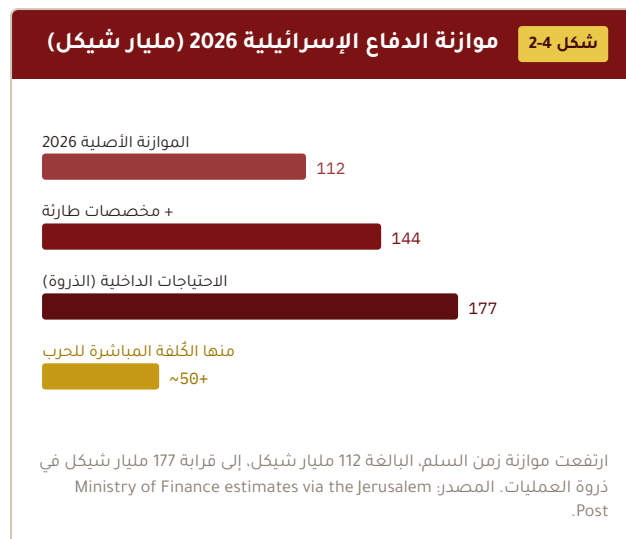
تعادل كل نقطة مئوية من فجوة الناتج نحو 5.4 مليار دولار وفق سعر الصرف الرسمي المعتمد. والقيم الواردة هي متوسطات مرجحة احتماليًا للسيناريوهات الثلاثة. المصدر: AHRC computation on Bol / IMF.

المنخفضة الكلفة نسبيًا. وفي المقابل، لم يكن أمام إسرائيل سوى التصدي لهذه التهديدات منخفضة الكلفة باستخدام صواريخ اعتراضية باهظة الثمن، بما فرض معادلة استنزاف اقتصادي غير متكافئة.

وتكشف اقتصاديات الاعتراض حجم هذا الاختلال بلاء. إذ تتراوح كلفة الصاروخ الاعتراضي تامين المستخدم في منظومة القبة الحديدية بين 50 ألفًا و100 ألف دولار. ونظرًا إلى أن العقيدة التشغيلية تقضي بإطلاق صاروخين لاعتراض كل تهديد، ترتفع كلفة عملية الاعتراض الواحدة إلى ما بين 100 ألف و150 ألف دولار. أما الصاروخ الاعتراضي

4-2 اقتصاديات الاعتراض

تمثلت أبرز السمات الاقتصادية للحرب الإسرائيلية في عدم التماثل الاقتصادي في المجال الجوي. فقد استندت العقيدة العملياتية الإيرانية إلى إغراق منظومة الدفاع الجوي الإسرائيلية متعددة الطبقات، التي تضم القبة الحديدية لاعتراض الصواريخ قصيرة المدى والطائرات المسيّرة، ومقلاع داود للتعامل مع التهديدات متوسطة المدى، ومنظومتي حيتس-2 وحيتس-3 لاعتراض الصواريخ الباليستية خارج الغلاف الجوي، وبابل كثيف من المقذوفات



وسرعان ما تجاوزت الأحداث موازنة الدفاع لعام 2026. البالغة 112 مليار شيكل في زمن السلم، رغم أنها كانت مرتفعة أصلاً وتعادل 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي بفعل سنوات من الصراعات الإقليمية⁽³⁷⁾. فقد ارتفعت احتياجات المؤسسة الدفاعية لتتقرب من 177 مليار شيكل، في حين قُدرت وزارة المالية أن معدل الإنفاق في ذروة العمليات بلغ 1.5 مليار شيكل يوميًا، وأن الكلفة العسكرية المباشرة للحرب تجاوزت 50 مليار شيكل بفارق مريح، أي ما يعادل نحو 14 مليار دولار وفق سعر الصرف السائد خلال الحرب. ولتأمين متطلبات هذا المستوى من الإنفاق، أقرت الحكومة مخصصات طارئة إضافية بقيمة 32 مليار شيكل، وعزلت احتياطيًا ماليًا مخصصًا حصريًا لتغطية النفقات الحربية. وعلى هذا الأساس، تُقدّر هذه الدراسة الكلفة العسكرية المباشرة التي تكبدتها إسرائيل بنحو 16 مليار دولار، مع مراعاة أن الأرقام المرجعية الخاصة بكلفة صواريخ الاعتراض تعكس الإنفاق الذي تكبده التحالف ككل، وليس إسرائيل وحدها. وكشف استنزاف صواريخ الاعتراض عن مستوى من الاعتماد الاستراتيجي لا تستطيع أي موازنة إسرائيلية أن تعكس كلفته الحقيقية بالكامل. فقد تجاوز معدل استهلاك إسرائيل لصواريخ "حيتس" و"مقلع داود" أي قدرة واقعية على تعويضها عبر الإنتاج المحلي، بل وحتى عبر جداول الإنتاج المتاحة لدى الحلفاء. وخلال أسابيع قليلة، أصبح استمرار فاعلية منظومة الدفاع الجوي الإسرائيلية مرهونًا بوتيرة ما تستطيع الولايات المتحدة توريده من صواريخ اعتراضية بديلة

ستانر التابع لمنظومة مقلع داود، فتتراوح كلفته بين 700 ألف ومليون دولار، في حين تبلغ كلفة الصاروخ الاعتراضي لمنظومة حيتس ما بين مليوني دولار و3.5 ملايين دولار. وتُطلق هذه الصواريخ، بصورة اعتيادية، لاعتراض صواريخ هجومية لا تتجاوز كلفتها سوى نسبة ضئيلة من كلفة الصواريخ الاعتراضية المستخدمة لإسقاطها⁽³⁶⁾. وخلص تحليل أجراه المعهد الملكي للخدمات المتحدة (RUSI) إلى أن التحالف الأمريكي-الإسرائيلي-الخليجي استخدم 11,294 ذخيرة خلال الأيام الستة عشر الأولى من الحرب وحدها، بكلفة إجمالية بلغت نحو 26 مليار دولار، حُصص منها ما يقارب 19 مليار دولار لصواريخ الاعتراض المتطورة وحدها. كما أظهرت التقديرات أن مخزون إسرائيل من صواريخ حيتس كان مرشحًا للنفاذ بحلول 27 مارس، يعقبه مخزون مقلع داود بحلول 6 أبريل، ثم حتى مخزون صواريخ القبة الحديدية. رغم أنها الأكثر عددًا بفارق كبير، بحلول 1 يونيو، ما لم تحصل إسرائيل على إمدادات أمريكية طارئة.

ولا يمثل استنزاف هذه المخزونات مجرد تطور عسكري، بل يشكل في حد ذاته واقعة اقتصادية، ومن خلاله تدخل الولايات المتحدة مباشرة في حساب الكلفة الإسرائيلية. فقد جرى توفير جانب كبير من الذخائر التي حافظت على صمود المدن الإسرائيلية، إما بالسحب المباشر من المخزونات الأمريكية أو بإعادة تعويض المخزونات الإسرائيلية من الاحتياطيات الأمريكية. ويُناقش هذا التحويل من منظور الولايات المتحدة في الجزء الخامس. ورغم أن هذه الترتيبات خففت العبء المالي الواقع على إسرائيل، فإنها لم تُنقص حجم الموارد الحقيقية التي استهلكتها الحرب. ويبين الشكل 2-4 الكيفية التي انعكس بها ذلك على موازنة الدفاع.

(36) Defence-industry unit-cost data; Royal United Services Institute, "Over 11,000 Munitions in 16 Days of the Iran War: 'Command of the Reload' Governs Endurance" (2026).

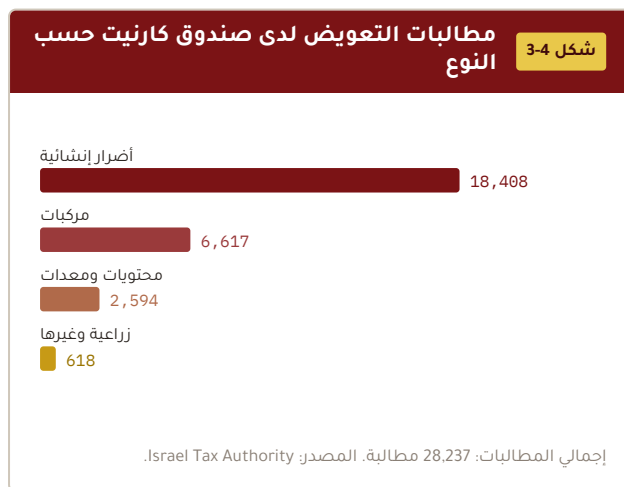
(37) Stockholm International Peace Research Institute, Trends in World Military Expenditure 2025 (2026); 2026 budget figures per Israeli Ministry of Finance via the Jerusalem Post.

للإنفاق العسكري داخل المالية العامة، حتى بعد أن تضع الحرب أوزارها. ويُعد هذا الارتفاع الدائم جزءًا حقيقيًا من كلفة الحرب، رغم أنه لن يتجسد إلا في موازنات لم تُعتمد بعد، ولذلك استُبعد من التقدير الرئيس المتحفظ في هذه الدراسة.

3-4 الدمار وسجل "كرنيت"

وبفضل نجاح عمليات الاعتراض، ظل الدمار المادي الذي لحق بإسرائيل أقل بكثير مما تكبدته إيران، كما يحظى بتوثيق استثنائي. وتتولى سلطة الضرائب الإسرائيلية إدارة "صندوق ضريبة الأملاك والتعويضات" المنشأ بموجب القانون، والمعروف باسم "كرنيت" (Karnit)، الذي يشكل السجل الرسمي لجميع مطالبات التعويض عن الأضرار الناجمة عن الحرب، مما يجعله قاعدة بيانات بالغة الموثوقية لنمذجة الخسائر. واستجابةً للحرب، أقر الكنيست في 4 مايو 2026 "قانون خطة المساعدة الاقتصادية"، الذي أرسى الإطار القانوني للتعويضات.⁽³⁹⁾

وبحلول وقف الأعمال القتالية، كان الصندوق قد سجّل 28,237 مطالبة تعويض عن الأضرار التي لحقت بالمتعلقات. ويعكس توزيع هذه المطالبات طبيعة الدمار الذي خلفته الحرب: فقد شملت 18,408 مطالبة بأضرار إنشائية مباشرة لحقت بالمباني السكنية والتجارية والصناعية، و6,617 مطالبة بالمركبات، و2,594 مطالبة بمحتويات المباني ومعدات الأعمال، فضلًا عن 618 مطالبة بالأضرار الزراعية وغيرها من الخسائر. ويبيّن الشكل 3-4 هذا التوزيع.



وهذا هو "التحكم في إعادة التذخير" الذي طبع مسار الحملة: إذ لم يعد الردع قائمًا على مخزون صواريخ الاعتراض، بل على استمرارية تدفقها، وكان هذا التدفق يمر عبر واشنطن. وبالنسبة إلى إسرائيل، ينطوي ذلك على أثر اقتصادي مزدوج: كلفة مباشرة تتمثل في الذخائر المستهلكة، وكلفة استراتيجية يصعب قياسها ناجمة عن انكشاف حدود قدرتها على الاكتفاء الذاتي. ومن شأن هذه الكلفة أن تؤثر في سياسات المشتريات الدفاعية وموازنات الدفاع لسنوات مقبلة.

وتكشف اقتصاديات الاعتراض عن حقيقة تتجاوز هذه الحرب لتطال كلفة كل حرب مستقبلية من هذا النوع. فعندما تصبح الاستجابة القياسية لطائرة مسيرة لا تتجاوز كلفتها 20 ألف دولار، أو لصاروخ باليستي منخفض الكلفة، هي إطلاق صاروخ اعتراضى تبلغ كلفته 100 ألف دولار، فإن الطرف المدافع يخسر المعادلة الاقتصادية حتى وإن كسب الاشتباك عسكريًا. وعندئذ يكفي أن يدرك الخصم هذه الحقيقة ليتمكن من فرض كلفة غير متناسبة، بمجرد دفع الطرف المدافع إلى الاستمرار في إطلاق الصواريخ الاعتراضية. ورغم أن إسرائيل نجحت، إلى جانب شركائها، في حسم جميع الاشتباكات الجوية المهمة، فإنها أنفقت نحو 19 مليار دولار على صواريخ الاعتراض خلال ستة عشر يومًا فقط. وتمثل هذه الكلفة ثمن عقيدة دفاع جوي صُممت لمواجهة تهديدات متقطعة، ثم وجدت نفسها في مواجهة خصم قادر على مواصلة هجمات الإغراق. ولذلك، فإن هذه الكلفة لا تمثل استثناءً عابرًا، بل تعكس سمة هيكلية ستظل ملازمة لكلفة هذا النمط من الحروب، وهي سمة أخذها هذا الفصل في الحسبان.

ولا تمثل هذه النفقات الحربية سوى إضافة إلى عبء دفاعي ثقل كان قائمًا بالفعل. فحتى قبل اندلاع الحرب، كانت إسرائيل تخصص نحو 7.8% من ناتجها المحلي الإجمالي للإنفاق الدفاعي، وهي نسبة تقارب ضعف مستواها في عام 2022، وتضعها بين أعلى دول العالم المتقدم إنفاقًا على الدفاع، في حصيلّة راكمها عقد من الصراعات شبه المتواصلة.⁽³⁸⁾ ولم تُنشئ حملة عام 2026 هذا العبء بقدر ما فجّرتة. فالمخصصات الطارئة الإضافية، إلى جانب الزيادة الممتدة لعدة سنوات في مشتريات إعادة تكوين مخزون صواريخ الاعتراض، ستؤدي، وفق منطق ستيجلتيز-بيلمز القائم على "تصعيد" مستويات الإنفاق الأساسي، إلى ترسيخ مستوى أعلى بصورة دائمة

(38) Stockholm International Peace Research Institute, Trends in World Military Expenditure 2025 (2026).

(39) Israel Tax Authority, "Lion's Roar Compensation Fund Activities" (Government of Israel, 2026); Economic Assistance Plan Law, 4 May 2026.

دون إجراء معايمة ميدانية. وبحلول انتهاء الأعمال القتالية، كانت نحو أربعة أخماس المطالبات قد عولجت عبر هذا المسار أو استُكملت إجراءات تقييمها بالفعل. وتكتسب هذه الكفاءة الإدارية قيمة اقتصادية في حد ذاتها؛ إذ تسهم سرعة صرف التعويضات في تسريع وتيرة إعادة الإعمار والحد من الخسائر الثانوية الناجمة عن التأخير. كما أتاح، على نحو نادر في سياق الحروب، توثيق الأضرار التي لحقت بالممتلكات المدنية في إسرائيل بصورة شبه آنية، بما يضيف على تقدير الخسائر البالغ نحو 6 مليارات دولار درجة من الموثوقية لا يمكن أن تبلغها التقديرات الإيرانية المتنازع عليها والمستندة إلى بيانات صادرة عن الجهات الإيرانية نفسها.

غير أن بيانات "كرنيت" لا تعكس سوى جانب من الصورة، إذ تعجز بطبيعتها عن رصد الأضرار التي آثرت الدولة حجبها عن الرأي العام. فقد خضعت الضربات التي استهدفت القواعد الجوية والمنشآت البحرية والبنية التحتية للطاقة لرقابة عسكرية صارمة، الأمر الذي أبقى قيمتها المالية خارج السجلات العامة تمامًا. ولا يُعد هذا الفراغ في البيانات مسألة هامشية؛ فالأضرار التي تلحق بقاعدة جوية أو بمصفاة نفط واحدة قد تُقدَّر بمئات الملايين من الدولارات، فضلًا عن أن التقارير أفادت بتعرض عدد من هذه المنشآت لضربات. وعليه، فإن تقدير هذه الدراسة للخسائر في رأس المال المادي، البالغ نحو 6 مليارات دولار، يمثل صراحةً حدًا أدنى موثقًا للخسائر المدنية، بما يعني أن الحجم الفعلي للدمار المباشر يزيد على ذلك بدرجة ما. ومع ذلك، وكما يتضح في خاتمة هذا الفصل، فإن حتى أكثر التقديرات سخاءً للأضرار غير المعلنة لن يغيّر النتيجة الرئيسة للدراسة، لأن كلفة الحرب بالنسبة إلى إسرائيل لم تكن، في جوهرها، ناتجة عن تدمير رأس المال المادي.

4-4 رأس المال البشري

بلغت الخسائر البشرية في إسرائيل 69 قتيلًا، منهم 40 عسكريًا، و28 مدنيًا، ومتعاقد مدني واحد، فضلًا عن 9,161 مصابًا، بينهم ما لا يقل عن 1,382 عسكريًا. (41) وقد تركزت الوفيات في صفوف المدنيين في عدد محدود من الضربات التي اتسمت بقدر كبير من الفتك؛ كان أبرزها إصابة صاروخية مباشرة استهدفت كنيسة يهوديًا ومنازل مجاورة في بيت شيمش، وأسفرت عن مقتل تسعة أشخاص، فضلًا عن هجمات بذخائر عنقودية استهدفت موقعًا

ولا تقل دلالة التوزيع الجغرافي للمطالبات أهمية عن إجمالي عددها. فقد وضعت الصواريخ الباليستية الإيرانية بعيدة المدى كامل الأراضي الإسرائيلية ضمن نطاق التهديد، بينما تركزت المطالبات بصورة واضحة في القلب الاقتصادي لإسرائيل؛ إذ سجلت منطقة تل أبيب 8,058 مطالبة، تلتها عسقلان بـ6,924 مطالبة، ثم بئر السبع بـ2,793 مطالبة (40). غير أن ثمة عاملين يحدان من دلالة هذا الرقم. أولًا، لم تستكمل سلطة الضرائب بعدُ حصر القيمة الإجمالية للمطالبات بالشيك، ولذلك تعتمد هذه الدراسة تقديرًا يقارب 6 مليارات دولار للخسائر المدنية في الممتلكات، استنادًا إلى عدد المطالبات وتوزيعها بحسب جسامه الأضرار. وثانيًا، وهو الأهم، أن القيمة المالية للأضرار التي لحقت بالمنشآت الاستراتيجية ومنشآت الطاقة والمنشآت العسكرية تظل محجوبة بفعل الرقابة العسكرية، ولا يظهر لها أي أثر في السجلات العامة. ومن ثم، فإن تقدير هذه الدراسة للخسائر المباشرة في رأس المال المادي، البالغ نحو 6 مليارات دولار، لا يمثل سوى حد أدنى موثق للخسائر المدنية، وليس إجماليًا شاملًا للخسائر. ومع ذلك، فإنه حتى بافتراض تقدير سخي للأضرار العسكرية التي حجبها الرقابة، ستظل هذه الخسائر أقل بنحو مرتبة قدرية كاملة من نظيرتها في إيران.

ويكتسب تركيز الأضرار في تل أبيب وعسقلان وبئر السبع دلالة اقتصادية تتجاوز بكثير كلفة الإصلاحات. فهذه ليست مدنيًا هامشية، بل تقع في صميم الثقل التجاري والمالي والتكنولوجي للبلاد. وقد أثبت وصول الصواريخ الباليستية الإيرانية إليها أنه لم تعد هناك، عمليًا، أي منطقة جغرافية آمنة داخل الأراضي الخاضعة للسيادة الإسرائيلية، وهو ما ترتب عليه كلفة اقتصادية تفوق بكثير حجم الأضرار المادية ذاتها. ويفسر ذلك، جزئيًا، الانكماش الحاد في ثقة قطاع الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة، كما يوضح لماذا تتجلى الكلفة الحقيقية للدمار بدرجة أقل في مطالبات "كرنيت"، وبدرجة أكبر عبر القنوات غير المباشرة التي يتناولها القسم 4-5.

ويستحق إطار عمل "كرنيت" ذاته وقفة موزة، لأنه يحدد إلى حد كبير مدى موثوقية قياس الأضرار. فمنعًا لانهايار منظومة تقييم التعويضات تحت وطأة العدد الكبير من المطالبات، فعّلت سلطة الضرائب مسارًا رقميًا سريعًا أتاح اعتماد تعويضات الأضرار الإنشائية ومحتويات المباني التي تقل قيمتها عن 30 ألف شيكل خلال سبعة أيام، ومن

(40) Israel Tax Authority regional claims data, March–June 2026.

(41) Aggregated casualty data cross-referenced across human-rights monitors, media trackers, and official statements; see "Casualties of the 2026 Iran War."

القيمة الإحصائية للحياة في إسرائيل نحو 7.0 ملايين دولار (42) وعند تطبيق هذه القيمة على الوفيات البالغ عددها 69 حالة، تُقدَّر الكلفة المباشرة للوفيات بنحو 0.48 مليار دولار. وكما في الحالة الإيرانية، يظل هذا المبلغ متواضعًا مقارنةً ببقية مكونات الكلفة، ولكن لسبب مغاير: فليس لأن القيمة الاقتصادية للحياة منخفضة، وإنما لأن عدد الوفيات، لحسن الحظ، ظل محدودًا. أما الإصابات البالغ عددها 9,161 إصابة، فترتب أعباء أكبر وأطول أمداً، تشمل إعادة التأهيل، ومعاشات العجز، والرعاية النفسية الممتدة مدى الحياة. ولتجنب الازدواج في الاحتساب، تُدرج هذه التكاليف ضمن الخسائر غير المباشرة. ويعرض الجدول 2-4 مكونات الخسائر المباشرة.

للإنشاءات في يهود ومبنى سكنيًا في رمات غان. وتكشف هذه الحوادث مجتمعة أن عددًا محدودًا من الصواريخ التي تتجح في اختراق منظومات الدفاع الجوي قد يُخلف خسائر بشرية جسيمة عندما يصيب مناطق حضرية مكتظة بالسكان.

ولتقدير القيمة الاقتصادية لهذه الخسائر، تعتمد الدراسة منهجية القيمة الإحصائية للحياة بعد مواعمتها مع مستويات الدخل. فاستنادًا إلى القيمة المرجعية المعتمدة في الولايات المتحدة، البالغة 12.5 مليون دولار، ثم تعديدها وفق نسبة متوسط دخل الفرد في إسرائيل إلى نظيره في الولايات المتحدة، وبافتراض مرونة تساوي الواحد، تبلغ

الجدول 2-4 – إسرائيل: مكونات الكلفة المباشرة (بالدولار الأمريكي، بأسعار عام 2026)

الرمز	المكون	أساس التقدير	القيمة (مليار دولار)	مستوى الثقة
D ¹	الكلفة العسكرية الإضافية	كلفة الحملة العسكرية (50 مليار شيكل على الأقل)، بما في ذلك صواريخ الاعتراض	16.0	مرتفعة
D ²	تدمير رأس المال المادي	28,237 مطالبة مسجلة في "كرنيت"، إضافة إلى تقدير الأضرار الاستراتيجية الخاضعة للرقابة العسكرية	6.0	متوسطة
D ³	الوفيات	69 حالة وفاة × القيمة الإحصائية للحياة (7.0 ملايين دولار)	0.48	متوسطة
D ⁴	الإصابات	9,161 إصابة، واقتصرت الكلفة على الرعاية ضمن الأفق الزمني للدراسة	1.5	منخفضة
D ⁵	نفقات الطوارئ	الإجلاء، والدفاع المدني، واستضافة النازحين	2.0	منخفضة
إجمالي الكلفة المباشرة (مقومة بأسعار عام 2026)			26.0	

لا تُحتسب الذخائر التي زودت بها الولايات المتحدة إسرائيل ضمن هذا الفصل، لأنها تمثل تحويلًا ماليًا من الولايات المتحدة إلى إسرائيل، وقد أدرجت كلفتها في الجزء الخامس. المصدر: AHRC computation on MoF, RUSI, Israel Tax Authority.

الاقتصادية لاستدعاء كل فرد من قوات الاحتياط بنحو 50 ألف شيكل شهريًا، وهو رقم استثنائي يعكس ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لسحب العمالة الماهرة من اقتصاد يقوم أساسًا على قطاع الخدمات. وبذلك، بلغت تكلفة الفرصة البديلة الإجمالية لعملية التعبئة نحو 660 مليون شيكل أسبوعيًا. (43)

ولم يكن حجم هذا الانسحاب من سوق العمل وحده هو ما يهم، بل كانت تركيبته المهنية أكثر أهمية. فالميزة النسبية للاقتصاد الإسرائيلي تقوم على قطاع تكنولوجي عالي

4-5 قوات الاحتياط والناتج والمالية العامة

إذا كانت الكلفة غير المباشرة في إيران تتمثل أساسًا في تدمير رأس المال، فإنها في إسرائيل تتمثل أساسًا في سحب قوة العمل من النشاط الاقتصادي. فقد تمثل أكبر قيد واجه الاقتصاد خلال الحرب في التعبئة المفاجئة لنحو 100 ألف من أفراد الاحتياط، وهم في الغالب من العاملين في سن الإنتاج ومن ذوي المهارات العالية، الذين جرى استدعاؤهم من قطاعات التكنولوجيا والتمويل والصناعات المتقدمة، وهي القطاعات التي تشكل المحرك الرئيس للناتج الإسرائيلي. وقدرت وزارة المالية الإسرائيلية الكلفة

(42) Analytical calculation following Viscusi and Masterman, "Income Elasticities and Global Values of a Statistical Life"; Israeli per-capita income basis.

تتأخر الخسائر في إيرادات الفنادق وشركات الطيران، بل امتدت إلى سفر الأعمال، الذي يمثل ركيزة أساسية لاقتصاد يقوم على التصدير. أما قطاع البناء، الذي كان يعاني أصلاً من نقص العمالة الفلسطينية، فقد أصيب بشلل شبه كامل مع مغادرة العمال الأجانب (45) وامتد الانكماش إلى قطاع تجارة التجزئة مع تراجع ثقة المستهلكين، حتى أصبح انخفاض الإنفاق عبر بطاقات الائتمان بنسبة 19% خلال الأيام العشرة الأولى مؤشراً فورياً على تحوّل السكان من الإنفاق إلى البحث عن الأمان. ولا تمثل هذه القنوات بنوداً مستقلة تُضاف إلى فجوة الناتج، بل هي المسارات التي تشكلت من خلالها تلك الفجوة. وقد ذُكرت هنا لا لإضافة كلفة جديدة، وإنما لإظهار ما تنطوي عليه فجوة الناتج من خسائر اقتصادية ملموسة.

وتنشأ عن إصابة 9,161 شخصاً كلفة طويلة الأمد تمتد آثارها لسنوات، بل لعقود. فقد نجحت المنظومتان الصحية والعسكرية والمدنية المتقدمتان في إسرائيل في تحقيق معدلات مرتفعة للنجاة، إلا أن النجاة من الإصابات الخطيرة لا تعني انتهاء العبء الاقتصادي؛ إذ تفرض احتياجات مستمرة لإعادة التأهيل، ومعاشات العجز، والرعاية النفسية وعلاج الصدمات، ولا سيما في مجتمع تعرض لفترة مطولة من القصف الصاروخي الباليستي. ولا يمكن تقدير القيمة الاكتوارية لهذه الرعاية الممتدة مدى الحياة بدقة قبل اتضاح توزيع الإصابات بحسب درجات شدتها. غير أن وجود هذه الكلفة وحجمها لا يثيران شكاً، كما أن عبئها المالي يقع في معظمه على عاتق المالية العامة، لا على شركات التأمين الخاصة. ولذلك، تتضمن الدراسة مخصصاً محسوباً بالقيمة الحالية لهذه الكلفة ضمن بند الأعباء الصحية طويلة الأجل، إلى جانب الكلفة البيئية المحدودة نسبياً، ويُدرج كلاهما ضمن البنود المتبقية في الجدول 3-4.

وعلى النقيض من إيران، ظل النزوح الداخلي في إسرائيل محدوداً، وهو تباين يكشف بدوره جانباً مهماً من اختلاف الكلفة الإنسانية بين البلدين. فقد بلغ عدد الذين أُجّلوا نحو 3,500 شخص فقط، تركّزوا في البلديات التي تعرضت لضربات مباشرة ذات آثار كارثية، بينما وفرت الدولة الإقامة لنحو 60% منهم في فنادق استولت عليها مؤقتاً لهذا الغرض. ولم يكن ضالة هذا العدد ناتجة عن انحصار التهديد جغرافياً، إذ طالت الصواريخ الباليستية الإيرانية أنحاء البلاد

المهارة، يرتبط إنتاجه ارتباطاً وثيقاً برأس المال البشري النوعي الذي يمتلكه العاملون فيه. ومن ثم، فإن استدعاء 100 ألف من أفراد الاحتياط، غالبيتهم من المهندسين والمديرين والمتخصصين، لا يقتصر أثره على فقدان ساعات عمل، بل يؤدي أيضاً إلى تعطيل المشروعات، وتأخير دورات تطوير المنتجات، وإرباك أنماط التنسيق الضمني التي يعتمد عليها العمل القائم على المعرفة. وقد يعود فرد الاحتياط إلى مكتبه بعد انتهاء خدمته، لكن الزخم الإنتاجي الذي فُقد خلال ذلك الربع من العام لا يعود معه. ولهذا، فإن تقدير وزارة المالية البالغ نحو 50 ألف شيكل شهرياً للفرد، على ارتفاعه، قد يظل أقل من الكلفة الحقيقية للفرصة البديلة المترتبة على سحب العمالة الماهرة من اقتصاد خدمي حديث.

وفوق هذه الخسائر، تعرض الاقتصاد أيضاً لصدمة واسعة في جانب الطلب. ففي الأسابيع الأولى من الحرب، قُدرت وزارة المالية الإسرائيلية كلفة الشلل الذي أصاب النشاط الاقتصادي بنحو 9.5 مليارات شيكل أسبوعياً. ومع تكيف الجبهة الداخلية تدريجياً مع ظروف الحرب، تراجعَت هذه الكلفة لتستقر عند نحو 2.4 مليار شيكل أسبوعياً، وهو مستوى ظل يشكل عبئاً اقتصادياً بالغاً. وانعكس هذا التراجع في النشاط الاقتصادي سريعاً على سلوك الإنفاق، إذ انخفض الإنفاق عبر بطاقات الائتمان بنسبة 19% خلال الأيام العشرة الأولى. وشهد قطاعا السياحة والطيران المدني شبه توقف كامل، بعد تعليق شركات الطيران الدولية رحلاتها إلى إسرائيل، فيما ازداد الشلل الذي يعانيه قطاع البناء، المثقل أصلاً بنقص العمالة الفلسطينية، مع مغادرة أعداد من العمال الأجانب (44) ولا تمثل هذه التطورات عناصر إضافية تُضاف إلى فجوة الناتج، بل هي المكونات التي شكلها. ومن ثم، فإن فجوة الناتج البالغة 21.6 مليار دولار في عام 2026، والواردة سابقاً في الجدول 4-1، ليست سوى المحصلة الاقتصادية المباشرة لسحب قوة العمل من النشاط الإنتاجي وتجمّد قطاعات واسعة من النشاط الاقتصادي.

وقد تركّزت الآثار الاقتصادية الأشد في ثلاث قطاعات رئيسية. ففي السياحة والطيران، اللذين كانا قد شرعا في التعافي، انهار النشاط إلى مستويات شبه معدومة بعد تعليق شركات الطيران الأجنبية رحلاتها إلى تل أبيب، بما أدى إلى عزل إسرائيل جوّاً عن الأسواق العالمية. ولم

(43) Israeli Ministry of Finance estimates via the Jerusalem Post; reservist mobilisation and opportunity-cost figures.

(44) Bank of Israel and Ministry of Finance estimates; sectoral and consumption data, 2026.

(45) Bank of Israel and Ministry of Finance estimates; sectoral and consumption data, 2026.

أبقت وكالة ستاندرد آند بورز في مايو على تصنيفها عند "A/A-1" مع نظرة مستقبلية مستقرة، استنادًا إلى افتراض تعافٍ اقتصادي سريع. إلا أن الأثر الأكثر دوامًا لهذا التدهور المالي يتمثل في تصاعد أعباء خدمة الدين، التي يُتوقع أن تبلغ 64 مليار شيكل سنويًا بحلول عام 2027، بما يفرض عبئًا ماليًا هيكليًا دائمًا يستنزف الموارد التي كان يمكن توجيهها إلى الاستثمارات الداعمة للنمو.

وتستحق الآلية التي تستند إليها وكالات التصنيف في قراراتها خفض التصنيف الائتماني اهتمامًا خاصًا، لأنها تحول كلفة الحرب من صدمة مؤقتة إلى عبء مالي متكرر. فخفض التصنيف، واتساع علاوة مخاطر الديون السيادية، يرفعان تكلفة الاقتراض على كامل رصيد الدين الحكومي كلما أُعيد تمويله، وليس فقط على الديون الجديدة الناجمة عن الحرب. وبذلك، تتحول الصدمة المالية المؤقتة إلى زيادة دائمة في أعباء خدمة الدين. ومن خلال هذه الآلية، تمتد التداعيات المالية للحرب إلى ما بعد انتهاء القتال، وهو ما يفسر ارتفاع بند الكلفة المالية في حساب الخسائر غير المباشرة لإسرائيل من ملياري دولار في عام 2026 إلى 10 مليار دولار بحلول عام 2030، رغم تقلص فجوة الناتج تدريجيًا. ويعرض الجدول 3-4 مكونات حساب الخسائر غير المباشرة.

كافة، بل جاءت نتيجة مباشرة لاتساع نطاقه، بما لم يترك مكانًا أكثر أمانًا يمكن النزوح إليه بوضوح. ولذلك، احتذى الإسرائيليون في أماكنهم بدلًا من التحول إلى لاجئين. ففي حين تسببت الحرب في نزوح 3.2 ملايين شخص في إيران، لم يتجاوز عدد النازحين في إسرائيل بضعة آلاف. وتختزل هذه النسبة وحدها الفارق بين حرب تُخاض على امتداد أراضي الدولة نفسها، وأخرى تُدار من بعيد ضد مدنها.

وكانت التداعيات المالية للحرب جسيمة، ولن تنحسر بانتهاء العمليات العسكرية. فقد أدى تزامن الزيادة الكبيرة في الإنفاق الدفاعي، والتراجع الحاد في الإيرادات الضريبية، وتصاعد مدفوعات التعويضات إلى تجاوز سقف العجز المستهدف البالغ 3.9%. ورفعت الحكومة مستهدف العجز رسميًا إلى 5.1%، بينما توقعت التقديرات أن يتراوح بين 5.3% و5.5%. كما تجاوزت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي حاجز 70%، بعد أن كانت عند مستوى بلغ 68.5% في عام 2025، وهو مستوى كان لا يزال ضمن الحدود القابلة للإدارة. (46) وجاءت استجابة وكالات التصنيف الائتماني انعكاسًا لاختلاف تقييمها للمخاطر. ففي مارس، خفضت وكالة فيتش التصنيف الائتماني لإسرائيل إلى "A" مع نظرة مستقبلية سلبية، مشيرةً إلى حالة عدم اليقين التي تكتنف آثار الحرب على المالية العامة. وفي المقابل،

الجدول 3-4 - إسرائيل: مكونات الخسائر غير المباشرة في إسرائيل بالقيمة الحالية (بالدولار الأمريكي، بأسعار عام 2026)

الرمز	المكون	حتى عام 2026 (مليار دولار)	حتى عام 2030 (مليار دولار)	مستوى الثقة
1 ¹	فجوة الناتج (الاحتياط العسكري + توقف النشاط الاقتصادي)	21.6	78.9	متوسط
2-3 ²	الاستثمار والسياحة والطيران	5.0	10.0	متوسط
5 ³	الكلفة المالية (الشيكل، التصنيف الائتماني، خدمة الدين)	2.0	10.0	متوسط
6 ⁴	قطاعات أخرى (التشييد والتجزئة)	2.0	4.0	منخفض
7-9 ⁵	النزوح، والأعباء الصحية طويلة الأجل، والآثار البيئية	3.0	9.0	منخفض
	إجمالي الخسائر غير المباشرة	33.6	111.9	

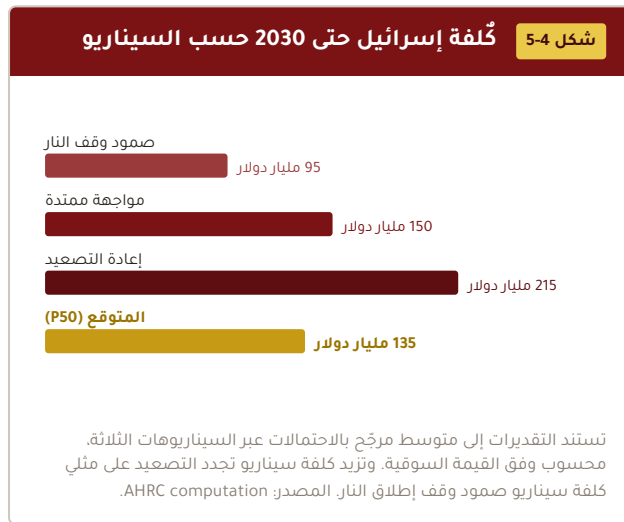
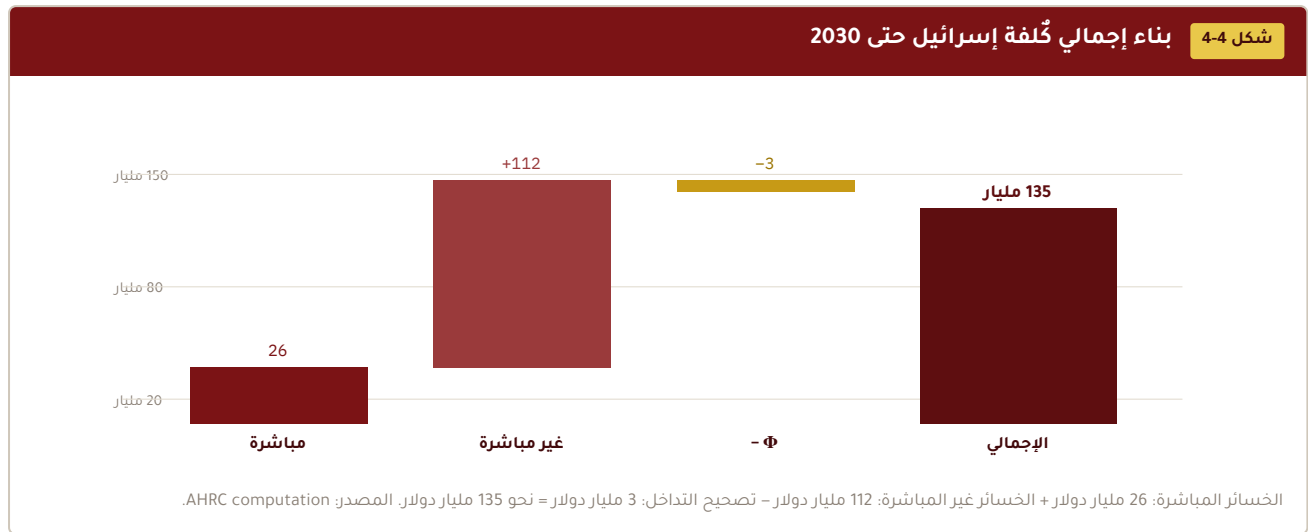
وعند تجميع مختلف بنود الكلفة، تبلغ الخسائر المباشرة لإسرائيل 26 مليار دولار، فيما تصل القيمة الحالية للخسائر غير المباشرة إلى 111.9 مليار دولار بحلول عام 2030. وبعد استبعاد تداخل مقداره 3 مليارات دولار لتجنب الازدواج في

4-6 الإجمالي والسيناريوهات والقدرة على الصمود

(46) Bank of Israel and market-analyst projections; fiscal figures for 2026.

ويعرض الشكل 4-4 كيفية اشتقاق هذا التقدير.

الاحتساب، تُقدَّر الكلفة الإجمالية متوسطة الأجل بنحو 135 مليار دولار، مقابل نحو 59 مليار دولار حتى نهاية عام 2026.



وفي نهاية المطاف، لا يكمن الفارق بين كلفة إسرائيل البالغة 135 مليار دولار وكلفة إيران البالغة 305 مليارات دولار في شدة الصدمة الأولية، إذ كانت الضربة التي تعرض لها الاقتصادان خلال العام الأول متقاربة من حيث فجوة الناتج، بل في القدرة على التعافي. فقد استطاعت إسرائيل الاقتراض لتمويل إعادة الإعمار، وإعادة قوات الاحتياط إلى سوق عمل فاعلة، والاستفادة من إعادة إمداد حلفائها ومن الاقتراض بشروط تعكس احتفاظها بتصنيف ائتماني ضمن فئة الدرجة الاستثمارية. وقد توقفت قطاعاتها الاقتصادية، لكنها لم تُدمر، وأُعيد دمج العاملين فيها بدلاً من فقدانهم بالقتل أو التهجير. وتنسجم هذه التقديرات مع السجل الرسمي: إذ تتوافق الكلفة العسكرية المباشرة البالغة 16 مليار دولار مع ما أعلنته وزارة المالية الإسرائيلية من إنفاق تجاوز 50 مليار شيكل، كما يتوافق فاقد الناتج في عام 2026 مع تقدير بنك إسرائيل البالغ نحو 4% من الناتج

غير أن هذا التقدير الرئيس يخفي تبايناً واسعاً بين السيناريوهات المحتملة. فإذا صمد وقف إطلاق النار، تُقدَّر الكلفة بنحو 95 مليار دولار، بينما ترتفع إلى نحو 150 مليار دولار في حال استمرار المواجهة لفترة ممتدة، وتبلغ نحو 215 مليار دولار إذا تجدد التصعيد، وهو سيناريو يفترض تعبئة عسكرية جديدة واتساع فجوة الناتج واستمرارها لفترة أطول. ويبلغ التقدير المركزي المرجح بالاحتمالات نحو 135 مليار دولار، ضمن نطاق يتراوح تقريباً بين 95 و200 مليار دولار وفقاً للمئينين العاشر والتسعين. وتجدر الإشارة إلى عنصر محاسبي لا يغيّر قيمة التقدير بقدر ما يؤثر في تفسيره. فمن بين أكثر من 23 مليار دولار من المساعدات العسكرية والطائرة التي قدمتها الولايات المتحدة إلى المنطقة، يُقدَّر أن ما بين 10 و15 مليار دولار حُصص لإعادة تكوين مخزون إسرائيل من الصواريخ الاعتراضية. وقد أسهم هذا الدعم في تخفيف العبء الواقع على المالية العامة الإسرائيلية، من دون أن يغيّر حجم الخسارة الاقتصادية الفعلية، ولذلك يُحتسب ضمن كلفة الولايات المتحدة في الجزء الخامس من الدراسة. ويقارن 5-4 بين السيناريوهات المختلفة.

المحلي الإجمالي (47)

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التقديرات لا تخلو من قدر من عدم اليقين. فالتقدير المركزي البالغ 135 مليار دولار يمثل الوسيط في توزيع لمحاكاة مونت كارلو، أنشئ عبر تغيير المعاملات الرئيسية، عمق فجوة الناتج ومدتها، وقيمة الأضرار العسكرية التي تحجبها الرقابة، وسرعة تسريح قوات الاحتياط، ضمن النطاقات المعقولة لكل منها. ويبلغ النطاق الممتد بين المئين العاشر والمئين التسعين 95 إلى 200 مليار دولار، وهو نطاق واسع عن قصد. فالتقدير الرصين لكلفة الحرب، الذي يُعد بعد أشهر قليلة من وقوعها ويظل مشروطًا بسلام لم تستقر مآلاته بعد، ينبغي أن يفصح عن قدر عدم اليقين الذي يحيط به، لا أن يواريه خلف رقم واحد يبدو قاطعًا. وما يثبتته هذا التوزيع، في المقابل، هو أن كلفة إسرائيل تستقر بوضوح ضمن شريحة مئات المليارات المنخفضة، أي أقل بمرتبة حجم كاملة من الكلفة العالمية الواردة في الجزء السادس، وأدنى من كلفة إيران بفارق مريح، في جميع فروع شجرة السيناريوهات.

وخلاصة القول، تخرج إسرائيل من حرب عام 2026 باقتصاد أنهكته الحرب، لكنه ظل محتفظًا بتماسكه البنيوي. فقد أنفقت بسخاء دفاعًا عن نفسها، وخسرت ما يعادل ربع عام من النمو الاقتصادي، وتحملت أعباءً مالية ستلقي بظلالها على موازنتها لسنوات، لكنها حافظت على قاعدتها الإنتاجية، ومؤسساتها، وإمكانية نفاذها إلى أسواق رأس المال، فضلًا عن دعم حلفائها، وهي جميعًا مقومات أساسية للتعافي. وفي المحصلة، تمثل كلفة الـ 135 مليار دولار عبئًا اقتصاديًا فعليًا، يفوق كلفة أي صراع إسرائيلي سابق، لكنها تظل كلفة حرب أمكن تجاوزها، لا كلفة نظام أصابه الانهيار. وينتقل الجزء الثاني إلى طرفين تختلف لديهما معادلة الكلفة مجددًا: الولايات المتحدة، التي كانت خسائرها في ساحة القتال محدودة، لكن أعباءها المالية الممتدة هائلة؛ والاقتصاد العالمي، الذي تكبد في صمت الفاتورة الأكبر على الإطلاق.

ومع ذلك، ثمة تحفظان يحدان من التفاؤل النسبي الذي يخلص إليه هذا الفصل. أولهما أن تقدير الـ 135 مليار دولار لا يشمل الأضرار التي لحقت بالمواقع الاستراتيجية، والتي لا تزال الرقابة العسكرية تحجبها، وهو ما قد يضيف عدة مليارات أخرى إلى الكلفة. وثانيهما، وهو الأهم، أن هذا التقدير بأكمله مشروط بتحقيق التعافي؛ أي بصمود وقف إطلاق النار، وعودة قوات الاحتياط إلى سوق عمل فاعلة، واستعادة الثقة. أما سيناريو تجدد التصعيد، الذي لا يتحقق فيه أي من هذه الشروط، فتبلغ كلفته 215 مليار دولار، كما أن هشاشة مذكرة إسلام آباد تجعل هذا السيناريو احتمالًا لا يمكن تجاهله. ومن ثم، فإن قدرة إسرائيل على الصمود حقيقية، لكنها تظل مشروطة باستمرار السلام؛ إذ إن تجدد الحرب كفيل بتأكلها سريعًا، ومعها يتقلص الفارق المريح بين العبء الذي تتحمله إسرائيل ونظيره الذي تتحمله إيران.

وبالمقارنة مع إيران، كانت حرب إسرائيل باهظة الكلفة، لكنها ظلت قابلة للتحمل. وتكتسب هذه المقارنة أهميتها تحديدًا لأن الاقتصاديين دخلا الصراع نفسه من موقعين متناقضين. فالصدمة التي أحدثت فجوة دائمة في الناتج الإيراني لم تُخلف في إسرائيل سوى تراجع مؤقت؛ والدمار الذي التهم خمس القاعدة الصناعية الإيرانية جرى اعتراض معظمه في سماء إسرائيل؛ أما الكفاءات التي تفر الآن من إيران، فقد جرى استدعاؤها في إسرائيل للخدمة العسكرية، ثم عادت إلى منازلها. وتجسد الأرقام نفسها، 305 مليارات دولار مقابل 135 مليار دولار، هذا التباين، لكن الدرس الأعظم يتعلق بالصمود ذاته؛ فهو لا يُصنع وقت الحرب، بل يُبنى قبلها، عبر مؤسسات ذات مصداقية، وهوامش مالية كافية، ودعم الحلفاء، وهي عناصر يستحيل الارتجال في توفيرها بعدما تكون الصواريخ قد أصبحت في الجو.

تبلغ الكلفة الاقتصادية التي تكبدتها إسرائيل نحو 59 مليار دولار حتى نهاية عام 2026، وترتفع إلى نحو 135 مليار دولار بحلول عام 2030، أي ما يعادل ربع ناتجها المحلي الإجمالي السنوي، وأقل من نصف العبء الاقتصادي الذي تكبدته إيران. وقد حذت منظومة الدفاع الجوي متعددة الطبقات من حجم الدمار المادي، لتتركز الكلفة بدلًا من ذلك في اعتراض الصواريخ، وتعبئة قوات الاحتياط، وتعطل قطاعات اقتصادية، والأعباء المالية الممتدة. أما على الصعيد البشري، فقد أسفرت الحرب عن مقتل 69 شخصًا، وإصابة 9,161 آخرين، وإجلاء نحو 3,500 شخص. والأهم من ذلك أن الأثر الاقتصادي للحرب في إسرائيل يظل قابلاً للاحتواء؛ إذ كانت فجوة الناتج حادة لكنها مؤقتة، على خلاف إيران، حيث اتخذت طابعًا أكثر ديمومة.

الجزء الخامس

الولايات المتحدة

5-4 التحويلات العسكرية والخسائر البشرية

5-1 خط الأساس الافتراضي وفرضية التحصين

5-5 الكلفة غير المباشرة على الاقتصاد الكلي

5-2 كلفة الحملة العسكرية

5-6 الالتزامات المالية الممتدة والحصيلتان

5-3 الذخائر وقدرة إعادة التسليح

حرب محدودة... وفاتورة طويلة الأمد

مكتب الموازنة في الكونجرس، أن يتراوح معدل النمو الحقيقي خلال عام 2026 بين 1.8% و2.3%، قبل أن يستقر عند نحو 1.8% سنوياً في السنوات اللاحقة، مع تلاشي الأثر التحفيزي لقانون التسوية لعام 2025. كما توقعت التقديرات أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 32.27 تريليون دولار في عام 2026، وأن يرتفع إلى 33.65 تريليون دولار في عام 2027. وفي اقتصاد بهذا الحجم، لا تمثل حتى تكاليف الحروب الكبيرة سوى نسب ضئيلة من الناتج، وهو إطار مرجعي لا غنى عنه لفهم ما يرد في الصفحات التالية. فحملة عسكرية بكلفة 40 مليار دولار تعادل، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، نحو عُشر نقطة مئوية من ناتجها الاقتصادي، في حين يمثل المبلغ نفسه ما يقارب عُشر حجم الاقتصاد الإيراني بأكمله.

وتقوم الحجة الاقتصادية الكلية في هذا الفصل على حقيقة موثقة لا خلاف عليها، وهي أن الاقتصاد الأمريكي الحديث أصبح أكثر تحصيناً، من الناحية الهيكلية، ضد صدمات النفط بدرجة لم يكن من الممكن تصورها قبل جيل واحد. وتُظهر نماذج بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس أن اضطراباً يعادل 15% من إمدادات النفط العالمية، كان سيخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للولايات المتحدة، في ظل ظروف عام 1980، بمقدار 5.6 نقطة مئوية، في حين لا يتجاوز أثره في الوقت الراهن 0.26 نقطة مئوية. (49) ويقف وراء هذا التحول عاملان رئيسيان. أولهما، أن ثورة النفط الصخري حولت الولايات المتحدة، منذ أواخر عام 2019، إلى مُصدّر صافي للنفط، بحيث أصبحت الزيادات في أسعار النفط تولّد إيرادات محلية تعوض جانباً من الأعباء التي يتحملها المستهلكون. أما ثانيهما، فهو تراجع مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي من 8.3% عام 1980 إلى 3.9% في عام 2024. وقد أعاد تفاعل هذين العاملين تشكيل أثر صدمات النفط بصورة جذرية: إذ يقدر بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس أنه لو احتفظت الولايات المتحدة بميزانها التجاري وكثافة استهلاكها للطاقة عند مستويات عام 1980، لكانت صدمة عام 2026 قد خفضت نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأكثر من خمس نقاط مئوية، بدلاً من نحو ربع نقطة مئوية فقط.

تكشف حرب عام 2026، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، عن مفارقة لا تكفي الأرقام وحدها للإحاطة بها. فعسكرياً، مثلت انتصاراً لفاعلية الضربات الدقيقة بعيدة المدى؛ إذ استُهدف نحو ثلاثة عشر ألف هدف، وفُككت البنية التحتية الاستراتيجية للخصم، فيما ظلت الخسائر البشرية الأمريكية، وفقاً لمعايير حروب ما بعد 11 سبتمبر، محدودة إلى حد غير مسبوق. أما اقتصادياً، فقد بقيت الكلفة المباشرة للحرب متواضعة، وكان أثرها في الاقتصاد الكلي أضعف من ذلك، بفضل التحولات الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد الأمريكي على مدى نصف قرن، والتي جعلته أكثر قدرة على مقاومة صدمات النفط. ومع ذلك، قد تكون الكلفة الحقيقية التي تتحملها الولايات المتحدة الأكبر بين أطراف الحرب كافة، باستثناء إيران، لأن العبء الأكبر منها لا يظهر فوراً، بل يتراكم لاحقاً، فهي لا تتركز في الأشهر الأربعة التي استغرقتها العمليات العسكرية، وإنما تمتد على مدى عقود من رعاية المحاربين القدامى، وخدمة الدين العام، والزيادات الدائمة في الإنفاق الدفاعي. ومن ثم، لا ينتهي هذا الفصل إلى رقم واحد، بل إلى تقديرين: تقدير متحفظ يناهز 200 مليار دولار، وآخر وفق منهجية ستيجلتير-بيلمز يقترب من تريليون دولار.

ويستند هذا الفصل، كما في الفصول السابقة، إلى الخطوات الست نفسها، غير أن مركز الثقل التحليلي ينتقل إلى موضع مختلف. فبينما هيمن تحليل خط الأساس الافتراضي والصدمة الاقتصادية الكلية على فصل إيران، لا يشغلان هنا سوى حيز محدود. وبدلاً من ذلك، ينصب التركيز على الكلفة المباشرة للحملة العسكرية، واستنزاف الذخائر التي يصعب تعويضها، والدعم المقدم إلى الحلفاء، وقبل كل شيء، العبء المالي طويل الأمد الذي تغفله المحاسبة التقليدية، والذي تُبرزه هذه الدراسة، بتوجيه من الجهة الطالبة، في صورته الكاملة.

5-1 خط الأساس الافتراضي وفرضية

التحصين

دخلت الولايات المتحدة عام 2026 باقتصاد بلغ حجمه 32.3 تريليون دولار، مع استمرار نموه بوتيرة معتدلة. (48) وقد افترض خط الأساس الافتراضي السابق للحرب، الذي أعده

(48) Congressional Budget Office, The Budget and Economic Outlook: 2026 to 2036 (Washington, DC: CBO, February 2026); International Monetary Fund, World Economic Outlook, April 2026.

(49) Federal Reserve Bank of Dallas, "How Times Have Changed: The Impact of the 2026 Iran War on the U.S. Economy," Working Paper 2615 (2026).

الأجل الذي يناقشه القسم 5-6، وهو أيضًا ما يفسر كيف استطاعت حرب لم تُحدث سوى أثر طفيف في الناتج الاقتصادي أن تفرض، مع ذلك، كلفة مالية باهظة.

وتمثل فرضية التحصين المفتاح التحليلي لهذا الفصل: إذ تعني أن الكلفة الاقتصادية الكلية غير المباشرة، التي هيمنت على حسابات إيران وستهيمن على حسابات الاقتصاد العالمي، تظل محدودة نسبيًا في حالة الولايات المتحدة. وبدلاً من ذلك، تتركز الكلفة الأمريكية عند طرفي الأفق الزمني: في النفقات الفورية والمكثفة للحملة العسكرية. وفي الالتزامات المؤجلة وطويلة الأجل التي خلفتها. ويعرض الجدول 1-5 خط الأساس الذي يستند إليه هذا التحليل.

لكن هذا التحصين الهيكلي لم يجعل الحرب بلا كلفة على المالية العامة، وإنما غيّر فقط القناة التي انتقلت عبرها هذه الكلفة؛ إذ انعكس العبء على الموازنة العامة أكثر مما انعكس على الناتج الاقتصادي. وقد دخلت الولايات المتحدة عام 2026 وهي تواجه أصلاً عجزاً متوقعاً في الموازنة يناهز 1.85 تريليون دولار، بينما كانت مدفوعات الفائدة الصافية تتجه إلى الارتفاع تدريجياً لتبلغ نحو 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد المقبل. ومن ثم، فإن حرباً تُموّل بالكامل بالاقتراض، في بيئة تتسم بارتفاع أسعار الفائدة، لا تضيف أعباءها إلى وضع مالي متين، بل إلى وضع مثقل أصلاً بالضغط، بحيث تتراكم الفوائد الناجمة عنها فوق مسار تصاعدي قائم بالفعل. وهذا هو السياق الذي ينبغي أن يُقرأ في ضوءه الامتداد المالي طويل

الجدول 1-5 - الولايات المتحدة - خط الأساس الاقتصادي الكلي الافتراضي

المؤشر	2026	2027	2030-2028 (المتوسط)
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	1.8 - 2.3	1.9	1.8
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (تريليون دولار)	32.27	33.65	نحو 36
الانخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي المنسوب إلى الحرب (نقطة مئوية)	-0.26	-0	-0
القيمة الإحصائية للحياة (أساس المقارنة بين الدول)	12.5 مليون دولار	-	-

عدد السكان: 342.9 مليون نسمة؛ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: نحو 94,100 دولار. ويعكس الانخفاض البالغ 0.26 نقطة مئوية تقدير بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس للاقتصاد الأمريكي بوصفه مُصدراً صافياً للنقد. المصدر: CBO, IMF, Dallas Fed.

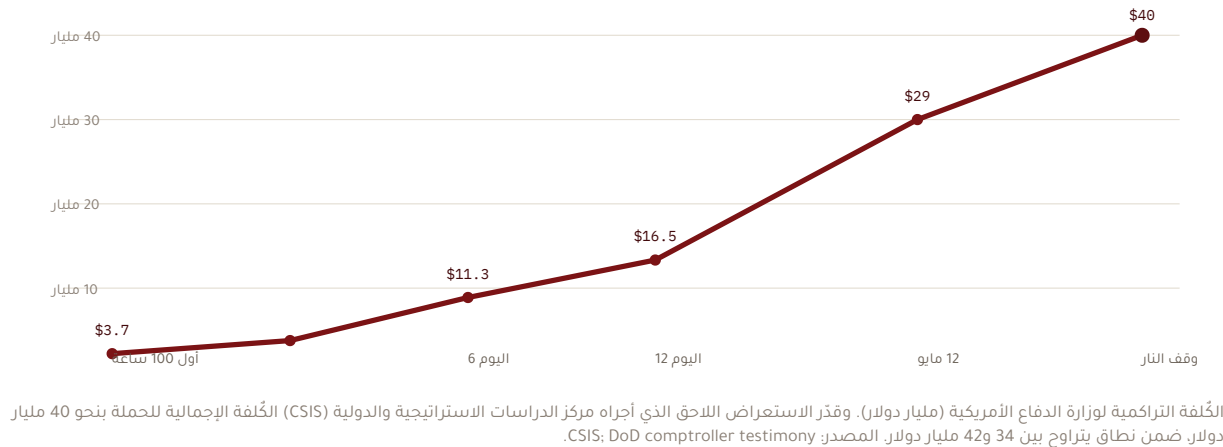
دولار منها لاستبدال المعدات والذخائر. واللافت أن هذا التقدير استبعد كلفة إصلاح القواعد العسكرية الأمريكية التي تعرضت لأضرار نتيجة الضربات الإيرانية الانتقامية. ويبين الشكل 1-5 المسار التصاعدي لهذه الكلفة.

2-5 كلفة الحملة العسكرية

اتسمت الكلفة التشغيلية المباشرة لعملية الغضب الملحمي بارتفاعها الحاد خلال فترة زمنية وجيزة. لكنها ظلت محدودة من حيث إجمالي قيمتها. فقد اعتمدت الحملة على أسلحة بعيدة المدى أُطلقت خلال نافذة عمليات قصيرة ومكثفة، مما جعل منحنى الإنفاق يتركز بصورة كبيرة في المرحلة الأولى، بينما واصلت التقديرات التراكمية ارتفاعها، يومًا بعد يوم، مع اتساع نطاق العمليات. وقد وثّق مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) هذا التصاعد؛ إذ بلغت الكلفة نحو 3.71 مليار دولار خلال الساعات المئة الأولى، ثم ارتفعت إلى 11.3 مليار دولار بحلول اليوم السادس، وإلى 16.5 مليار دولار بحلول اليوم الثاني عشر. (50) وبحلول 12 مايو، أفاد المراقب المالي لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) أمام الكونجرس بأن الكلفة التراكمية للحملة بلغت 29 مليار دولار، حُصص نحو 24 مليار

(50) Center for Strategic and International Studies, "Iran War Cost Estimate Update: \$11.3 Billion at Day 6, \$16.5 Billion at Day 12" (2026); and "The War May Be Ending. What Did Epic Fury Cost?" (2026).

شكل 5-1 الكلفة العسكرية الأمريكية: سلسلة تصاعدية



وأدرجت ضمن بند خسائر المعدات المشار إليه آنفاً، تفادياً لازدواج الاحتساب.

كما ارتفعت الكلفة البحرية بفعل الدفع السريع بمجموعتي حاملة طائرات هجوميتين كاملتي التجهيز، هما يو إس إس أبراهام لينكولن وجيرالد آر فورد، والإبقاء عليهما في مسرح عمليات شديد التهديد على مدى ما يقرب من أربعة أشهر. وقدّر نموذج مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) كلفة النشر بنحو 170 مليون دولار، فضلاً عن 750 مليون دولار كلفة إضافية فرضها الحفاظ على وتيرة العمليات المرتفعة، بما استلزمه ذلك من إبقاء هاتين المنصتين البحريتين، اللتين تبلغ قيمة كل منهما عدة مليارات من الدولارات، في حالة انتشار عملياتي دائم، مع تنفيذ آلاف الطلعات الجوية، واستمرار عمليات إعادة الإمداد في عرض البحر دون انقطاع.

وتجسد هذه البنود الكلفة غير المرئية لإسقاط القوة العسكرية، فهي لا تنعكس في الأرقام التي تصدر تقديرات كلفة الذخائر، لكنها تظل جزءاً أصيلاً من كلفة الحرب، وقد احتُسبت ضمن الإجمالي البالغ 40 مليار دولار. وهي تكشف أيضاً عن حقيقة أساسية في هيكل الإنفاق العسكري الأمريكي، مفادها أن القسم الأكبر من كلفة الحرب لا يتمثل في الذخائر التي تستأثر بالاهتمام الإعلامي، بل في أعباء الإسناد والاستدامة اللوجستية، أي في الآلة التشغيلية الصامتة التي تُبقي الحرب دائرة.

وتؤطر ملاحظتان رئيسيتان قراءة الكلفة البالغة 40 مليار دولار للحملة العسكرية. أولاهما أن هذا الإنفاق حقق عائداً عسكرياً استثنائياً؛ إذ أفضى إلى إضعاف منهجي للبنية

وعقب وقف إطلاق النار في يونيو، نشر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) مراجعة شاملة بأثر رجعي، قدّر فيها إجمالي الكلفة الإضافية التي تكبدتها وزارة الدفاع الأمريكية بنحو 40 مليار دولار، ضمن نطاق ثقة يتراوح بين 34.2 و41.5 مليار دولار. ويتوزع هذا التقدير على أربعة بنود رئيسية: الذخائر (26.1 مليار دولار)، والأضرار التي لحقت بالقواعد العسكرية (بين 4.0 و9.4 مليارات دولار)، وخسائر المعدات (بين 1.7 و3.5 مليارات دولار)، فضلاً عن كلفة الوقود، والتدابير الأمنية، وارتفاع وتيرة العمليات، والإبقاء على مجموعتي حاملة طائرات هجومية في مسرح عمليات شديد التهديد لما يقرب من أربعة أشهر. وتعتمد هذه الدراسة مبلغ 40 مليار دولار بوصفه التقدير المرجح للكلفة العسكرية المباشرة، في حين تتعامل مع الرقم البالغ 100 مليار دولار، الذي أورده وزير الخارجية الإيراني، باعتباره تقديرًا ذا طابع سجالي أكثر منه تقديرًا تحليليًا.

ورغم أن خسائر المنصات العسكرية كانت ملموسة، فإنها ظلت محدودة نسبياً. فقد وثّق تقرير صادر عن دائرة أبحاث الكونجرس (CRS) فقدان أو تعرض ما لا يقل عن 42 طائرة عسكرية أمريكية لأضرار بالغة، من بينها أربع مقاتلات من طراز إف-15 إي سترايك إيجل، ثلاث منها أسقطت بنيران صديقة فوق الكويت، وطائرة A-10، وطائرتا تزويد بالوقود من طراز KC-135، ومروحية أباتشي أسقطتها طائرة مسيرة إيرانية، فضلاً عن تعرض مقاتلة F-35 لأضرار (51) وقد بلغت كلفة استبدال هذه الطائرات، التي لم تكن مخصصاتها مدرجة في الموازنة قبل فبراير، عدة مليارات من الدولارات،

(51) Congressional Research Service, U.S. Conflict with Iran, CRS Report R48887 (2026).

لم تكن الحقيقة العسكرية الأبرز في هذه الحرب فيما دمته الحملة، بل فيما استهلكته. فقد استنفدت عملية الغضب الملحمي 13,629 ذخيرة هجومية، وأدى ما خلفه ذلك من استنزاف لمخزونات الصواريخ الاعتراضية المتطورة والأسلحة بعيدة المدى إلى كشف ثغرة استراتيجية لا يختزلها أي رقم مالي: فالولايات المتحدة قادرة على كسب حرب عالية الكثافة، لكنها لا تستطيع إعادة بناء مخزونها العسكري بالسرعة اللازمة لخوض الحرب التالية.⁽⁵²⁾

وكان العبء الأكبر من هذا الاستنزاف من نصيب منظومة الدفاع الجوي للارتفاعات العالية (THAAD) التابعة للجيش الأمريكي؛ إذ استُخدم ما بين 190 و290 صاروخًا اعتراضيًا من أصل مخزون عالمي لم يكن يتجاوز نحو 360 صاروخًا قبل الحرب، ما أدى إلى استنزاف ما يصل إلى 80% من هذا المخزون. والأهم من ذلك أن إعادة تعويضه، وفق معدلات الإنتاج الحالية، تتطلب نحو 53 شهرًا. ويبين الجدول 2-5 أبرز الذخائر والأنظمة التسلحية التي استنزفت خلال الحرب.

التحتية النووية والصاروخية ومنظومات الدفاع الجوي للخصم، مقابل كلفة لم تتجاوز نحو عُشر نقطة مئوية من الناتج الاقتصادي الأمريكي. ووفقًا للمنطق الصارم الذي تقاس به كفاءة الحروب من حيث الكلفة والعائد، بدت عملية الغضب الملحمي منخفضة الكلفة بالنسبة إلى الولايات المتحدة. أما الملاحظة الثانية، فهي أن هذا الرقم يمثل الحد الأدنى للكلفة المباشرة، لا حدها الأقصى؛ إذ يستبعد أعمال الإنشاءات العسكرية اللازمة لإصلاح القواعد الأمريكية في الخليج التي تعرضت لأضرار جراء الضربات الإيرانية الانتقامية. وقد تعمدت وزارة الدفاع الأمريكية (البنجابون) عدم إدراج هذه النفقات في حساباتها، ريثما تُحسم مفاوضات تقاسم الكلفة مع الدول المضيفة. ولذلك، فمن المرجح أن تكون الكلفة المباشرة الفعلية أعلى من 40 مليار دولار بقليل، وإن لم تتجاوز هذا التقدير بفارق كبير.

3-5 الذخائر وقدرة إعادة التسليح

الجدول 2-5 – الذخائر الأمريكية الرئيسية المستهلكة خلال الحرب، وكلفة تعويضها، والمدة اللازمة لإعادة تكوين المخزون

الذخيرة	الكمية المستخدمة	تكلفة الوحدة	الكلفة التقديرية للتعويض	مدة إعادة التعويض
صاروخ ثاد الاعتراضي	190 - 290	15.5 مليون دولار	2.9-4.5 مليار دولار	53 شهرًا
باتريوت باك-3 إم إس إي	1.060 - 1.430	3.9 مليون دولار	4.1-5.5 مليار دولار	42 شهرًا
إس إم-3 بلوك IIA	130 - 250	28.7 مليون دولار	3.7-7.1 مليار دولار	64 شهرًا
توماهوك (TLAM)	أكثر من 1,000	2.6 مليون دولار	أكثر من 2.6 مليار دولار	47 شهرًا
صاروخ جاسم JASSM-ER	أكثر من 1,000	2.6 مليون دولار	أكثر من 2.9 مليار دولار	48 شهرًا

ملاحظة: تستند كلفة الوحدة إلى تقديرات السنة المالية الأمريكية 2026. ويمثل استهلاك صواريخ توماهوك نحو ثلث المخزون العالمي منها المصدر: CSIS, "Last Rounds?"; Payne Institute munitions analysis.

ولتمويل إعادة بناء هذه المخزونات، تقدمت الإدارة الأمريكية إلى الكونجرس بطلب اعتماد طارئ إضافي بقيمة 87.6 مليار دولار، خُصص الجزء الأكبر منه للمشتريات والعمليات العسكرية، وإن ظل إقراره بصيغته النهائية موضع تجاذب داخل الكونجرس حتى أواخر يونيو.⁽⁵³⁾ غير أن هذا الاعتماد لا يمثل كلفة جديدة، بل الآلية التمويلية لكلف سبق احتسابها ضمن تقديرات هذه الدراسة، وهو تمييز منهجي يوضحه القسم 5-6 بدقة.

كما استدعت الحملة اللجوء إلى أكثر القدرات تسليحًا تخصصًا في الترسانة الأمريكية. إذ لم يكن تحييد المنشآت

وتتبع الأهمية الاقتصادية لهذه المدد الزمنية من دلالاتها الاستراتيجية، لا من أعبائها المالية فحسب. ففي ظل التوقف الفعلي لتسليم صواريخ منظومة ثاد منذ منتصف عام 2023 وحتى اندلاع الحرب، واقتصار مشتريات صواريخ توماهوك على نحو عُشر الكمية التي استُهلكت خلال العمليات، خرجت الولايات المتحدة من حرب استمرت أربعة أشهر وقد استنزفت مخزونات حيوية من الذخائر، سيستغرق تعويضها سنوات. وقد أوجد ذلك فجوة في الجاهزية تقيد وضعها العسكري في مواجهة القوى الندية في منطقتي المحيطين الهندي والهادئ وأوروبا حتى نهاية العقد الحالي.

(52) CSIS, "Last Rounds? Status of Key Munitions at the Iran War Ceasefire" (2026); Payne Institute munitions analysis.

(53) White House supplemental request, June 2026; status per Washington Post and Congressional reporting.

مبيعات أسلحة ومساعدات عسكرية طارئة تجاوزت قيمتها 23 مليار دولار لإسرائيل ودول الخليج العربية، وذهب الجزء الأكبر منها إلى إعادة تكوين مخزونات الصواريخ الاعتراضية التي تناولها الجزء الرابع من هذه الدراسة (54) وفي إطار المحاسبة الدقيقة، تُعد هذه المبالغ تحويلات مالية لا كلفة عالمية صافية؛ فهي تمثل تدفقاً مالياً خارجاً من الولايات المتحدة يقابله تدفق مماثل إلى حلفائها، ومن ثم تتعادل محاسبياً على المستوى العالمي. أما على المستوى الوطني، فهي تمثل بوضوح كلفة يتحملها دافع الضرائب الأمريكي. ولذلك تُسجل في هذا الفصل ضمن كلفة الولايات المتحدة، بينما تُستبعد من الإجمالي العالمي في الجزء السادس.

أما البند الثاني فهو الكلفة البشرية، التي ظلت محدودة على نحو استثنائي بفضل الطابع القتالي عن بُعد للحملة. فقد سجل نظام تحليل الخسائر التابع لوزارة الدفاع الأمريكية مقتل 13 عسكرياً أمريكياً، لقي نحو نصفهم حتفهم في حادث تحطم طائرة واحدة من طراز KC-135 فوق غرب العراق، فضلاً عن إصابة 413 آخرين، كانت إصابات الغالبية الساحقة منهم طفيفة، وعادوا إلى الخدمة (55) ويؤدي تطبيق القيمة الإحصائية للحياة المعتمدة في هذه الدراسة، والبالغة 12.5 مليون دولار، إلى تقدير الخسارة الفورية في رأس المال البشري الناجمة عن الوفيات بنحو 0.16 مليار دولار. غير أن هذا الرقم، على محدوديته المطلقة، لا يعكس سوى جزء يسير من الكلفة الاقتصادية الحقيقية، إذ تبين الأقسام التالية أن الأعباء الممتدة لهذه الخسائر البشرية على مدى العمر تفوقه بكثير. ويجمع الجدول 3-5 عناصر الكلف المباشرة قصيرة الأجل.

النووية الإيرانية شديدة التحصين تحت الأرض ممكناً إلا باستخدام القنبلة الخارقة للتحصينات GBU-57، البالغ وزنها 30 ألف رطل، والتي لا تستطيع حملها سوى القاذفة الشبحية B-2. وكما حدث في سابقة يونيو 2025، انطلقت الطلعات من الأراضي الأمريكية القارية، ونُفذت في مهام جوية استثنائية طويلة المدى.

ولا تزال الكلفة الدقيقة لهذه العمليات في عام 2026 خاضعة للسرية، إلا أن الوتيرة التشغيلية المكثفة للقاذفات الاستراتيجية، وطائرات التزود بالوقود جواً، وما دعمها من منظومة متكاملة لطائرات الاستخبارات والحرب الإلكترونية، أضافت كلفة نوعية لا تعكسها حسابات الذخائر التقليدية على نحو كافٍ. لكن الدرس الأعمق الذي تكشفه حصيلة استهلاك الذخائر يبعث على القلق: فحرب إقليمية واحدة، مهما بلغت درجة نجاحها، كفيلة بأن تستهلك إنتاجاً عسكرياً أمريكياً يمتد لسنوات، وأن تُفرض الترسانة من جانب مهم من قدراتها. وهي كلفة استراتيجية تتجاوز من حيث تبعاتها وإن لم يكن من حيث قيمتها المالية، جميع الأرقام التي يتناولها هذا الفصل.

لكن سجل استهلاك الذخائر ينطوي على كلفة لا يمكن قياسها بالدولار أصلاً. فالولايات المتحدة التي استنزفت أربعة أخماس مخزونها من صواريخ ثاد الاعتراضية، ونحو ثلث مخزونها من صواريخ توماهوك في حرب إقليمية واحدة، تغدو أقل قدرة على ردع أزمة متزامنة أو خوضها على جبهة أخرى، سواء في غرب المحيط الهادئ في مواجهة الصين، أو دفاعاً عن حلفائها الأوروبيين.

وخلال السنوات التي سيستغرقها إعادة بناء هذه المخزونات، تفرض الحرب على الاستراتيجية الأمريكية العليا كلفة فرصة يصعب تجاهلها، ذات آثار استراتيجية بعيدة المدى، لكنها لا تظهر في أي بند من بنود الموازنة. ولا تحاول هذه الدراسة احتساب هذه الكلفة بالقيمة النقدية، بل تكفي بالإشارة إليها بوصفها واحدة من أهم نتائج الحرب بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وربما كانت، من منظور استراتيجي، أكبر أثراً من أي رقم يتضمنه هذا الفصل.

5-4 التحويلات العسكرية والخسائر البشرية

يكمل سجل الكلف المباشرة قصيرة الأجل ببنتين إضافيتين. أولهما التحويلات العسكرية إلى الحلفاء. فقد أخطرت الإدارة الأمريكية الكونجرس، خلال الحرب، بعقود

الجدول 3-5 – الولايات المتحدة، مكونات الخُلفة المباشرة (بالدولار الأمريكي، بأسعار عام 2026)

الرمز	المكون	أساس التقدير	القيمة (مليار دولار)	مستوى الثقة
D ¹	العمليات العسكرية	تقدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، نطاق يتراوح بين 34 و42 مليار دولار	40.0	مرتفع
D ⁵	التحويلات العسكرية (الأسلحة والمساعدات)	تقرير دائرة أبحاث الكونجرس (CRS R48887)، أكثر من 23 مليار دولار	23.0	مرتفع
D ³	الوفيات	13 حالة وفاة × القيمة الإحصائية للحياة البالغة 12.5 مليون دولار	0.16	مرتفع
D ⁴	الإصابات	413 مصابًا، ضمن الأفق الزمني للدراسة	0.10	مرتفع
إجمالي الخُلفة المباشرة			63.3	

هذا المبلغ إلى الخُلفة العسكرية والتشغيلية المباشرة التي سبق احتسابها في القسم 2-5. أما المبلغ المتبقي، وقدره نحو 92 إلى 97 مليار دولار، فيعكس انتقال أثر صدمة أسعار الطاقة إلى المستهلكين، مع انعكاس الارتفاع الحاد في أسعار النفط على أسعار الوقود والسلع، بعدما صعد سعر خام برنت من نحو 71 دولارًا إلى ذروته البالغة 138.21 دولارًا للبرميل، وارتفع متوسط سعر البنزين في الولايات المتحدة بأكثر من 1.50 دولار للجالون.

غير أن جانبًا كبيرًا من هذه الخُلفة لا يمثل خسارة صافية للاقتصاد الأمريكي، بل مجرد تحويل للدخل. فمع ارتفاع أسعار النفط، حقق منتجو الطاقة في الولايات المتحدة أرباحًا استثنائية تجاوزت 40 مليار دولار، وهي في جوهرها تحويل للدخل من المستهلكين إلى المنتجين داخل الاقتصاد الأمريكي، ومن ثم تتعادل آثارها إلى حد كبير في الحسابات القومية. وبعد خصم هذه الأرباح من العبء الذي تحمله المستهلكون، تنخفض الخسارة الصافية في الرفاه الاقتصادي الناجمة عن صدمة أسعار الطاقة إلى نحو 55-60 مليار دولار، وهو ما يتسق مع تقدير بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.26 نقطة مئوية. ويوضح الشكل 2-5 هذا التفكيك.

ويجسد التباين بين الخُلفة البشرية والخُلفة المالية في الحالة الأمريكية أوضح مفارقات هذه الدراسة، كما يمهّد للفكرة الرئيسية التي يقوم عليها هذا الفصل. فمقتل 13 عسكريًا وإصابة 413 آخرين يظان، وفق معايير الحروب الكبرى، حصيلة بشرية محدودة على نحو استثنائي، تعكس الطابع الدقيق والقائم على القتال عن بُعد الذي ميز الحملة. غير أن هذه المئات القليلة من الإصابات تُنشئ، عبر منظومة رعاية المحاربين القدامى، التزامات مالية قد تتجاوز في نهاية المطاف مجمل الخُلفة المباشرة للحرب. وهكذا تكشف التجربة الأمريكية عن مفارقة واضحة: فبرغم محدودية الخسائر البشرية على نحو استثنائي، ظلت فاتورة الحرب ضخمة، لأن ما تتحملة الولايات المتحدة لا يتمثل في كلفة القتال ذاته، بل في كلفة الالتزامات التي خُلفها القتال، وهي الفكرة التي يبينها القسم 5-6 بدقة.

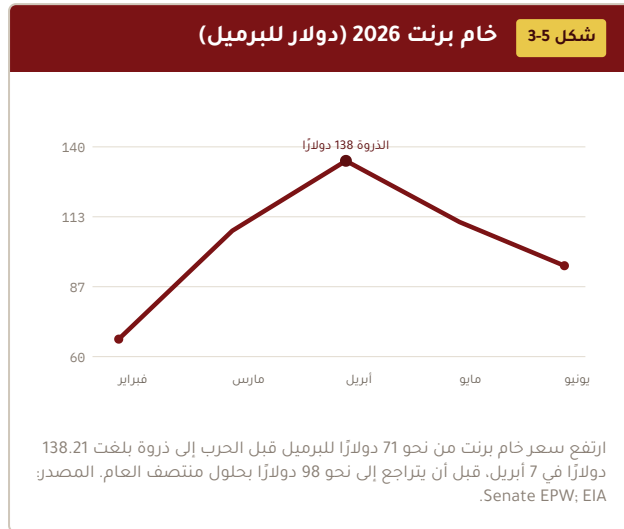
5-5 الخُلفة غير المباشرة على الاقتصاد الكلي

وهنا تبرز القيمة التفسيرية لفرضية التحصين التي تقوم عليها هذه الدراسة. ويتمثل التقدير الرئيس للكلفة غير المباشرة في تقدير مؤسسة موديز أناليتيكس بأن الحرب فرضت عبئًا اقتصاديًا قدره 132 مليار دولار على دافعي الضرائب والمستهلكين في الولايات المتحدة. ويتداول هذا الرقم على نطاق واسع باعتباره "الخُلفة" التي تحمّلها الولايات المتحدة جراء الحرب، إلا أنه في حقيقته تقدير إجمالي لا يمكن فهم دلالاته الاقتصادية إلا بعد تفكيكه إلى مكوناته الأساسية. (56) ويعود نحو 35 إلى 40 مليار دولار من

(54) Congressional Research Service, U.S. Conflict with Iran, CRS Report R48887 (2026).

(55) U.S. Department of Defense, Defense Casualty Analysis System, Operation Epic Fury (June 2026).

كاهل الشرائح الأقل دخلًا، تبقى حقيقة سياسية. حتى وإن تعادلت في المحصلة الاقتصادية الكلية. ويوضح الشكل 5-3 مسار الأسعار الذي قاد إلى هذه النتيجة.

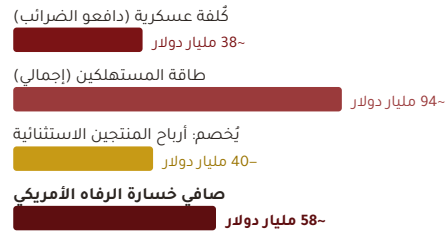


وتخلص المؤشرات الكلية إلى نتيجة لافتة: فحرب أغلقت أهم ممر نفطي في العالم، ورفعت أسعار النفط الخام إلى ثلاثة أمثالها. لم تكلف الولايات المتحدة سوى نحو ربع نقطة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي، لأن إنتاجها النفطي تجاوز استهلاكها، ولأن كثافة استخدام النفط في اقتصادها انخفضت إلى مستويات أدنى كثيرًا مما كانت عليه في الماضي. شعر المستهلكون الأمريكيون بوطأة الصدمة عند محطات الوقود، فيما جنى منتجو الطاقة الأمريكيون أرباحًا استثنائية، وتعادل الأثران إلى حد كبير. ولو اقتصر الحساب على كلفة الحملة العسكرية والتحويلات والعبء المحدود على الاقتصاد الكلي، لبدت كلفة الحرب على الولايات المتحدة محدودة، بل غير استثنائية. لكن المحاسبة لا تتوقف عند هذا الحد، وهذا تحديدًا ما يتناوله القسم التالي.

6-5 الالتزامات المالية الممتدة والحصيلتان

تفضي جميع العناصر التي نوقشت حتى الآن إلى حصيلتين محدودتين: نحو 123 مليار دولار حتى نهاية عام 2026، وهو رقم يكاد يتطابق مع التقدير الرئيس لموديز أناليتيكس بعد جمع التحويلات والكلف المباشرة قصيرة الأجل. ولو انتهت المحاسبة عند هذا الحد، كما هو الحال في الموازنات التقليدية القائمة على الأساس النقدي، لبدت الولايات المتحدة وكأنها خاضت حربًا كبرى بكلفة لا تتجاوز إنفاق

شكل 2-5 تفكيك تقدير «موديز» البالغ 132 مليار دولار



ينخفض التقدير الإجمالي البالغ 132 مليار دولار إلى نحو 58 مليار دولار من صافي الخسارة في الرفاه الاقتصادي الأمريكي بعد خصم الأرباح الاستثنائية التي حققها منتجو الطاقة المحليون. المصدر: Moody's; AHRC computation.

أما الصدمة التي أصابت الأسواق المالية، فكانت أشد، لكنها لم تدم طويلًا. فقد انخفض مؤشر ستاندرد أند بورز 500 بنسبة 7.8% عن مستواه قبل الحرب خلال الثلاثين يومًا التالية للضربة الافتتاحية، ثم استعاد كامل خسائره في غضون 44 يومًا، بعدما تبين للأسواق أن اضطراب مضيق هرمز لن ينج بالاققتصاد العالمي في الكساد. (57) ولأن تراجع تقييمات الأسهم لمدة ستة أسابيع لا يخلف أثرًا دائمًا في الاستهلاك، تُعامل الدراسة هذه الصدمة بوصفها احتكاكًا اقتصاديًا، لا خسارة اقتصادية حقيقية؛ فقد كانت واضحة الأثر في حينها، لكنها لم تؤد إلى فاقد دائم في الناتج. وينطبق المنطق نفسه على تحركات الذهب، وسندات الخزنة الأمريكية، وأسعار الصرف؛ فقد كانت حادة، لكنها لم تترك أثرًا يُعتد به في الحصيلة الاقتصادية على المدى المتوسط.

غير أن أثر صدمة أسعار الطاقة على الأسر الأمريكية كان ملموسًا طوال فترة استمرارها. فقد قدّر مشروع "تكاليف الحرب" بجامعة براون، استنادًا إلى مقارنة أسعار الوقود الفعلية بخط الأساس الافتراضي لولا الحرب، أن المستهلكين الأمريكيين تكبدوا أكثر من 40 مليار دولار من تكاليف الوقود الإضافية بين أواخر فبراير ومنتصف مايو، وهو ما يعادل "ضريبة حرب" غير مقرة تشريعًا تجاوزت 300 دولار على كل أسرة. (58) ولا يغيّر من ذلك أن جزءًا من هذا العبء قد تعوّض، على مستوى الاقتصاد الوطني، بفعل الأرباح الاستثنائية التي حققها منتجو الطاقة المحليون. فالحقيقة التوزيعية، المتمثلة في إعادة توزيع الدخل من المستهلكين إلى قطاع الطاقة على نحو يثقل

(56) Moody's Analytics, "The Iran Oil Shock" economic assessment (2026); see also Brown University Costs of War Project, "Iran War Energy Cost Comparisons" (2026).

(57) Equity-market data; the index round-tripped from 6,878 to 6,343 and back to 6,886 by mid-April.

(58) Brown University Costs of War Project, "Iran War Energy Cost Comparisons" (Providence, RI: Watson Institute, 2026).

و30.8 مليار دولار خلال العقد المقبل وحده. أما المصدر الثالث، فهو الارتفاع الدائم في مستوى موازنة الدفاع الأساسية، إذ تشير الخبرة التاريخية إلى أن الزيادات التي تفرضها الحروب نادرًا ما تُلغى بعد انتهائها.

ولا تنشأ هذه الالتزامات طويلة الأجل بمعزل عن أعباء قائمة بالفعل. فالولايات المتحدة تتحمل أصلًا التزامات مستقبلية تُقدَّر بنحو 7.3 تريليون دولار لتغطية إعانات العجز والمزايا الصحية الناجمة عن حروبها التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر. وتُضاف التزامات حرب عام 2026 إلى هذا العبء القائم، في وقت تبدأ فيه استحقاقاتها بالتراكم بالتزامن مع بلوغ كلفة النزاعات السابقة ذروتها. (60) ولم يُحسم بعد مصير الاعتماد الإضافي؛ إذ ظل طلب التمويل البالغ 87.6 مليار دولار، حتى أواخر يونيو، قيد الخلاف داخل الكونجرس بسبب بنود تشريعية داخلية غير مرتبطة بالحرب، مما أبقى القيمة النهائية للاعتماد الذي سيُقر، ومن ثم الكلفة الدقيقة لفوائد الاقتراض، دون حسم. ولذلك تعتمد الدراسة قيمة طلب التمويل بوصفها الالتزام المالي المرجعي إلى حين إقراره، مع الإشارة إلى أن هذا التعثر التشريعي يمثل في حد ذاته كلفة صغيرة، لكنها متكررة، لتمويل الحروب من خلال الاعتمادات الإضافية. ويعرض الجدول 4-5 مصادر الكلفة طويلة الأجل الثلاثة وفقًا لكلا التقديرين، ويبين بوضوح أن الفارق بأكمله تقريبًا بين 200 مليار دولار و1.1 تريليون دولار يعود، في جوهره، إلى بند واحد: رعاية المحاربين القدامى.

الحكومة الفيدرالية خلال أسبوعين. غير أن منهجية ستيجليتز وبيلمز، التي تعتمد هذه الدراسة تنفيذًا لتكليف اللجنة، لا تتوقف عند التدفقات النقدية الآنية، بل تمتد إلى الالتزامات المالية التي تستمر لعقود، بعد خصمها إلى قيمتها الحالية. وعند هذه النقطة يتضح الحجم الحقيقي للكلفة التي تحملتها الولايات المتحدة.

وتبرز ثلاثة مصادر رئيسة للكلفة طويلة الأجل. أولها رعاية المحاربين القدامى. فوفقًا للتقدير المتحفظ، الذي يستند فقط إلى عدد المصابين في العمليات العسكرية البالغ 413 مصابًا، تتراوح الالتزامات المستقبلية لوزارة شؤون المحاربين القدامى بين 0.6 و1.0 مليار دولار. أما وفقًا لمنهجية ستيجليتز وبيلمز، فإن التقدير يرتفع بدرجة كبيرة. فمع نشر أكثر من 50 ألف فرد في مسرح عمليات اتسم بالتعرض لمواد سامة ناجمة عن احتراق منشآت البتروكيماويات، وبإصابات دماغية رضحية ناجمة عن الضربات الصاروخية الباليستية، ومع تطبيق معدل مطالبات الإعاقاة البالغ 37%، وهو المعدل المسجل عقب حرب الخليج عام 1990، قد يتطلب الأمر تقديم رعاية مدى الحياة لأكثر من 16 ألف فرد. ويقدر هذا الإطار المنهجي قيمة هذه الالتزامات، عند احتسابها على امتداد عمرها الكامل، بمئات المليارات من الدولارات. (59) أما المصدر الثاني للكلفة طويلة الأجل، فهو فوائد الدين المترتب على تمويل الحرب. فبعد تمويل الاعتماد الإضافي البالغ 87.6 مليار دولار بالكامل من خلال الاقتراض، وبأسعار فائدة تجاوزت 4%، يُتوقع أن تتراوح فوائد هذا الدين بين 10.9

الجدول 4-5 - الولايات المتحدة، الالتزامات المالية طويلة الأجل، بالقيمة الحالية

الالتزام المالي طويل الأجل	التقدير المتحفظ (مليار دولار)	تقدير ستيجليتز - بيلمز (مليار دولار)	أساس التقدير
رعاية المحاربين القدامى	0.6-1.0	600-1.000	413 مصابًا مقابل أكثر من 16 ألف مستفيد محتمل
فوائد الدين المترتب على تمويل الحرب (10 سنوات)	11-31	31	أسعار الفائدة التي اعتمدها مكتب الموازنة في الكونجرس (CBO) على تمويل إضافي قدره 87.6 مليار دولار
الارتفاع الدائم في موازنة الدفاع الأساسية	20-40	+100	الزيادة الدائمة في مستوى الإنفاق الأساسي
إجمالي الالتزامات طويلة الأجل	نحو 70	نحو 1.100-700	

ويعود معظم الفارق بين التقديرين إلى الالتزامات المرتبطة برعاية المحاربين القدامى. المصدر: AHRC computation on Stiglitz-Bilmes; CBO; Costs of War.

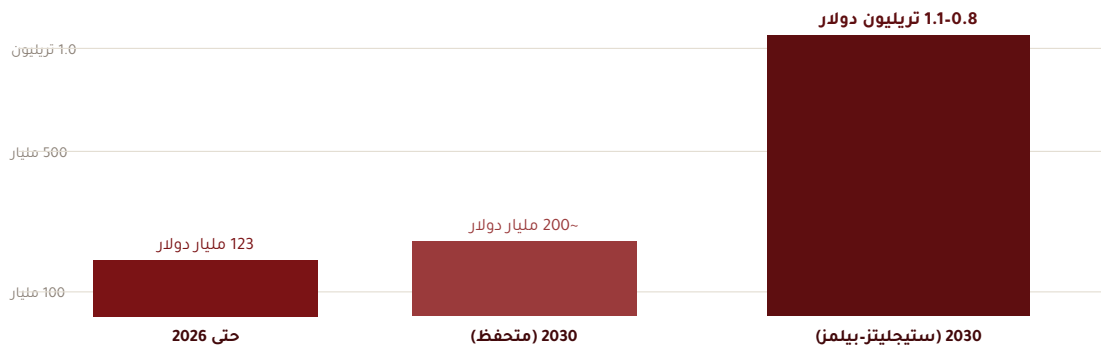
ويبين الشكل 5-5 المحصلة النهائية: ليس هناك تقدير إجمالي واحد، بل تقديران يعكسان خيارين منهجين واضحين، بما يتيح للقارئ المقارنة بينهما وتقييم أثر كل منهما.

(59) Linda J. Bilmes, "How Much Will the Iran War Cost?" (Harvard Kennedy School, 2026); Stiglitz-Bilmes methodology, after The Three Trillion Dollar War.

(60) Linda J. Bilmes, Harvard Kennedy School, on accumulated veteran liabilities; Costs of War Project.

الإجمالي الأمريكي: التقدير المتحفظ في مقابل تقدير ستيجليتز-بيلمز

شكل 4-5



ويعود معظم الفارق بين تقديري عام 2030 إلى الالتزامات المرتبطة برعاية المحاربين القدامى. المصدر: AHRC computation on CSIS, Moody's, and Stiglitz-Bilmes.

فقد ربحتها وستدفع كلفتها تدريجيًا. وتتسق هذه التقديرات أيضًا بدرجة كبيرة مع البيانات المنشورة؛ إذ يكاد إجمالي الكلفة قصيرة الأجل البالغ 123 مليار دولار يتطابق مع تقدير موديز أناليتيكس البالغ 132 مليار دولار. وتقع الكلفة العسكرية المقدرة بنحو 40 مليار دولار ضمن النطاق الذي حدده مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، كما تتوافق فجوة الناتج مع تقدير بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس البالغ 0.26 نقطة مئوية. ويعزز هذا الاتساق الثقة في سلامة المنهجية التي بُنيت عليها الدراسة، حتى وإن ظلت تقديرات الكلفة طويلة الأجل، بحكم طبيعتها، تقديرات لمستقبل لم يتحقق بعد.

وثمة مفارقة أخيرة تستحق التوقف عندها. فمن المرجح ألا تنظر الولايات المتحدة إلى هذه الحرب بوصفها حربًا مرتفعة الكلفة. ذلك أن كلفتها لم تظهر في صورة فاتورة واضحة، أو قفزة في معدلات البطالة، أو انهيار في الناتج، بل تجسدت، وستظل تتجسد، في تراكم بطيء لالتزامات موزعة على مدى عقود وعبر بنود متعددة في الموازنة، بحيث لا يعكس أي عام منفرد حجم العبء كاملاً. ولهذا تحديداً وُضعت منهجية ستيجليتز - بيلمز: لإظهار الكلف التي تخفيها المحاسبة النقدية. وسواء انتهى الأمر إلى أن تكون الكلفة الأمريكية أقرب إلى 200 مليار دولار أم إلى تريليون دولار، فلن يُحسم ذلك في أي ساحة معركة، بل في الجداول الاكتوارية لوزارة شؤون المحاربين القدامى الأمريكية على مدى نصف القرن المقبل. وهذا يعني أن الكلفة الحقيقية لأقصر حرب كبرى خاضتها الولايات المتحدة ستكون من آخر تكاليفها التي تُعرف.

وفقاً للتقدير المتحفظ، الذي يحتسب الالتزامات طويلة الأجل على أساس الخسائر البشرية الموثقة، تبلغ الكلفة التي تتحملها الولايات المتحدة على المدى المتوسط نحو 200 مليار دولار بحلول عام 2030. وتتركز هذه الكلفة في الحملة العسكرية، والخسارة في الرفاه الناجمة عن صدمة أسعار الطاقة، والتحويلات، إلى جانب التزامات محدودة لرعاية المحاربين القدامى محسوبة استناداً إلى عدد المصابين. أما وفقاً لمنهجية ستيجليتز وبيلمز الكاملة، التي تقدّر التزامات رعاية المحاربين القدامى على أساس إجمالي القوة المنتشرة وتحتسب الزيادة الدائمة في موازنة الدفاع الأساسية، فترتفع الكلفة إلى ما بين 0.8 و1.1 تريليون دولار. والموقف الأكثر اتساقاً مع المنهج العلمي، وهو ما تتبناه هذه الدراسة، يتمثل في أن كلا التقديرين يستند إلى منهجية يمكن الدفاع عنها، وأن ترجيح أحدهما يتوقف على افتراضات تتعلق بالمستقبل لا يمكن اختبارها في الوقت الراهن. ومن ثم، فإن النطاق الذي أظهرته محاكاة موني كارلو، الممتد من نحو 150 مليار دولار عند المئين العاشر إلى نحو تريليون دولار عند المئين التسعين، لا يعكس خطأً في القياس، بل يعبر عن تباين حقيقي في المنهجية. ولذلك تعرض الدراسة كلا التقديرين، وتترك للقارئ تقييم ما يترتب على كل منهما.

ويجدر التوقف عند السبب الذي يجعل الحالة الأمريكية نقيضاً شبه كامل للحالة الإيرانية. فقد كانت كلفة الحرب على إيران فورية ومرئية، وتركزت في تدمير رأس المال المادي وفاقد الناتج. أما كلفة الولايات المتحدة، فهي مؤجلة، ولا تظهر في أي ميزانية عمومية حالية، وتتركز في التزامات يحين استحقاقها على مدى خمسين عامًا. خسرت إيران الحرب ودفعت كلفتها فوراً؛ أما الولايات المتحدة،

الولايات المتحدة: تبلغ الكلفة الاقتصادية التي تحملتها الولايات المتحدة نحو 123 مليار دولار حتى نهاية عام 2026. وبحلول عام 2030، يُرجح أن تبلغ نحو 200 مليار دولار وفق التقدير المتحفظ، أو ما بين 0.8 و1.1 تريليون دولار عند احتساب القيمة الحالية لكامل الالتزامات طويلة الأجل وفق منهجية ستيجلتزر - بيلمز. بما يشمل رعاية المحاربين القدامى، وفوائد الدين، والزيادة الدائمة في موازنة الدفاع الأساسية. وكان الأثر على الاقتصاد الكلي محدودًا: إذ امتصت مكانة الولايات المتحدة كمصدر صافي للطاقة صدمة أسعار النفط بكلفة لم تتجاوز 0.26 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن الالتزامات المالية طويلة الأجل تظل ضخمة. أما على الصعيد البشري، فقد كانت الخسائر، ولحسن الحظ، محدودة، إذ بلغ عدد القتلى 13 قتيلاً، وعدد المصابين 413 مصاباً. لقد خاضت الولايات المتحدة حرباً صغيرة، لكنها ستسدد فاتورتها على مدى عقود.

الجزء السادس

الاقتصاد العالمي

6-4 النقل البحري والتأمين والتجارة

6-1 التحويلات المالية مقابل صافي
الخسارة الاقتصادية

6-5 انتقال الآثار إلى الدول غير
المشاركة

6-2 فاقد الناتج العالمي

6-6 الإجمالي العالمي

6-3 قناة انتقال صدمة النفط
والطاقة

كلفة الحرب على الأطراف غير المشاركة

أما صافي الخسارة الاقتصادية، فهو التدمير الحقيقي للثروة الذي لا يعوضه أي مكسب في مكان آخر: رأس مال تحول إلى أنقاض، أو حياة أزهقت، أو شحنة بقيت معطلة، أو ناتج لم يُنتج لأن مصنعًا توقف عن العمل بسبب نقص الطاقة. وهذه الخسائر وحدها هي التي ينبغي أن تُحتسب ضمن إجمالي الكلفة العالمية.

وليس هذا التمييز مجرد تدقيق منهجي، بل هو ما يفصل بين تقدير يمكن الوثوق به وآخر مبالغ فيه إلى حد كبير. فقد أفضى الارتفاع الحاد في أسعار النفط وحده إلى تدفقات مالية إجمالية بلغت مئات المليارات من الدولارات، وأضافت أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب والزيادات في أجور الشحن مئات المليارات الأخرى. ولو جُمعت هذه التدفقات من دون تمييز بين التحويلات المالية والكلفة الاقتصادية، لأوحت بأن الكلفة العالمية تبلغ عدة تريليونات من الدولارات.

غير أن ارتفاع أسعار النفط حقق مكاسب استثنائية للمملكة العربية السعودية وروسيا وسائر الدول المصدرة خارج منطقة الصراع، بالقدر نفسه الذي فرض فيه عبئاً على الدول المستوردة. كذلك أفادت أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب شركات التأمين بقدر ما رفعت كلفة الشحن على الناقلين، بينما آلت الرسوم الإضافية على الشحن إلى مالكي السفن. وبعد استبعاد هذه التحويلات، على النحو الذي تقتضيه المنهجية الواردة في الجزء الأول، تظهر الكلفة العالمية الحقيقية، كلفة كبيرة، لكنها لا تمثل سوى جزء محدود من الإجمالي. ويوضح الشكل 1-6 هذا المبدأ.

لم يتحمل أي من أطراف حرب عام 2026 أكبر كلفة اقتصادية لها. فقد أدى إغلاق إيران لمضيق هرمز لمدة قاربت 110 أيام إلى إلحاق ما وصفته وكالة الطاقة الدولية بأنه أكبر اضطراب في إمدادات النفط في تاريخ سوق النفط العالمي. غير أن فاتورة هذا الاضطراب وقعت في المقام الأول على الاقتصادات المستوردة للنفط في أوروبا وآسيا والعالم النامي، وهي اقتصادات لم يشارك أي منها في القتال. يقدر هذا الفصل الكلفة التي تكبدها الاقتصاد العالمي بنحو 0.82 تريليون دولار حتى نهاية عام 2026، لترتفع إلى نحو 1.4 تريليون دولار بحلول عام 2030. وتمثل هذه الكلفة، من منظور صافي الخسارة الاقتصادية، مبلغًا يفوق إجمالي الكلف الوطنية المجمعة لكل من إيران وإسرائيل والولايات المتحدة. غير أن الوصول إلى هذا التقدير يتطلب قدرًا من الانضباط المنهجي يفوق أي جزء آخر في هذه الدراسة، لأن حساب الكلفة على مستوى الاقتصاد العالمي هو الموضوع الوحيد الذي يجب فيه استبعاد أكثر الأخطاء المنهجية إغراءً في تقدير كلفة الحروب استبعادًا صارمًا.

ويتمثل هذا الخطأ في الخلط بين التحويلات المالية والكلفة الاقتصادية. فعندما يتضاعف سعر النفط إلى ثلاثة أمثاله، تنتقل مبالغ طائلة من طرف إلى آخر. غير أن ما يخسره طرف على مستوى الاقتصاد العالمي يكسبه طرف آخر، ولذلك فإن صافي الثروة العالمية المفقودة يكون أقل بكثير مما توحى به التدفقات المالية الإجمالية. ولذلك، يبدأ هذا الفصل بعرض المبدأ المحاسبي الذي يحكم منهجيته، ثم يطبقه تباعًا على فاقد الناتج العالمي، وقناة الطاقة، وتعطل النقل البحري، وانتقال الآثار إلى اقتصادات الدول غير المشاركة، قبل أن ينتهي إلى تقدير إجمالي للكلفة العالمية لا يمثل، عمدًا ولغايات منهجية، مجرد مجموع الكلف المقدرة في الفصول المخصصة لكل دولة.

1-6 التحويلات المالية مقابل صافي الخسارة الاقتصادية

إن التمييز الذي يقوم عليه هذا الفصل بسيط في صياغته، لكنه يسهل إغفاله. فالتحويل المالي هو إعادة توزيع للقوة الشرائية يكون صافيها صفرًا. فعندما يرتفع سعر خام برنت من 72 دولارًا إلى 138 دولارًا للبرميل، يتحمل مستوردو النفط كلفة أعلى، في حين يجني مصدّروه إيرادات إضافية، بحيث يتعادل الأثران على مستوى الاقتصاد العالمي ككل.

شكل 1-6 ما الذي يُحتسب ضمن الكلفة العالمية؟

يُستبعد - تحويلات (صافيها 0)

ارتفاع سعر النفط لصالح المصدرين
أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب
أرباح شحن الناقلات الاستثنائية
المساعدات العسكرية الأمريكية للحلفاء

يُحتسب - خسارة صافية حقيقية

فاقد الناتج العالمي
تدمير رأس المال المادي
تعطل السفن وإعادة التوجيه ووقود إضافي
النزوح وفاقد الإنتاجية

لا يدخل في إجمالي الكلفة العالمية سوى الخسائر الحقيقية في الموارد وصافي الخسارة الاقتصادية، أما التحويلات المالية البحتة فتُستبعد من الحساب. المصدر: AHRC framework, Part I §1.3.

0.2 نقطة مئوية. ثم خُفّض البنك الدولي، في عدد يونيو من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، وبعد أن أصبحت بياناته تعكس مرحلة أكثر تقدماً من الصراع، توقعاته من 2.9% إلى 2.5%، وهو أدنى معدل للنمو العالمي منذ جائحة كوفيد-19 (62). أما بنك جيه بي مورجان، فقد قدّر أن الحرب خفضت الناتج العالمي في النصف الأول من العام، محسوباً على أساس سنوي، بما يعادل 0.6%.

ويبقى تحويل هذه المراجعات إلى قيمة نقدية أمراً يتطلب قدرًا كبيراً من الحذر، إذ تتباين التقديرات على نطاق واسع. فالتطبيق المباشر لخفض البنك الدولي البالغ 0.4 نقطة مئوية على اقتصاد عالمي يبلغ حجمه نحو 115 تريليون دولار يقود إلى تقدير يقارب 460 مليار دولار لعام 2026. أما نموذج بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس، الذي قدّر أثر الحرب على اقتصادات بقية العالم عند 1.73 نقطة مئوية، مقابل 0.26 نقطة مئوية على الولايات المتحدة، فيشير إلى كلفة تقترب من 1.5 تريليون دولار. وفي المقابل، قدّر معهد الاقتصاد والسلام، استناداً إلى تعادل القوة الشرائية، الخسارة العالمية بنحو 2.2 تريليون دولار، ترتفع إلى 3.5 تريليون دولار إذا استؤنفت الحرب (63). واستناداً إلى هذه التقديرات، تعتمد الدراسة مساراً مرجعياً يبدأ بخسائر تقارب 600 مليار دولار في عام 2026، ثم يتراجع تدريجياً مع تعافي الاقتصاد العالمي، مع بقاء آثار اقتصادية ممتدة حتى عام 2030، لتبلغ القيمة الحالية الإجمالية لهذه الخسائر نحو 1.2 تريليون دولار. ويظل هذا التقدير متحفّظاً مقارنةً بتقدير معهد الاقتصاد والسلام، كما يستند إلى المراجعات الفعلية الصادرة عن المؤسسات الدولية. ويعرض الجدول 1-6 هذا المسار، بينما يقارن الشكل 2-6 بين تلك المراجعات المؤسسية.

وتجدر الإشارة منذ البداية إلى إحدى النتائج التي تترتب على هذا الانضباط المنهجي، لأنها قد تفاجئ القارئ الذي يتوقع أن يساوي مجموع أجزاء الدراسة حصيلتها الإجمالية. فالفصول المخصصة للدول تتضمن التحويلات المالية، إذ تُعد المساعدات الأمريكية كلفة تتحملها الولايات المتحدة، كما يُعد ارتفاع أسعار النفط كلفة تتحملها الدول المستوردة المشاركة في الحرب، بينما تُستبعد هذه التحويلات من حساب الكلفة العالمية. ويشمل الحساب العالمي أيضاً الخسائر التي تكبدها عشرات الاقتصادات غير المشاركة في الحرب، والتي لا يخصص لها هذا التقرير أي فصول مستقلة. ولهذين السببين، لا يمثل التقدير العالمي البالغ 1.4 تريليون دولار مجموع تقديرات إيران البالغة 305 مليارات دولار، وإسرائيل البالغة 135 مليار دولار، والولايات المتحدة البالغة 200 مليار دولار، بل هو مقياس مستقل للكلفة العالمية الحقيقية، جرى بناؤه على نحو مستقل. ويبين القسم 6-6 بصورة صريحة كيفية التوفيق بين هذين المنظورين.

2-6 فاقد الناتج العالمي

تتمثل أكبر مكونات صافي الخسارة الاقتصادية في الناتج العالمي الذي حالت الحرب دون إنتاجه. فالسلع والخدمات التي لم تُنتج لا يمكن أن تنتقل إلى أي طرف آخر، بل تُفقد ببساطة، وتقيسها مباشرةً التخفيضات التي أُدخلت على تقديرات الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وقد اتفقت المؤسسات على اتجاه الأثر، وإن اختلفت في تقدير حجمه الدقيق. فقد خُفّض صندوق النقد الدولي، في عدد أبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (61)، توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعام 2026 من 3.3% إلى 3.1%، أي بانخفاض قدره

الجدول 1-6 – فاقد الناتج العالمي، بالقيمة الحالية (بالدولار الأمريكي، بأسعار عام 2026)

المؤشر	2026	2027	2028	2029	2030
فاقد الناتج (مليار دولار)	600	300	180	90	45
القيمة الحالية (مليار دولار)	600	298	177	88	44
إجمالي القيمة الحالية حتى عام 2030	1.207				

يمثل هذا المسار المرجعي تقديرًا وسطًا بين المراجعات الفعلية للبنك الدولي وتقديرات كلي من معهد الاقتصاد والسلام وبنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس. المصدر: AHRC computation.

(61) International Monetary Fund, "War Darkens Global Economic Outlook and Reshapes Policy Priorities" (April 2026).

(62) World Bank, Global Economic Prospects (June 2026): "Middle East Conflict Sends Global Growth to Lowest Rate Since COVID-19."

يونيو، إلى مستويات تقارب نقطة انطلاقه. مع إعادة فتح المضيق بموجب مذكرة إسلام آباد. (64) وخلال فترة إغلاق المضيق، التي امتدت 110 أيام، تشير التقديرات إلى تعطل مرور نحو 140 مليون برميل من النفط الخام والمنتجات النفطية. في حين لم تتجاوز القدرة الاستيعابية لخطوط الأنابيب البديلة بضعة ملايين من البراميل يوميًا.

وهنا تتجلى، بأوضح صورها، أهمية التمييز بين التحويلات المالية وصافي الخسارة الاقتصادية. فعودة خام برنت، في نهاية المطاف، إلى مستواه الذي سبق الحرب تمثل أوضح دليل على أن الارتفاع الحاد في الأسعار كان مجرد تحويل مالي، لا خسارة اقتصادية دائمة. فالنفط لم يختف، والأسعار عادت إلى مستوياتها السابقة، أما مئات المليارات من الدولارات التي انتقلت بين الأطراف خلال فترة الارتفاع، فقد كانت في جوهرها إعادة توزيع للثروة من الدول المستوردة إلى الدول المصدرة، ثم عاد جزء منها ليتدفق في الاتجاه المعاكس مع انحسار الصدمة.

غير أن ما خلفه ارتفاع أسعار النفط لم يكن مجرد تحويلات مالية، بل خسائر اقتصادية حقيقية. فقد تمثلت في الناتج الذي قُعد عندما خفضت الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة إنتاجها، والطلب الذي تبدد بصورة دائمة بفعل ارتفاع الأسعار، والاستثمارات التي أُرجئت بسبب حالة عدم اليقين. ولتقدير هذه الخسائر، تُستخدم عادةً مرونة الناتج المحلي الإجمالي تجاه أسعار النفط. ويعتمد هذا التقرير، بوصفه مرجعًا أساسيًا، على القاعدة التقديرية التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي، ومفادها أن استمرار ارتفاع أسعار النفط بنسبة 10% يؤدي إلى خفض الناتج العالمي بنسبة تتراوح بين 0.1% و0.2%. مع التحقق من اتساق هذه الفرضية مع تقديرات المرونة الهيكلية الصادرة عن معهد التمويل الدولي والبنوك المركزية. (65) وتدرج الخسائر الاقتصادية الصافية الناجمة عن صدمة الطاقة، وفق هذا القياس، ضمن تقديرات فاقد الناتج العالمي الواردة في القسم 2-6، ولا تُضاف إليها بصورة مستقلة، تجنبًا للازدواج في الاحتساب.

ولم تقتصر تداعيات الصدمة على سوق النفط. فمضيق هرمز يمر عبره أيضًا نحو خمس تجارة الغاز الطبيعي المسال المنقولة بحرًا في العالم، وتأتي الغالبية الساحقة منها من قطر. ومع عدم وجود أي مسار بديل عبر خطوط

شكل 2-6 توقعات النمو العالمي 2026: قبل الحرب وبعد المراجعة



الفاتح = قبل الحرب - الدائن = بعد المراجعة (% نمو)

خفضت جميع المؤسسات الدولية الرئيسية توقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي لعام 2026. المصدر: IMF, World Bank, OECD.

ولا تنحصر خسائر الناتج في فترة القتال، بل تمتد آثارها إلى ما بعدها. فتوقعات البنك الدولي تشير إلى أن النمو العالمي لن يرتفع في عام 2027 إلا إلى 2.8%، وهو مستوى يظل أقل بنحو نصف نقطة مئوية من متوسطه خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. كما يحذر البنك من استمرار هذه الآثار حتى عام 2030، إذ تؤدي صدمة الطاقة وما خلفته من أعباء متزايدة لخدمة الدين إلى إبطاء وتيرة تقارب مستويات الدخل بين البلدان النامية والاقتصادات المتقدمة. أما بالنسبة إلى الاقتصادات الناشئة، باستثناء الصين والهند، فيتوقع البنك الدولي ضياع ما يقارب عقد كامل من التقدم في تضيق فجوة نصيب الفرد من الدخل مع الاقتصادات المتقدمة. ومن ثم، فإن القيمة الحالية البالغة 1.2 تريليون دولار، الواردة في الجدول 1-6، لا تعكس كلفة عام سيئ واحد، بل تمثل مسارًا ممتدًا من النمو الأضعف، تتوزع خلاله خسائر الناتج تدريجيًا على مدى سنوات وعبر العديد من الاقتصادات، حتى بعد أن تضع الحرب أوزارها.

3-6 قناة انتقال صدمة النفط والطاقة

كانت أسعار النفط هي القناة التي حوّلت حربًا إقليمية إلى صدمة اقتصادية عالمية. فعشية اندلاع الصراع، كان خام برنت يُتداول عند نحو 72 دولارًا للبرميل. لكن إغلاق إيران لمضيق هرمز، الذي يمر عبره عادةً نحو 20 مليون برميل من النفط يوميًا، إضافة إلى نحو خمس تجارة الغاز الطبيعي المسال في العالم، دفع سعر الخام إلى ذروة تراوحت بين 126 و138 دولارًا للبرميل، قبل أن يعود تدريجيًا، بحلول أواخر

(63) Institute for Economics and Peace, Global Peace Index 2026; "Cost of Peace: Global Economy Missing Out on \$2.2 Trillion Due to US-Iran War," via Vision of Humanity (2026).

(64) Brent peak figures vary by benchmark and date: ~\$126-128 on market data, \$138.21 per the Senate EPW citation of 7 April. The round-trip to ~\$72 by late June is well documented.

ناقلات النفط الخام العملاقة على المسار الممتد من الخليج إلى الصين من نحو 100 ألف دولار يوميًا إلى أكثر من 420 ألف دولار (66) ورغم ضخامة هذه المبالغ، فإنها لم تمثل خسارة اقتصادية صافية، بل اقتصر على إعادة توزيع الثروة لصالح تجمعات شركات التأمين ومُلاك السفن. ومن ثم، استُبعدت من إجمالي الكلفة العالمية.

أما الخسارة الاقتصادية الصافية، فتتمثل في تعطل الموارد الإنتاجية نفسها. ففي ذروة الأزمة، أفادت المنظمة البحرية الدولية بتعطل نحو ألفي سفينة تجارية، ووجود نحو 20 ألف بحار عالقين في منطقة الخليج، وهو ما أدى إلى تجميد أصول إنتاجية تُقدَّر قيمتها بمليارات الدولارات. واضطرت السفن التي واصلت رحلاتها إلى الالتفاف عبر رأس الرجاء الصالح، بما أضاف ما بين عشرة وأربعة عشر يومًا إلى زمن الرحلة الواحدة، ورفع استهلاك الوقود بكلفة إضافية بلغت ملايين الدولارات. كما أعلنت إحدى كبرى شركات شحن الحاويات تكبدتها نفقات إضافية تراوحت بين 40 و50 مليون دولار أسبوعيًا (67). فالأصول الإنتاجية المعطلة، ووقود السفن المستهلك دون مقابل إنتاجي، والوقت المهدر نتيجة إطالة الرحلات، كلها تمثل موارد اقتصادية استُنُفدت بصورة نهائية. ولذلك، يحتسب هذا التقرير نحو 40 مليار دولار من هذه الخسائر الاقتصادية الصافية في قطاع النقل البحري ضمن إجمالي الكلفة العالمية. ويعرض الجدول 2-6 الفصل بين هاتين الفئتين.

الأنابيب، اضطرت شركة قطر للطاقة إلى إعلان حالة القوة القاهرة على صادراتها. وانتقلت آثار هذه الصدمة على الفور إلى أسواق الغاز الأوروبية والآسيوية، التي كانت قد اعتمدت على الغاز الطبيعي المسال القطري بديلًا عن الغاز الروسي المنقول عبر خطوط الأنابيب. فبعدما استقرت الأسعار المرجعية الأوروبية عند نحو 30 يورو لكل ميجاواط ساعة، قفزت إلى أكثر من 60 يورو. وكما هي الحال في سوق النفط، مثل جزء كبير من هذا الارتفاع في الأسعار مجرد تحويلات مالية، إلا أن فاقد الإنتاج الصناعي الناتج عن خفض الشركات الأوروبية كثيفة الاستهلاك للطاقة مستويات إنتاجها مثل خسارة اقتصادية صافية، وهو ما يفسر جانبًا من الانخفاض الأكبر في تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا مقارنةً بمنطقة اليورو ككل.

4-6 النقل البحري والتأمين والتجارة

يقدم قطاع النقل البحري أوضح تطبيق للمنطق الذي يقوم عليه هذا الفصل، إذ تنقسم الكلف الناجمة عنه بوضوح إلى الفئتين السابقتين. فمن ناحية التحويلات المالية، قفزت أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب على السفن العابرة لمضيق هرمز من نحو 0.125% من قيمة هيكل السفينة إلى ما يتراوح بين 1.5% و3%، وتجاوزت 10% في ذروة مارس. وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار شحن

الجدول 2-6 - تعطل النقل البحري، التحويلات المالية مقابل الخسائر الاقتصادية الصافية

البند	الحجم	التصنيف
أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب	من 0.125% إلى 1.5-3% من قيمة هيكل السفينة	تحويلات مالية
أسعار شحن ناقلات النفط الخام العملاقة (VLCC)	من 100 ألف إلى 424 ألف دولار يوميًا	تحويلات مالية
السفن والبخّارة العالقون	نحو 2,000 سفينة، و20 ألف بحار	خسارة اقتصادية صافية
الالتفاف عبر رأس الرجاء الصالح	زيادة تتراوح بين 10 و14 يومًا للرحلة، مع استهلاك وقود إضافي	خسارة اقتصادية صافية
تكاليف التشغيل الإضافية	40-50 مليون دولار أسبوعيًا (لكل شركة شحن)	خسارة اقتصادية صافية

الحوثيين، التي فرضت مزيدًا من الضغوط على حركة الملاحة عبر البحر الأحمر وقناة السويس. وواجهت دول الخليج، التي تعتمد على النقل البحري لتلبية الغالبية الساحقة من احتياجاتها الغذائية، أزمة حادة في الإمدادات، اضطرتها إلى نقل السلع الأساسية جواً بكلفة باهظة. كما أن الدور المحوري للمنطقة في توريد المواد الأولية لصناعة

ولم تقتصر آثار الاضطراب على ناقلات النفط، بل امتدت إلى حركة شحن الحاويات والتجارة العالمية في السلع الغذائية. فقد علّقت كبرى شركات الشحن البحري عبور مضيق هرمز، واضطرت إلى إعادة توجيه جزء من الطاقة الاستيعابية العالمية لشحن الحاويات عبر مسارات أطول حول رأس الرجاء الصالح. وتزامن ذلك مع استمرار هجمات

(65) International Monetary Fund guidance, 2026; IIF and IMF MULTIMOD elasticities of -0.010 to -0.015.

(66) War-risk and freight data via Lloyd's List, Caixin, and IndexBox; House of Saud, "How Insurance Markets Closed the Strait of Hormuz" (2026).

لأضرار أدت إلى خروجها من الخدمة، بينما أفاد البنك الدولي بأن اقتصادات دول الخليج سجلت نموًا يقارب الصفر خلال عام 2026.

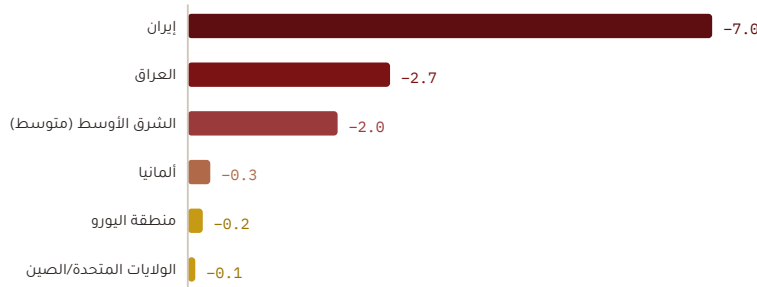
وامتدت التداعيات الإنسانية للحرب على نطاق واسع. فإلى جانب 3.2 ملايين نازح داخل إيران، سجلت المنظمة الدولية للهجرة نزوح أكثر من مليون شخص في لبنان، ومليون آخر في العراق. وبذلك، تجاوز عدد البالغين في سن العمل ومن يعولونهم ممن اقتلِعوا من حياتهم الإنتاجية خمسة ملايين شخص، في خسارة اقتصادية صافية للإنتاج والرفاه الإنساني لا يمكن لأي ميزانية عمومية أن تعكسها كاملة. (69) وامتدت التداعيات المالية للحرب إلى الاقتصاد العالمي: إذ دفعت إعادة تسعير المخاطر عائد سندات الخزنة الأمريكية لأجل عشر سنوات إلى الارتفاع بمقدار 0.36 نقطة مئوية، كما ارتفع معدل الرهن العقاري لأجل ثلاثين عامًا بمقدار 0.38 نقطة مئوية. وأدى ذلك إلى تشديد الظروف التمويلية وإضعاف الاستثمار على مستوى العالم، بينما حذر البنك المركزي الأوروبي من أن استمرار الصراع لفترة مطولة قد يدفع ألمانيا وإيطاليا إلى الركود. ويبين الشكل 3-6 مدى التفاوت في تأثير الصدمة عبر مختلف الدول.

الأسمدة، ولا سيما الكبريت واليوريا، أدى إلى انتقال آثار الاضطراب إلى الزراعة العالمية. إلا أن هذه القناة تتسم ببطء انتقال أثرها، إذ لن تنعكس كلفتها كاملة في حسابات العام الجاري، بل ستظهر في محاصيل الموسم الزراعي المقبل.

5-6 انتقال الآثار إلى الدول غير المشاركة

امتدت الخسائر الاقتصادية الصافية للحرب إلى ما هو أبعد من أطرافها المباشرين، لتتأثر اقتصادات لم تكن طرفًا في القتال ولم تتلقَ أي تعويض عن تبعاته. فقد شهد العراق، الذي يعتمد على ممرات الشحن في الخليج لتأمين معظم إيراداته السيادية، تراجعًا في إنتاجه النفطي بنسبة 70%، من 3.3 ملايين برميل يوميًا إلى 1.3 مليون برميل، كما حُفِّضت توقعات نموه الاقتصادي لعام 2026 بمقدار 2.7 نقطة مئوية. (68) أما لبنان، الذي كان يزرع أصلًا تحت وطأة أزمة عميقة، فقد تكبد دمارًا ماديًا واسع النطاق مع امتداد العمليات العسكرية إلى جنوب البلاد. وفي الخليج، تعرضت مصفاة رأس تنورة السعودية، أكبر مصافي المملكة،

شكل 3-6 مراجعة نمو الناتج المحلي لعام 2026 حسب الاقتصاد (نقطة مئوية)



يتراجع حجم الضرر الاقتصادي كلما زادت المسافة عن بؤرة الصراع، كما يتأثر بدرجة الاعتماد على واردات النفط. المصدر: IMF WEO; peer-reviewed cross-country modelling.

المدفوعات في بلد لم يكن طرفًا في الحرب. أما سريلانكا، التي كانت تعاني أصلًا من هشاشة اقتصادية، فقد دفعتها الحرب مجددًا إلى حافة أزمة ديون سيادية. مع ارتفاع النسبة المتوقعة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات قد تجعل برامج صندوق النقد الدولي غير قابلة للاستمرار. ولا تمثل هذه التداعيات مجرد أرقام تذبذب في المجاميع العالمية، بل أزمات تضرب دولًا بعينها.

ويتجلى اتساع نطاق انتقال آثار الصدمة بوضوح في حالتين محدّتين. ففي مصر، التي تشكل إيرادات قناة السويس ركيزة أساسية للإيرادات العامة، تراجع إيرادات القناة بنحو 60% مع تحول مسارات الشحن البحري إلى طريق رأس الرجاء الصالح. وتزامن ذلك مع خروج استثمارات المحافظ الأجنبية من السوق المصرية بقيمة ستة مليارات دولار خلال أسابيع قليلة، ما وجه ضربة قوية إلى ميزان

(67) International Maritime Organization via the 2026 Strait of Hormuz crisis reporting; Hapag-Lloyd operating-cost disclosures.

(68) Cross-country revisions per IMF WEO and the peer-reviewed cross-country analysis of the 2026 shock.

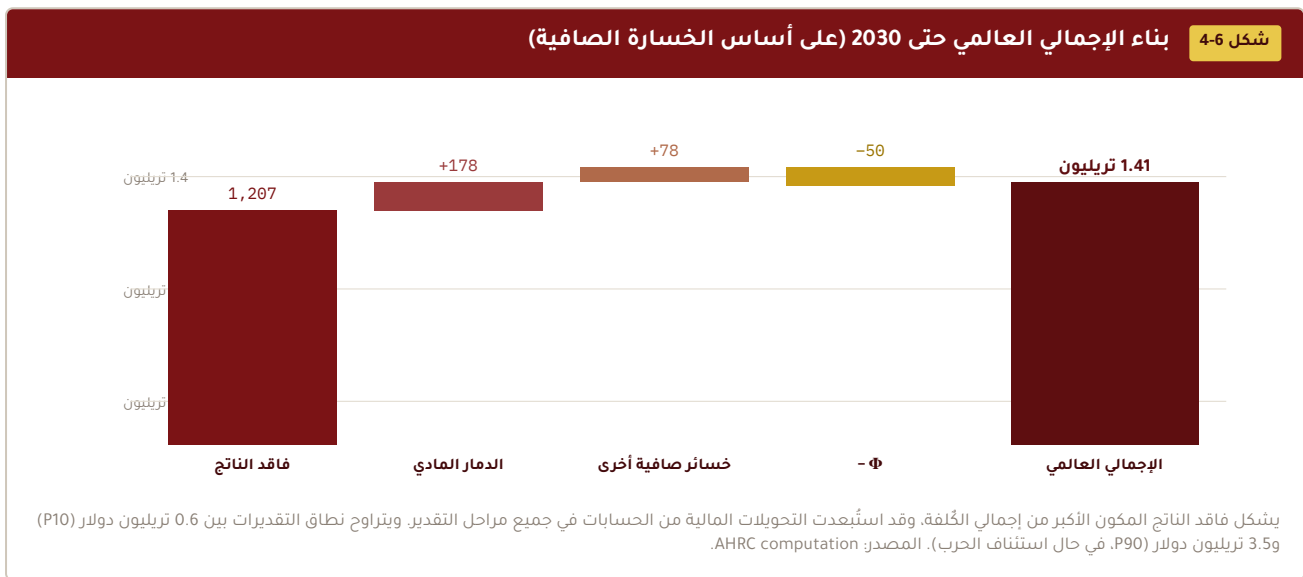
(69) International Organization for Migration and UNHCR situation reports, March–May 2026.

والمعدات العسكرية الأمريكية، ونحو 40 مليار دولار من الأضرار التي لحقت بالدول المتأثرة بانتقال آثار الصراع، وفي مقدمتها لبنان والعراق ودول الخليج. كما تُضاف الخسائر الصافية الناجمة عن اضطراب النقل البحري، وخسائر النزوح، والقيمة الإحصائية للأرواح المفقودة لدى جميع أطراف الحرب، مع استبعاد أثر التداخل بين بعض البنود، تجنبًا لاحتساب رأس المال المدمر مرتين. ووفقًا لذلك، يبلغ إجمالي الكلفة نحو 0.82 تريليون دولار حتى نهاية عام 2026، ويرتفع إلى 1.41 تريليون دولار بحلول عام 2030. ويعرض الشكل 4-6 مكونات هذا الإجمالي.

دفعتها حرب دارت في مضيق يبعد عنها آلاف الأميال إلى حافة الانهيار المالي. وذلك هو الوجه الإنساني للكلفة التي تحملتها الدول غير المشاركة في الحرب.

6-6 الإجمالي العالمي

يُستخلص الإجمالي العالمي من تجميع جميع مكونات الخسارة الصافية. فإلى فاقد الناتج العالمي، الذي تبلغ قيمته الحالية 1.2 تريليون دولار، تُضاف قيمة رأس المال المادي الذي دُمّر في مختلف مسارح العمليات، بما يشمل 130 مليار دولار في إيران، و6 مليارات دولار في إسرائيل،



وتكشف هذه الأرقام عن اختلال عميق في توزيع الأعباء الاقتصادية للحرب، وهو ما يشكل المحور الأخلاقي لهذا الفصل. فقد أظهرت نمذجة بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس أن الولايات المتحدة، وهي أحد الأطراف الرئيسية في الحرب، لم تتكبد سوى تراجع في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 0.26 نقطة مئوية، بينما تحمل بقية العالم خسارة بلغت 1.73 نقطة مئوية، أي ما يقارب ستة أضعاف.

وكانت الاقتصادات الأقل مسؤولية عن اندلاع الصراع، والأضعف قدرة على مواجهة تداعياته، هي التي تحملت النصيب الأكبر من كلفته. فقد دُفعت سريلانكا مجددًا نحو حافة التعثر في سداد ديونها السيادية، بينما تراجعت إيرادات قناة السويس في مصر إلى النصف مع تحول مسارات الشحن البحري وخروج ستة مليارات دولار من الاستثمارات الأجنبية. وفي الوقت نفسه، شهدت الدول النامية المستوردة للطاقة في آسيا وأفريقيا تعثرًا في مسار تقارب مستويات الدخل، بما أوقف ما يقرب من عقد كامل من التقدم التنموي. ومن هذا المنظور، فإن الكلفة

لماذا يتجاوز هذا الإجمالي مجموع التقديرات الوطنية؟ تكشف الحسابات نفسها الإجابة بوضوح. فإجمالي كلفة الحرب على أطرافها الثلاثة لا يتجاوز نحو 640 مليار دولار، بواقع 305 مليارات دولار لإيران، و135 مليار دولار لإسرائيل، و200 مليار دولار للولايات المتحدة. ومع ذلك، يزيد الإجمالي العالمي على ضعف هذا الرقم. وليس هذا الفارق خطأ في الحسابات، بل هو جوهر النتيجة التي تسعى هذه الدراسة إلى إثباتها. وتتضمن التقديرات الوطنية للأطراف الثلاثة للحرب تحويلات مالية لا تمثل خسارة صافية على المستوى العالمي، لكنها في المقابل تستبعد خسائر الناتج التي تكبدها اقتصادات أوروبا واليابان وكوريا والصين والهند وسائر العالم النامي، رغم أنها جميعًا تحملت كلفة اقتصادية حقيقية لحرب لم تكن طرفًا فيها. أما الحساب العالمي، فيدرج هذه الخسائر التي تكبدها الدول غير المشاركة في الحرب، إلى جانب آثار انتقال الصراع إلى العراق ولبنان ودول الخليج، مع استبعاد التحويلات المالية من الحسابات. ولذلك، يأتي الإجمالي العالمي أعلى بكثير من مجموع الكلفة التي تحملتها الدول أطراف الحرب نفسها.

وتتوافق هذه التقديرات مع التقدير المنشور الوحيد القابل للمقارنة، الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام، الذي قدر الكلفة الأساسية بنحو 2.2 تريليون دولار. ويعزى ارتفاع هذا الرقم مقارنة بالتقدير المركزي في هذه الدراسة، البالغ 1.4 تريليون دولار، إلى اعتماده على تعادل القوة الشرائية، فضلاً عن تبنيه تعريفاً أشمل لكلفة العنف. ويعزز تقارب النتائج، رغم اختلاف المنهجيات واستقلالها، الثقة في سلامة التقديرات من حيث ترتيبها الحجمي. ومع ذلك، يظل هامش عدم اليقين واسعاً. إذ يتراوح نطاق التقديرات بين الشريحة العاشرة والشريحة التسعين من نحو 0.6 تريليون دولار، إذا جاءت آثار الاضطراب أقصر زمناً وأخف حدة مما تفترضه النماذج، ونحو 3.5 تريليون دولار، وهو التقدير الذي أورده معهد الاقتصاد والسلام في حال استئناف الحرب وإغلاق المضيق مجدداً. ويتجاوز هذا الحد الأعلى الكلفة العالمية التي تكبدها العام الأول من الحرب الروسية الأوكرانية، بما يذكر بأن التقدير المركزي البالغ 1.4 تريليون دولار يفترض أصلاً استمرار السلام الهش وعدم انهياره.

العالمية البالغة 1.4 تريليون دولار ليست مجرد رقم اقتصادي، بل تمثل ضريبة تنازلية فرضتها حرب دارت في الخليج على فقراء العالم.

ومن المفيد وضع هذا الرقم في سياقه التاريخي. فمن حيث حجم الإمدادات المفقودة، أدى إغلاق مضيق هرمز إلى سحب كميات من النفط من السوق تجاوزت بأكثر من الضعف تلك التي تسبب فيها حظر النفط عام 1973، وهو ما دفع وكالة الطاقة الدولية إلى اعتباره أكبر اضطراب في إمدادات النفط في تاريخ السوق العالمية. ومع ذلك، فإن عدم تكرار الركود العالمي العميق الذي شهده عقد السبعينيات يعكس في حد ذاته مدى تراجع كثافة استخدام النفط في الاقتصاد العالمي، وهو التحول الهيكلي نفسه الذي أسهم في الحد من تعرض الولايات المتحدة لتداعيات الصدمة. ومع ذلك، فإن الكلفة المركزية المقدرة بنحو 1.4 تريليون دولار، وما قد يصل إلى 3.5 تريليون دولار في حال استئناف الحرب، كفيلتان بوضع حرب عام 2026 ضمن أكثر صراعات القرن تدميراً من الناحية الاقتصادية. بل إن كلفتها تنافس الخسائر العالمية التي تكبدها العام الأول من الحرب الروسية الأوكرانية، رغم أن مدتها لم تتجاوز جزءاً يسيراً من مدتها.

تبلغ الخسارة الصافية التي تكبدها الاقتصاد العالمي نحو 0.82 تريليون دولار حتى نهاية عام 2026، وترتفع إلى نحو 1.4 تريليون دولار بحلول عام 2030، وهو رقم يتجاوز مجموع الكلفة الوطنية التي تحملتها الأطراف الثلاثة المشاركة في الحرب، وقد يبلغ 3.5 تريليون دولار إذا استؤنفت الحرب. ويعود معظم هذه الكلفة إلى فاقد الناتج العالمي، لا إلى الارتفاع الحاد في أسعار النفط، لأن أثره الصافي على الاقتصاد العالمي يساوي صفراً. غير أن هذه الكلفة توزعت على نحو بالغ الاختلال: إذ تحملت بقية دول العالم صدمة في الناتج المحلي الإجمالي تعادل نحو ستة أضعاف ما تحملته الولايات المتحدة. وبذلك، لم يتحمل أكبر كلفة اقتصادية لحرب عام 2026 أطرافها، بل الدول التي لم تشارك فيها.

الجزء السابع

الخلاصة

7-4 خمس نتائج رئيسية

7-5 حدود الدراسة

7-1 السجل الموحد

7-2 ثلاثة أرقام، وثلاثة منظورات

7-3 السيناريوهات والعوامل المؤثرة
في التقديرات

الخلاصة

الحرب في سجل موحد

يجمع الجدول 1-7 تقديرات الكيانات الأربعة في سجل واحد، بالدولار الأمريكي، بأسعار عام 2026، محسوبة بالقيمة الحالية إلى تاريخ اندلاع الحرب، ومرجحة احتماليًا عبر السيناريوهات الثلاثة. ويكشف هذا السجل، من النظرة الأولى، عن البنية العامة لكلفة الحرب: إذ تتجاوز خسائر إيران، نسبةً إلى حجم اقتصادها، خسائر جميع الأطراف الأخرى بفارق كبير؛ بينما تتحمل الولايات المتحدة أوسع نطاق من عدم اليقين، نتيجة الامتداد الزمني الطويل لأعبائها المالية المؤجلة: في حين يظل الرقم العالمي حالةً مستقلة، إذ يفوق مجموع الكلفة التي تحملها جميع أطراف الحرب مجتمعة.

يمكن الآن جمع نتائج الفصول الخمسة السابقة في إطار واحد متكامل. ويوجد هذا الفصل الاقتصادي الأربعة في سجل شامل، ويفسر التناقض الظاهري بين الأرقام التي لا يتطابق مجموعها، ويعرض نطاق السيناريوهات والعوامل التي تحدد مسارها، ويستخلص النتائج الخمس الرئيسية للدراسة، ويبين بوضوح حدود ما يمكن لهذا التقدير أن يقيسه وما يظل خارج نطاقه. وقد وردت الأرقام الرئيسية في مواضع متفرقة من الدراسة، أما الغرض هنا فهو النظر إليها بوصفها صورة كلية، وبيان ما تعنيه وما لا تعنيه.

7-1 السجل الموحد

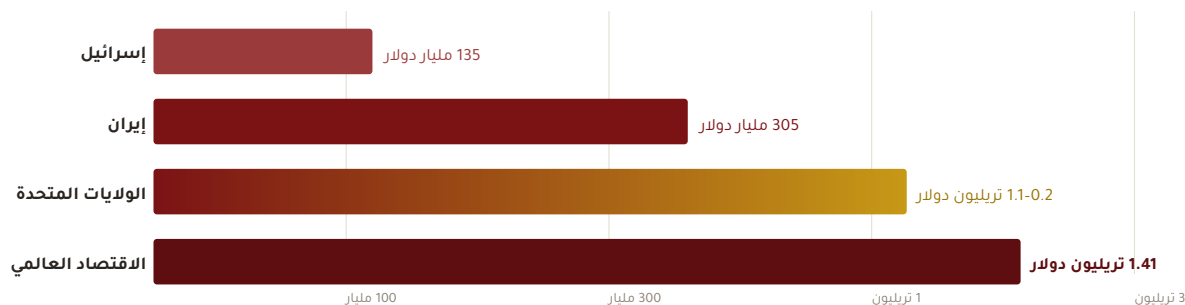
الجدول 1-7 - الكلفة الموحدة لحرب عام 2026 (بالدولار الأمريكي، بأسعار عام 2026، التقدير المركزي P50)

الاقتصاد	حتى عام 2026	حتى عام 2030	P10-P90 (2030)	ملاحظة
إيران	187 مليار دولار	305 مليار دولار	210-480 مليار دولار	نحو 81% من الناتج المحلي الإجمالي: نحو 720 مليار دولار وفق تعادل القوة الشرائية
إسرائيل	59 مليار دولار	135 مليار دولار	95-200 مليار دولار	نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي لعام واحد
الولايات المتحدة	123 مليار دولار	200 مليار دولار - 1.1 تريليون دولار	150 مليار دولار - 1.0 تريليون دولار	تقدير متحفظ مقارنةً بمنهجية ستيجلتز-بيلمز
الكلفة العالمية (على أساس الخسارة الصافية)	0.82 تريليون دولار	1.41 تريليون دولار	0.6-3.5 تريليون دولار	لا يساوي مجموع القيم الواردة أعلاه

يمثل مجموع التقديرات الخاصة بالأطراف الثلاثة (إيران وإسرائيل والولايات المتحدة) حتى عام 2030 نحو 640 مليار دولار، ويتضمن تحويلات مالية، في حين يستبعد التقدير العالمي هذه التحويلات ويضيف الخسائر التي تكبدتها الدول غير المشاركة في الحرب. المصدر: AHRC computation, Parts III-VI.

يعرض الشكل 1-7 المقارنة نفسها بصريًا باستخدام مقياس لوجاريتمي، لاستيعاب الفارق الذي تمتد عبره كلفة الحرب على ثلاثة مراتب حجمية، من عشرات المليارات في حالة إسرائيل إلى تريليونات الدولارات في الحالة العالمية.

شكل 1-7 الكلفة حتى 2030 حسب الاقتصاد (مقياس لوغاريتمي)



مقياس لوغاريتمي. يمتد شريط الولايات المتحدة عبر النطاق من التقدير المتحفظ إلى تقدير ستيجلتز-بيلمز: أما شريط العالم فيمثل الخسارة الصافية، ولا يساوي مجموع التقديرات الأخرى. المصدر: AHRC computation.

وكل واحد من هذه الأرقام صحيح في سياقه التحليلي. فوزير المالية، الذي يسعى إلى حصر حجم الضرر الوطني، يحتاج إلى الرقم الأول. والاقتصادي، الذي يقيس أثر الحرب في الرفاه العالمي، يحتاج إلى الرقم الثاني. أما الاستراتيجي، الذي يقيم أسوأ السيناريوهات المحتملة، فيحتاج إلى الرقم الثالث. والخطأ الحقيقي هو تقديم أي منها باعتباره "كلفة الحرب"، من دون تحديد المنظور الذي يمثله. وعندما يكون لا بد من اعتماد رقم واحد، فإن هذه الدراسة ترجح الخسارة الصافية العالمية البالغة 1.4 تريليون دولار، لأنها الرقم الوحيد الذي يحتسب كل خسارة اقتصادية حقيقية مرة واحدة، ويستبعد جميع التحويلات المالية.

7-3 السيناريوهات والعوامل المؤثرة في التقديرات

جميع الأرقام الواردة في هذه الدراسة تمثل متوسطات مرجحة احتمالياً لثلاثة مسارات مستقبلية، ويظل الفارق بينها واسعاً. ويعرض الجدول 2-7 الكلفة المقدرة حتى عام 2030 لكل اقتصاد في ثلاثة سيناريوهات: استمرار وقف إطلاق النار، والمواجهة الممتدة، وإعادة التصعيد.

7-2 ثلاثة أرقام، وثلاثة منظورات

إذا طُلب اختزال الدراسة في رقم واحد يمثل "كلفة الحرب"، فإنها تحجم عن ذلك، ليس تهرباً من الإجابة، بل لأن ثلاثة أرقام مختلفة، وجميعها مشروعة بالقدر نفسه، تجيب عن ثلاثة أسئلة مختلفة، ولأن دمجها في رقم واحد من شأنه أن يقود إلى استنتاجات مضللة. وتتمثل الزاوية الأولى في كلفة أطراف الحرب، أي مجموع ما تكبدته إيران وإسرائيل والولايات المتحدة من خسائر، والذي يبلغ نحو 640 مليار دولار بحلول عام 2030. أما المنظور الثاني، فهو الخسارة الصافية العالمية، أي صافي الثروة العالمية التي دمرتها الحرب فعلياً، وتبلغ نحو 1.4 تريليون دولار. وهذا هو الرقم الأنسب للإجابة عن السؤال المتعلق بما كلفته الحرب للبشرية جمعاء. أما المنظور الثالث، فهو التقدير الأقصى: إذ ترتفع الكلفة إلى ما بين تريليوني دولار و3.5 تريليونات دولار في حال تجدد التصعيد، أو عند احتساب الامتداد الكامل للأعباء المالية الأمريكية وفق منهجية ستيجلتز-بيلمز.

الجدول 2-7 – الكلفة المقدرة لعام 2030 حسب السيناريو (بالدولار الأمريكي، بأسعار عام 2026)

الاقتصاد	استمرار وقف إطلاق النار (0.40)	المواجهة الممتدة (0.35)	إعادة التصعيد (0.25)	المتوسط المرجح احتمالياً
إيران	250 مليار دولار	320 مليار دولار	400 مليار دولار	305 مليار دولار
إسرائيل	95 مليار دولار	150 مليار دولار	215 مليار دولار	135 مليار دولار
الولايات المتحدة	165 مليار دولار	205 مليار دولار	270 مليار دولار	200 مليار دولار
الاقتصاد العالمي	0.85 تريليون دولار	1.5 تريليون دولار	2.6 تريليون دولار	1.41 تريليون دولار

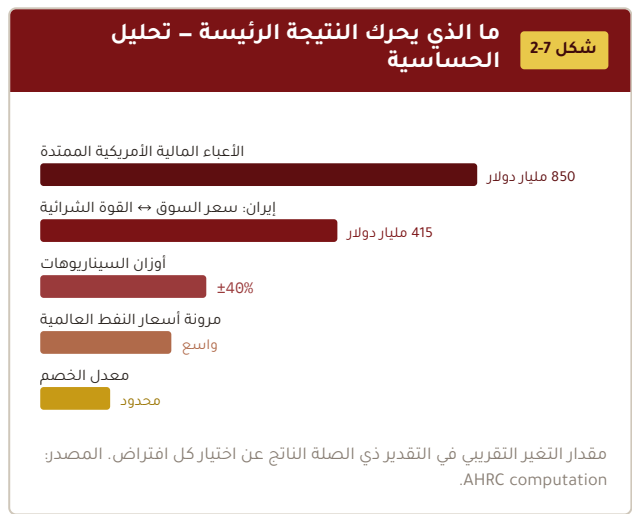
تعتمد أرقام الولايات المتحدة على التقدير المتحفظ للأعباء المالية الممتدة المصدر: AHRC computation.

7-5 حدود الدراسة

تستبعد هذه الدراسة عمدًا عددًا من التكاليف التي يتعذر تحويلها إلى قيم نقدية موثوقة، والتي كان إدراجها سيرفع التقديرات في جميع الحالات، لا أن يخفضها. وتشمل تداعيات الانتشار النووي الناجمة عن الأضرار التي لحقت بالبرنامج النووي الإيراني؛ وتآكل قدرة الدولة ومؤسساتها بفعل الضربات التي استهدفت قياداتها؛ والكلفة الاستراتيجية التي تتحملها الولايات المتحدة نتيجة استنزاف مخزوناتا من الذخائر؛ فضلًا عن المعاناة الإنسانية التي تتجاوز أي قيمة نقدية يمكن إسنادها إليها.

ولا تزال بيانات الخسائر البشرية والأضرار المادية، التي جمعت بعد أشهر من حرب كانت لا تزال تداعياتها مستمرة، تنطوي على قدر من عدم اليقين، ولا تزال بعض عناصرها محل خلاف. ولذلك، أُدرجت في هذه الدراسة بوصفها توزيعات احتمالية، لا قيمًا نقطية. أما التقديرات الممتدة حتى عام 2030، فهي إسقاطات مشروطة بالسيناريوهات، وليست تنبؤات بمستقبل معلوم. كما أن هذه الدراسة تقتصر على التقدير الاقتصادي، ولا تدعي إصدار حكم على الحكمة الاستراتيجية للحرب، أو مشروعيتها القانونية، أو عدالتها. وإنما تقدم حسابًا اقتصاديًا موثقًا، شفافًا، ومنضبطًا لكلفة الحرب: كم بلغت بالدولار، ومن الذي تحملها، وعلى أي امتداد زمني، مع الحرص، في جميع مراحل التحليل، على إيضاح الافتراضات التي يستند إليها كل رقم.

وتقوم هذه السيناريوهات على عدد محدود من الافتراضات التي تؤثر في التقديرات أكثر من أي مراجعة للبيانات، وتقتضي الأمانة العلمية الإفصاح عنها. ويرتبط الشكل 2-7 بحسب حجم تأثيرها. ويأتي في الصدارة أسلوب احتساب الأعباء المالية الأمريكية الممتدة، الذي يغير التقدير الأمريكي بنحو 850 مليار دولار. ويليه اختيار تقييم الاقتصاد الإيراني وفق سعر الصرف في السوق أو تعادل القوة الشرائية، بفارق يقارب 415 مليار دولار. ثم يأتي معدل الخصم، وترجيح السيناريوهات، ومرونة أسعار النفط. ومن يختلف مع افتراضات هذه الدراسة بشأن هذه المتغيرات، يستطيع عمليًا إعادة تسعير الحرب بأكملها.



7-4 خمس نتائج رئيسية

بحلول نهاية عام 2030، ستكون حرب عام 2026 قد كلفت أطرافها الثلاثة المتحاربة نحو 640 مليار دولار مجتمعة، بينما بلغت كلفتها على الاقتصاد العالمي نحو 1.4 تريليون دولار من حيث الخسائر الاقتصادية الصافية، ضمن نطاق مرجح يتراوح بين 0.6 تريليون وأكثر من 3.5 تريليون دولار، تبعًا لاستمرار السلام من عدمه، وللکیفیه التي تُحتسب بها الأعباء المالية الأمريكية الممتدة. وقد وقع العبء الأكبر على إيران، التي خسرت الحرب، وعلى بقية دول العالم، التي لم تكن طرفًا فيها. تلك هي الحصيلة الحسابية لحرب عام 2026، أما الأدلة التي تستند إليها، فهي ما عرضته فصول هذه الدراسة.

الملحق

سجل المُعاملات ومستوى موثوقية البيانات

أ-3 مستوى الثقة والفجوات في
البيانات

أ-1 المُعاملات المشتركة

أ-2 سجل مُعاملات الاقتصاد

سجل المُعاملات ومستوى موثوقية البيانات

الملحق: سجل المُعاملات

يورد هذا الملحق جميع المُعاملات المستخدمة في النموذج، مع بيان قيمة كل منها، ومصدرها، ومستوى الثقة المخصص لها، سواء كان مرتفعًا أو متوسطًا أو منخفضًا. ويُشار صراحةً إلى كل قيمة جرى تقديرها بالنمذجة، تمييزًا لها عن القيم المستندة إلى بيانات مرصودة.

ويهدف هذا السجل إلى تمكين القارئ من تتبع أي رقم ورد في الدراسة، والتحقق من مصدره، وإعادة احتسابه باستخدام القيمة التي يراها أكثر ملاءمة إذا رغب في ذلك.

ويُصنف مستوى الثقة على النحو الآتي:

مرتفع: بيانات أولية صادرة عن مؤسسات رسمية أو دولية.

متوسط: بيانات مستمدة من المقارنة بين عدة مصادر أو من مصدر واحد يتمتع بسمعة وموثوقية عالية.

منخفض: قيم ناتجة عن النمذجة أو بيانات لا تزال محل خلاف أو عدم يقين.

أ-1 المُعاملات المشتركة

الجدول أ-1 - المُعاملات المشتركة بين الاقتصادات الأربعة

المُعامل	القيمة المركزية	النطاق	المصدر	مستوى الثقة
تاريخ بدء الحرب (t_0)	28 فبراير 2026	–	محدد في النموذج	مرتفع
معدل الخصم الحقيقي (r)	0.75%	0-1.5%	ستيغليتز-بيلمز	مرتفع
القيمة الإحصائية للحياة (المرجع الأمريكي)	12.5 مليون دولار	9.6 - 14.4 مليون دولار	وزارة النقل الأمريكية / وكالة حماية البيئة الأمريكية (US DOT / EPA)	مرتفع
مرونة الدخل للقيمة الإحصائية للحياة (η)	1.0	1.0-1.2	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD); فيسكوسي-ماسترمان	مرتفع
ترجيح السيناريوهات (وقف إطلاق النار / المواجهة الممتدة / إعادة التصعيد)	0.40/0.35/0.25	مستند إلى استقراء آراء الخبراء	استقراء آراء الخبراء	منخفض
مرونة الناتج المحلي الإجمالي العالمي تجاه أسعار النفط	0.1- إلى -0.2%	لكل زيادة مستدامة قدرها 10%	قاعدة إرشادية لصندوق النقد الدولي	متوسط
الأفق الزمني	2026/2030	–	محدد في النموذج	مرتفع

أ-2 سجل مُعاملات الاقتصاد

الجدول أ-2 – إيران

المُعامل	القيمة	المصدر	مستوى الثقة
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قبل الحرب (2025)	376 مليار دولار	صندوق النقد الدولي (السعر الرسمي)	متوسط
معدل النمو الافتراضي	+1.0% سنوياً	صندوق النقد الدولي / قاعدة بيانات كلفة الحرب	مرتفع
معدل النمو الفعلي لعام 2026	-6.1%	صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2026	مرتفع
الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية / معامِل التحويل	1.6 تريليون دولار / 4.26x	صندوق النقد الدولي / البنك الدولي	متوسط
رأس المال المادي المدمر (D²)	130 مليار دولار	مركز الحيتور للأبحاث، قاعدة بيانات كلفة الحرب (الحد الأدنى: 91 مليار دولار)	متوسط
الوفيات / الإصابات	20 ألف/50 ألف	وكالة أنباء نشاطات حقوق الإنسان: نطاق تقديرات استخباراتية	متوسط
القيمة الإحصائية للحياة (وفق سعر الصرف في السوق / تعادل القوة الشرائية)	0.5 مليون دولار / 2.4 مليون دولار	محسوبة بالمواعمة	متوسط
القيمة الحالية لفجوة الناتج (2030)	134.5 مليار دولار	حسابات مركز الحيتور للأبحاث	متوسط
صادرات النفط (قبل الحرب / أثناء الحرب)	2.1 ← 0 مليون برميل يوميًا	منظمة أوبك / إدارة معلومات الطاقة الأمريكية / قاعدة بيانات كلفة الحرب	متوسط
الإجمالي (2030 / 2026)	187 مليار دولار / 305 مليارات دولار	مركز الحيتور للأبحاث	

الجدول أ-3 – إسرائيل

المُعامل	القيمة	المصدر	مستوى الثقة
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قبل الحرب (2026)	540 مليار دولار	صندوق النقد الدولي / بنك إسرائيل	مرتفع
معدل النمو الافتراضي لولا الحرب	+4.5%	بنك إسرائيل (3.8%) / وزارة المالية الإسرائيلية (5.2%)	مرتفع
الإنفاق العسكري المباشر (D¹)	16 مليار دولار	وزارة المالية الإسرائيلية (≤50 مليار شيكل)	مرتفع
رأس المال المادي المتضرر (D²)	6 مليار دولار	سلطة الضرائب الإسرائيلية	متوسط
الوفيات / الإصابات	69/9.161	بيانات مجمعة من قواعد التتبع	متوسط
القيمة الإحصائية للحياة	7.0 مليون دولار	محسوبة بالتجسيم	متوسط
قوات الاحتياط التي جرى استدعاؤها	نحو 100,000	وزارة المالية الإسرائيلية	مرتفع
القيمة الحالية لفجوة الناتج (2030)	78.9 مليار دولار	حسابات مركز الحيتور للأبحاث	متوسط
الإجمالي (2030 / 2026)	59/135 مليار دولار	مركز الحيتور للأبحاث	

الجدول أ-4 - الولايات المتحدة

المُعامل	القيمة	المصدر	مستوى الثقة
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قبل الحرب (2026)	32.27 تريليون دولار	مكتب الموازنة في الكونجرس الأمريكي / صندوق النقد الدولي	مرتفع
الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي المنسوب إلى الحرب	-0.26 نقطة مئوية	بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس، ورقة العمل رقم 2615	مرتفع
الإففاق العسكري المباشر (D')	40 مليار دولار	مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، 34-42 مليار دولار	مرتفع
التحويلات / المساعدات العسكرية (D ⁵)	23 مليار دولار	خدمة أبحاث الكونغرس (CRS)، التقرير R48887	مرتفع
الوفيات / الجرحى	13/413	نظام تحليل خسائر الدفاع (DCAS)	مرتفع
خسائر رفاهية المستهلك الناتجة عن الطاقة	نحو 58 مليار دولار (صافي)	موديز: مركز الحيتور للأبحاث	متوسط
الأعباء المالية الممتدة للمحاربين القدامى (التقدير المتحفظ / تقدير ستيجليتز-بيلمز)	600 مليار دولار / 600 مليار دولار / 1.1 تريليون دولار	ستيجليتز-بيلمز	منخفض
الإجمالي (2026 / 2030)	123 مليار دولار / 200 مليار دولار / 1.1 تريليون دولار	مركز الحيتور للأبحاث	

الجدول أ-5 - الاقتصاد العالمي (على أساس الخسائر الاقتصادية الصافية)

المُعامل	القيمة	المصدر	مستوى الثقة
مراجعة معدل النمو العالمي لعام 2026	0.2- إلى 0.4- نقطة مئوية	صندوق النقد الدولي / البنك الدولي	مرتفع
القيمة الحالية لفاقد الناتج العالمي (2030)	1.207 مليار دولار	حسابات مركز الحيتور للأبحاث	متوسط
إجمالي الدمار المادي	178 مليار دولار	مركز الحيتور للأبحاث	متوسط
ذروة سعر خام برنت / العودة إلى مستواه السابق	126 - 138 ← 72 دولارًا	إدارة معلومات الطاقة الأمريكية/ لجنة البيئة والأشغال العامة في مجلس الشيوخ الأمريكي	متوسط
حجم الصادرات عبر مضيق هرمز / مدة التعطل	نحو 20 مليون برميل يوميًا / 110 أيام	إدارة معلومات الطاقة الأمريكية/ وكالة الطاقة الدولية	مرتفع
أثر الحرب على الناتج المحلي الإجمالي لبقية دول العالم	-1.73 نقطة مئوية	بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس	مرتفع
النازحون على مستوى الإقليم	أكثر من 5 ملايين	المنظمة الدولية للهجرة / مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	متوسط
الإجمالي (2026 / 2030)	0.82 تريليون دولار / 1.41 تريليون دولار	مركز الحيتور للأبحاث	

أ-3 مستوى الثقة والفجوات في البيانات

تستند هذه الدراسة إلى مدخلات تتفاوت في درجة موثوقيتها، ويُعد الإفصاح الصريح عن هذا التفاوت جزءًا أساسيًا من المنهجية المعتمدة. فالتسلسل الزمني للحرب، والمرتكزات المؤسسية لبيانات الاقتصاد الكلي الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومكتب الموازنة في الكونجرس الأمريكي (CBO) وبنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس، إلى جانب تقديرات الكلفة العسكرية الأمريكية الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، والبيانات المالية والعسكرية الإسرائيلية الصادرة عن بنك إسرائيل ووزارة المالية ومعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) وسلطة الضرائب الإسرائيلية، جميعها تُعد بيانات مرتفعة الثقة لاعتمادها على مصادر مؤسسية أولية. أما تقديرات الخسائر التي لحقت برأس المال المادي في إيران، وبيانات الخسائر البشرية، وإسقاطات فجوة الناتج، والخسائر الاقتصادية الصافية المرتبطة باضطراب الملاحة البحرية، فتُصنف ضمن مستوى الثقة المتوسط، لأنها تستند إلى المقارنة بين مصادر متعددة متفاوته في درجة استقلاليتها. وفي المقابل، تظل المدخلات ذات أدنى مستوى من الثقة، والمشار إليها بوضوح في جميع أجزاء الدراسة، هي القنوات غير المباشرة المقدرة بالنمذجة في الحالة الإيرانية، مثل هجرة العقول، ومعالجة الأضرار البيئية، والآثار الصحية طويلة الأجل، إضافة إلى الأعباء المالية الأمريكية الممتدة الخاصة بالمحاربين القدامى، وكذلك احتمالات السيناريوهات نفسها، التي تبقى تقديرات ذات طابع حكمي قابلة للمراجعة مع تطور الأحداث.

ولا تزال بعض الفجوات في البيانات قائمة، وقد أُشير إليها صراحةً حتى لا تُفهم على أنها تعني غياب الخسائر. ففي حالة إيران، تستند تقديرات الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية، وعدد السكان، والقيمة الدولارية للأضرار التي لحقت بالمنشآت النووية إلى مؤشرات بديلة. أما في إسرائيل، فلا تزال الأضرار العسكرية والاستراتيجية محجوبة بفعل الرقابة، كما لم تُنشر القيمة الإجمالية لمطالبات التعويضات المدنية بالشيكل. وفي الولايات المتحدة، لا تزال الصيغة النهائية للاعتمادات التكميلية، وكذلك توزيع الإصابات بحسب شدتها، في انتظار بيانات لاحقة. ولا تشير الأدلة المتاحة إلى أن أيًا من هذه الفجوات سيخفض التقديرات المركزية؛ بل يرجح أن يرفع معظمها. ومن هذا المنظور، تظل تقديرات هذه الدراسة متحفظة.

قائمة المراجع

- (1) Congressional Budget Office. The Budget and Economic Outlook: 2026 to 2036. Washington, DC: CBO, February 2026.
- (2) Federal Reserve Bank of Dallas. "How Times Have Changed: The Impact of the 2026 Iran War on the U.S. Economy." Working Paper 2615. Dallas: FRB Dallas, 2026.
- (3) Federal Reserve Bank of Dallas. "The Impact of the 2026 Iran War on U.S. Inflation: A Scenario Analysis." Working Paper 2609. Dallas: FRB Dallas, 2026.
- (4) International Monetary Fund. World Economic Outlook, April 2026. Washington, DC: IMF, 2026.
- (5) International Monetary Fund. "War Darkens Global Economic Outlook and Reshapes Policy Priorities." IMF Blog, April 2026.
- (6) World Bank. Global Economic Prospects, June 2026. Washington, DC: World Bank, 2026.
- (7) Organisation for Economic Co-operation and Development. Economic Outlook, Volume 2026/1. Paris: OECD Publishing, 2026.
- (8) Center for Strategic and International Studies. "The War May Be Ending. What Did Epic Fury Cost?" Washington, DC: CSIS, June 2026.
- (9) Center for Strategic and International Studies. "Last Rounds? Status of Key Munitions at the Iran War Ceasefire." Washington, DC: CSIS, June 2026.
- (10) Congressional Research Service. U.S. Conflict with Iran. CRS Report R48887. Washington, DC: CRS, March 26, 2026.
- (11) Royal United Services Institute. "Over 11,000 Munitions in 16 Days of the Iran War: 'Command of the Reload' Governs Endurance." London: RUSI, 2026.
- (12) Stockholm International Peace Research Institute. Trends in World Military Expenditure, 2025. Solna: SIPRI, 2026.
- (13) U.S. Department of Defense. Defense Casualty Analysis System, Operation Epic Fury. 2026.
- (14) Human Rights Activists in Iran (HRANA). "Statistical Overview." 2026.
- (15) International Organization for Migration and UNHCR. Situation Updates, March–May 2026.
- (16) Bank of Israel. Research Department Staff Forecast, March 2026; and "The Economy and Economic Policy During the War." Jerusalem: Bank of Israel, 2026.
- (17) Israel Tax Authority. "Lion's Roar Compensation Fund Activities." Government of Israel, 2026.
- (18) Foundation for Defense of Democracies. "Iran's Economic Catastrophe." Washington, DC: FDD, June 26, 2026.
- (19) Moody's Analytics. "The Iran Oil Shock – Economic View." 2026.
- (20) U.S. Energy Information Administration. "World Oil Transit Chokepoints" and "Today in Energy." Washington, DC: EIA, 2024–2026.
- (21) Organization of the Petroleum Exporting Countries. Monthly Oil Market Report. Vienna: OPEC, December 2025–March 2026.
- (22) Institute for Economics and Peace. Global Peace Index 2026. Sydney: IEP / Vision of Humanity, 2026.
- (23) Brown University Costs of War Project. "Iran War Energy Cost Comparisons." Providence: Watson Institute, 2026.
- (24) Abadie, Alberto, and Javier Gardeazabal. "The Economic Costs of Conflict: A Case Study of the Basque Country." American Economic Review 93, no. 1 (2003): 113–132.
- (25) Bilmes, Linda J., and Joseph E. Stiglitz. "The Economic Costs of the Iraq War." NBER Working Paper 12054. Cambridge, MA: NBER, 2006.
- (26) Bilmes, Linda J. "How Much Will the Iran War Cost?" Harvard Kennedy School, 2026.
- (27) Viscusi, W. Kip, and Clayton J. Masterman. "Income Elasticities and Global Values of a Statistical Life." Journal of Benefit-Cost Analysis 8, no. 2 (2017): 226–250.
- (28) Organisation for Economic Co-operation and Development. Mortality Risk Valuation in Policy Assessment. Paris: OECD Publishing.



**AL HABTOOR
RESEARCH
CENTRE**